موقع قطر
في الاستراتيجية الاميركية

مروان اسكندر

M.I. ASSOCIATES
Beirut - LEBANON

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
بيروت - ١٩٩٧

A
327.5363
I82m

موقع قطر
في الاستراتجية الاميركية

B. U. C. - LIBRARY
16 FEB 1998
RECEIVED

مروان اسكندر

M.I. ASSOCIATES
Beirut - LEBANON

الإهداء

الى جيل شباب و شابات الخمسينات و الستينات الذين جمعوا باقات الاحلام والعلوم و افاقوا من بعد على عالم بقي منه الحلم قصة على اوراق او صور متحركة في الافلام.

قيل لنا من معلمينا في الجامعة الاميركية الخضراء المناخ الفكري و الطبيعي ان عالمنا على تحسن و تطور فادركنا الشتات و الشكوى و العقم في المعاصرة و المجابهة.

لقد اصبح ممنوعا علينا التغيير نحو الافضل الذي انشدناه شعرا و نشدناه بالفعل فكانت الحصيلة خيبة و تهميش و ازدراء بالكلمة و الفكر و تحايل على المواقف وانزلاق من الاعلى الى الادنى.

آمل ان يحمل الكتاب افكارا اردت التعبير عنها و التنبيه حولها و قد اصبحت الكلمة و الفكرة الملاذ الاخير رغم انفصام الكلمة و القول عن الفعل في مجتمعنا العربي ، و لعل هذه الظاهرة هي مدخل السقم الى حياتنا القومية.

الى جيل الخيبة الكبرى اهدي كتابي الذي فيه على ما ارجو صورة عما هو آت نتيجة ما نحن فيه .

مروان اسكندر

تشرين الاول ١٩٩٧

العرفان

مكرم عطية و انطوان الفرزلي رافقا تطورات المنطقة و اصدرا لسنوات مطبوعة «عالم النفط» وكانت صفحاتها تحوي الترجمة الدقيقة و نفس التقييم الموضوعي.

لقد كرمني كلاهما بمراجعة الكتاب فصلا فصلا و ابديا اقتراحات اسهمت في توضيح المحتوى وتصحيح بعضه.

على جانب آخر كان لي تحفيز من قراء اعتادوا مرافقتي في كتابة اسبوعية استمرت مدة ٢٧ عاما و انقطعت عنها خيارا ، و لجميع هؤلاء فضل علي في حثي على الكتابة.

المحتويات

صفحة

الاهداء ٥

العرفان ٧

تقديم ١١

الالتزامات تجاه الاميركيين ١٥

التوجهات الاميركية والاسرائيليةبعد مؤتمرمدريد ٢٧

العولمة والاستراتيجية الاقتصادية الاميركية ٣٧

الاهمية المتعاظمة للغاز كمصدر للطاقة ٥٧

تاريخ حقل غاز الشمال ٦٩

قطر تستظل السيطرة الاميركية ٨٣

شجون مجلس التعاون وجولة امير قطر السابق ٩٣

انفتاح قطر على اسرائيل ٩٩

المطبات التي وقع فيها الشيخ حمد بن خليفه ١٠٧

طموحات الشيخ حمد ومخاطره ١٩٧٨ - ١٩٨٣ .... ١١٩

الانكفاء داخليا والتوسع خارجيا ١٣٥

شد الحبال واتفاق ١٩٩٤ .... ١٤٩

تأثيرات سياسات قطر الجديدة ١٥٩

مؤتمر الدوحة وما بعده ١٧١

ملاحق ١٨١

تقديم

ربيع هذا العام وجهت قطر دعوات رسمية الى مختلف الدول العربية للمشاركة في القمة الاقتصادية الشرق اوسطية الرابعة التي تعقد في مدينة الدوحة خلال شهر تشرين الثاني ، و قد اعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي نتانياهو ترؤس وفد بلاده الى المؤتمر ومن بعد ظهر أن وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي سيرأس وفد بلاده.

انتقدت دمشق الدعوة بشدة ، خاصة وانها وجهت في وقت اشتدت فيه الخلافات ما بين الفلسطينيين و الاسرائيليين مما ادى الى توقف عملية السلام على جميع الاصعدة . كما ان رفض حكومة الليكود الانطلاق من مباحثات السلام مع سوريا ولبنان من الموقع التي وصلت اليه حين توقفها اقفل الباب على اي تقدم مع البلدين ، في حين ان المناوشات مع الفلسطينيين وتصعيد اعمال الاستيطان جعلت اتفاق اوسلو وكأنه عقد غير قابل للتنفيذ.

في مقابل الانتقاد السوري الواضح لاستعجال قطر الدعوة الى المشاركة في المؤتمر، استمرت السلطات القطرية في انجاز العقود الآيلة الى تأمين انتقال واقامة اعضاء الوفود المنتظر مشاركتها . وانفرد الاردن ، بين الدول العربية، في اعلانه عن الترحيب بالقمة ولم يرفضها الفلسطينيون وهم المطالبون بفتح المفاوضات مع اسرائيل باي سبيل.

استباقا لتصعيد الانتقادات العربية، اعلنت وزيرة خارجية الولايات المتحدة ،

مادلين اولبرايت ، انها سترأس شخصيا وفدا رفيع المستوى الى هذا المؤتمر و دعت جميع الدول العربية الى المشاركة في اعماله و مناقشاته فالمؤتمر، حسب رأيها، مدماك في مسيرة السلام، و الولايات المتحدة تعلق اهمية كبرى على عقده و انجاحه الى حد استعداد اولبرايت للذهاب الى الدوحة و شرح الموقف الاميركي .

مقابل الانتقاد السوري و بعض الانتقادات العربية ، صرح امير قطر الشيخ حمد بن خليفة ، خلال زيارة قام بها الى الولايات المتحدة في شهر يونيو ١٩٩٧ ، ان المؤتمر سيعقد اذا وافقت بلدان مدعوة على حضوره ، و هذا الكلام على لسان الامير ورد بعد تصريحات لرئيس وزراء اسرائيل جاء فيها انه سيشارك في المؤتمر ، وعليه فان كلام امير قطر لا يمكن النظر اليه الا من زاوية التأكيد على انعقاد المؤتمر في الوقت المحدد له.

ان ارجحية انعقاد المؤتمر اصبحت واضحة و اجراءات التعاقد مع اساطيل السيارات لنقل اعضاء الوفود و مع ثلاث بواخر ستكون بمثابة فنادق عائمة توسع طاقة استيعاب الزوار أنهيت ، كما ان عقود الاجراءات الامنية اصبحت منجزة و الاعمال التحضيرية على قدم وساق.

رغم ارجحية انعقاد المؤتمر و الدعوة الاميركية له ، اعلنت دولة الامارات انها لن تشارك في اعمال المؤتمر ، فالسلطات الاماراتية تعتبر ان المؤتمر ، كما علاقات قطر الاقتصادية مع اسرائيل ، يتسببان في دخول اسرائيل من الباب الواسع الى اسواق مجلس التعاون الخليجي المنفتحة على بعضها البعض نتيجة مساع وسياسات واتفاقات طورت ونفذت على مدى خمسة عشر عاما ، و بالتالي لا يجوز الافساح في المجال امام اسرائيل لغزو هذه الاسواق بسلعها وخدماتها دون تنازلات سياسية و امنية تسهل انجاز اتفاقات السلام . كذلك عبرت السعودية عن امتعاضها للاستمرار في التحضير للمؤتمر رغم جميع العراقيل التي تضعها اسرائيل في وجه استمرار عملية

السلام وهذا الاعلان صدر على لسان ولي العهد السعودي الامير عبد الله بن عبد العزيز حينما زار لبنان في يونيو المنصرم.

ان التزام قطر الاهم يتمثل في تصميمها على تنفيذ عقد ضخم لتصدير الغاز سائلا او ان امكن بواسطة الانابيب الى اسرائيل . هذا التوجه الذي ظهر و كأنه لن يأخذ طريقه للحياة ، خاصة بعد تلكؤ اسرائيل في توقيع العقود مع الشركة الاميركية المكلفة ان تكون همزة الوصل بين الطرفين، عاد و ظهر بوضوح في تصريحات امير قطر خلال زيارته الولايات المتحدة حينما اعلن في مؤتمر صحفي ان اتفاق تصدير الغاز من قطر الى اسرائيل اصبح في وضع متقدم يبشر بالانجاز و البدء بتنفيذ الاشغال في القريب العاجل.

الحكم القطري الجديد ، المتمثل بصورة خاصة بالشيخ حمد بن خليفة امير البلاد ووزير خارجيته حمد بن جاسم بن جبر ، التزم بتوثيق العلاقات مع اسرائيل و توفير قاعدة انطلاق لنشاطها من قطر الى مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي . معلوم ان كلا من سلطنة عمان و البحرين استقبلت هي الاخرى وفودا اسرائيلية حتى تاريخه . ان هذا الالتزام قطعته قطر للولايات المتحدة خلال سنوات المباحثات بين مبعوثين قطريين وامريكيين و اسرائيليين ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥ ، و بالتالي لا مجال للتنصل من هذه المسؤولية . لقد اصبحت قطر البوابة التي تدخل منها اسرائيل الى دول مجلس التعاون ، ومؤتمر الدوحة سيعزز هذا التوجه و هو بمثابة خطوة على طريق توسيع التعاون و تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية حتى قبل انهاء اتفاقات سلام مع لبنان و سوريا و قبل انهاء خطوات اتفاقات الحكم الذاتي مع الفلسطينيين.

اذا كان انعقاد المؤتمر امرا شبه مفروغ منه و اذا كانت قطر بوابة اسرائيل الى دول مجلس التعاون ، فما هو الامر الذي يستدعي وضع كتاب حول هذا الموضوع؟

لقد سبق لي ان قمت بتقديم خدمات استشارية اقتصادية و مالية لحكومة قطر

على مدى اربع سنوات زرت خلالها قطر ٤٠ مرة ، بمعدل اسبوع كامل كل شهر ، كما اتيحت لي فرصة الاجتماع بامير البلاد السابق تكرارا خلال اسفار وعطلات الشيخ خليفة في اوروبا الغربية ، وقد تكونت لدي انطباعات واضحة حول نهج الحكم في قطر و اهمية اكتشافات الغاز التي تحققت منذ اوائل السبعينات و توسعت من بعد . وفي يقيني ان التحول في السياسات القطرية يضع قطر في خانة المعسكر الاميركي و يقيد توجهاتها العربية و يضعف استعدادها للتعاون مع شقيقاتها في دول مجلس التعاون الخليجي . وهذه التحولات البالغة الاهمية تتم في عهد الشيخ حمد و ترتبط بشخصيته و نهجه ، لذلك لا بد من مراجعة سياساته في حقبة التسعينات و تقييم النتائج التي يمكن توقعها من التعاون القطري-الاسرائيلي خلال السنوات القادمة . وهذه الآثار لن تطال قطر وحدها او الدول العربية دون غيرها بل تتعداها الى جميع دول الخليج و بعض الدول الاوروبية التي كانت علاقاتها وثيقة مع قطر و اصبحت اليوم في مهب المطامع و السياسات الاميركية االحالية والمرتقبة في القرن الحادي والعشرين والتي ترمي الى اضعاف اوروبا والسيطرة على موارد الطاقة في الشرق الاوسط و روسيا و افريقيا بحيث تصبح الدول المحتاجة للنفط ، من اليابان الى الصين الى اوروبا الغربية ، رهينة القرارات الاميركية حول الاسعار والكميات والارباح والخسائر.

قطر ، بلد العشرة آلاف كيلومتر مربع و المائة الف قطري و البلد الذي يحوي في البحر ثالث اكبر مخزون للغاز في العالم بعد روسيا و ايران ، اصبحت حجرا اساسيا في لعبة الشطرنج الدولية . وهذا الكتاب يسلط الضوء على التطورات الاقليمية والدولية العريضة التي جعلت من البلد الوادع الصغير احد اهم احجار اللعبة.

مروان اسكندر

الالتزامات تجاه الاميركيين

تلقيت اوائل شهر يوليو ١٩٩٧ دعوة من المجلس الاقتصادي العالمي World Economic Forum ومركزه بلدة فادوس في سويسرا ، دعوة للمشاركة في القمة الاقتصادية الشرق اوسطية المقرر انعقادها في الدوحة عاصمة قطر ما بين ١٦-١٨ نوفمبر من هذا العام.

الامر الملفت في الدعوة انها موجهة ايضا من قبل وزارة الخارجية الاميركية ، والبنك الدولي ، ووكالة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ، والسوق الاوروبية المشتركة والشراكة الاوروبية المتوسطية.

لا شك ان هذه الدعوة الموجهة الى آلاف رجال الاعمال و المسؤولين العرب والاختصاصيين في المجال الاقتصادي و الاعلامي تسترعي الانتباه ، خاصة وان المنظمة التي وجهت الدعوة هي في الواقع منتدى فكري اقتصادي تأسس في سويسرا بدعم من الادارة الاميركية ، على ما يبدو ، و عدد وفير من الشركات المتعددة الجنسية. وما كانت دعوة المجلس الاقتصادي العالمي لتحظى بدعم رسمي من جميع السلطات والهيئات المذكورة اعلاه لولا انه يقوم و منذ زمن بمهمة محددة.

لقد درج هذا المنتدى الاقتصادي العالمي الذي تأسس عام ١٩٨١ على عقد مؤتمرات يدعى اليها مسؤولون حاليون او سابقون في المجال المصرفي او السياسي، وكانت مجريات المؤتمرات تنشر في مطبوعات انيقة تتميز بغزارة ما فيها من اعلانات

وضعتها البنوك العالمية و الشركات المتعددة الجنسية.

ومن الذين شاركوا في مؤتمرات المنتدى هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركية السابق ومهندس اتفاقات سيناء و الجولان بعد حرب ١٩٧٣، و شيمون بيريز الذي حضر اكثر من مؤتمر . وخلال التسعينات ، عرض بيريز في واحد منها خلاصة افكاره حول ثمار السلام في الشرق الاوسط قبل نشرها في كتاب ، كما شارك في المؤتمر، مع بيريز وقبل اتفاقات اوسلو، ياسر عرفات و تصافح و بيريز علنا لاول مرة.

اذا راجعنا مطبوعات هذا المنتدى على مدى السنوات العشر المنصرمة نرى ان توجهاته تتركز بصورة رئيسية على العولمة و ابعادها الاقتصادية و على نتائج الوحدة الاقتصادية و النقدية الاوروبية وعلى فرص التعاون الاقتصادي ما بين الدول العربية في الشرق الاوسط و شمالي افريقيا مع اسرائيل . و يمكن القول ان هذا المنتدى ، كما التجمع المؤسس من قبل جامعة هارفرد للمسؤولين و رجال الاعمال العرب والاسرائيليين ، مهمته التمهيد لتقبل فكرة التعاون الاقتصادي بين العرب و اسرائيل حتى قبل انجاز اتفاقات السلام.

بكلام اخر ، ان الهدف من اعمال و ندوات هذا المنتدى و تجمع هارفرد كما يتضح من تجارب الماضي و من حصاد المؤتمرات المتتالية على مدى اشهر و سنوات ، هو تطبيع تطوير العلاقات العربية-الاسرائيلية ليس الا.

لقد ركزت الابحاث حول العولمة على دور الاقطاب في تطوير و دفع التجمعات الاقتصادية مثل فرنسا و المانيا في اوروبا ، و الولايات المتحدة و المكسيك و كندا في اتفاق النافتا ، و من ثم اليابان وبلدان آسيا النامية في مجال منظمة الأبيك ، و لم يبق خارج هذه التجمعات الاقتصادية و التجارية الا بلدان الشرق الاوسط وبلدان القارة الافريقية و بلدان جنوبي اميركا ، و ان كانت الابحاث حول الاخيرة ظلت بسيطة على افتراض ان للولايات المتحدة دورا اساسيا في هذا النطاق . اما بلدان الكتلة السوفياتية

سابقا ، فقد ظهر ان غالبيتها - باستثناء روسيا - تحاول الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة.

بالنسبة الى بلدان الشرق الاوسط ، كان التوجه السائد في المنتدى الاقتصادي العالمي في فادوس يشدد على اعطاء اسرائيل الدور القيادي التكنولوجي، خاصة في مجالات الزراعة و الصناعات المتقدمة كالالكترونيات و السياحة ، عن طريق ربط اسرائيل والاردن و مصر بمشاريع سياحية مشتركة . كذلك، روج المؤتمر لفكرة انجاز مشاريع بنى تحتية شرق اوسطية في مجالات النقل البري و البحري والاتصالات و المياه تمولها ، في المكان الاول ، الدول العربية النفطية ، ربما عبر انشاء بنك الشرق الاوسط للانماء الذي افترض تأسيسه برأسمال قدره ١٠-١٥ مليار دولار توفر الدول العربية النفطية على الاقل ٦ مليارات منها و البقية تتوفر من الولايات المتحدة و اوروبا و كندا و اليابان.

ان هذه المنطلقات و الافكار كانت مرآة للمشاريع التي اوردها شيمون بيريز في كتابه حول منافع السلام في الشرق الاوسط ، و من الصعب القبول بفكرة توارد الخواطر ما بين المؤلف و المنتدى ، فقد كان المنتدى مسرح اختبار لأفكار شيمون بيريز.

المؤتمر الاقتصادي الاول للدول الشرق اوسطية الذي عقد بمشاركة اسرائيلية لافته انعقد في الدار البيضاء بعد مؤتمر مدريد الذي انعقد في يونيو ١٩٩١و ظهر في ذلك المؤتمر ان الدول العربية النفطية غير مستعدة للاسهام في تمويل بنك الشرق الاوسط للانماء، فهذه الدول اعتبرت ان مؤسساتها القائمة تقوم بالتمويل الانمائي المطلوب للدول المحتاجة ، كما ان البنك الدولي عارض الفكرة لان البنك المقترح ظهر وكأنه البديل عن دور البنك الدولي في الشرق الاوسط و شمال افريقيا ، والموقف ذاته اتخذ من قبل البنك الاوروبي. ولم تلق الفكرة ترحيبا الا لدى الاميركيين و البريطانيين و الاردنيين الذين كانوا قد حصلوا على وعد بان يكون مقر البنك في

عمان ، و لهذا الامر اهمية غير خافية . وكان الاردن قد سارع الى مسابقة الفلسطينيين في التوصل الى اتفاقية سلام مع اسرائيل وحظي من جراء ذلك باسقاط نسبة ملحوظة من الديون المترتبة عليه للولايات المتحدة وبريطانيا و المانيا.

الباب الذي اغلق في وجه مشروع انشاء بنك شرق اوسطي للانماء ، بمساهمة كبيرة من دول النفط العربية و بمشاركة اسرائيلية على مستوى مجلس الادارة ، فرض اعادة النظر في اسلوب جديد لشبك مصالح اسرائيل بمنطقة الخليج التي تعاظم فيها الوجود الاميركي السياسي و العسكري بعد نجاح القوات المتحالفة في طرد القوات العراقية من الكويت في مارس ١٩٩١.

خلال صيف ١٩٩٠، حينما بادرت الولايات المتحدة الى دعوة العديد من الدول لمشاركة قواتها في مهمة تحرير الكويت ، اتخذت كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية موقفا مناهضا للعدوان العراقي و ارسلتا قوات ملحوظة لدعم القوات المتحالفة . ويبدو بوضوح وفقا لما جاء في كتاب الامير خالد بن سلطان «مقاتل من الصحراء» ان دور هذه القوات العربية كان محوريا ان على الصعيد السياسي او العملاني ، و اعقب ذلك اتصالات عربية خليجية كثيفة مع سوريا و مصر بهدف انشاء تحالف اقتصادي و عسكري ما بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدولتين العربيتين الاكثر مشاركة في جهود تحرير الكويت ، و تولد من الاتصالات اتفاق يمهد لوحدة اقتصادية و تعاون عسكري ما بين دول مجلس التعاون و كل من سوريا و مصر ، و تقرر تخصيص البلدين بصندوق عربي يساعد في نهضتهما الاقتصادية برأسمال يتراوح بين١٠-١٥ مليار دولار . الاعلان عن هذا التوافق صدر في دمشق في مارس ١٩٩١، و ما كاد الخبر يبلغ مسامع المواطن العربي و يدغدغ احلامه في الوحدة حتى سارعت الولايات المتحدة الى المطالبة بانسحاب القوات العربية من الخليج و من بعدها قوات التحالف الفرنسية والبريطانية . لقد قرر الاميركيون السيطرة على المنطقة من خلال التواجد العسكري الكثيف من جنوب العراق وحتى سلطنة عمان.

قبل انقضاء عام ١٩٩٢ ، كانت الولايات المتحدة قد ركزت وجودها في منطقة الخليج و احكمت سيطرتها العسكرية عليه عبر التواجد في جنوبي العراق و الكويت وشرقي المملكة العربية السعودية والبحرين و سلطنة عمان . و قد تشرعن الوجود العسكري الاميركي باتفاقات عقدت ما بين البلدان المعنية و الولايات المتحدة تقضي بان يوفر الاميركيون الحماية العسكرية لبلدان الخليج في وجه اي اعتداء عليها خاصة من قبل ايران . و كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي قد تعرضت لتهديدات و اعمال عسكرية ايرانية محدودة خلال سنوات الحرب بين العراق و ايران التي استمرت من سبتمبر ١٩٨٠ و حتى آغسطس ١٩٨٨. خلال هذه الفترة تحملت دول مجلس التعاون مبالغ باهظة لاعانة العراق من جهة و لتحمل نفقات قيام قوات البحرية الاميركية بتنظيف مياه الخليج من الغام عائمة زرعتها ايران لتعطيل حركة تصدير المنتجات النفطية من دول مجلس التعاون . خلال تلك الفترة عمدت بعض دول الخليج ، و اخصها الكويت، الى تسجيل ناقلات تملكها في الولايات المتحدة بحيث اصبح الاعتداء على هذه الناقلات بمثابة اعتداء على املاك و موجودات اميركية و اسهمت هذه الخطوات والدوريات الاميركية في وقف المساعي الايرانية لتعطيل الملاحة خلال فترة غير قصيرة من حرب الخليج الاولى.

التواجد العسكري الاميركي في الخليج الذي اصبح الضمانة الامنية لدولها تعين عليه، لكي يكتمل جغرافيا و تكتيكيا ، انجاز اتفاق للتواجد العسكري الاميركي في قطر . والاسباب التي دفعت الولايات المتحدة نحو محاولة انجاز اتفاق كهذا كانت متنوعة وابرزها:

١- ان دولة قطر تتمتع باحتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي تفوق في حجمها الاحتياط المؤكد في الولايات المتحدة . و لكن جزءا من احتياطي الغاز القطري واقع ضمن منطقة بحرية متاخمة للمياه الاقليمية الايرانية و ربما متداخلة معها ، الامر

الذي دفع ايران في اواخر الثمانينات الى مطالبة قطر بحصة ١٠ في المئة من عوائد تصدير الغاز . وقد اعتبر الاميركيون ان وجودهم في قطر لا بد وان يسقط هذه المطالبة ، و في حال تحققت هذه النتيجة ، تكون قطر دوما في حاجة مستمرة للحماية العسكرية الاميركية في حال تجدد مطالبة ايران.

٢- حجم احتياطي الغاز في قطر يجعل منها احدى البلدان الاساسية لتغطية حاجات الطاقة العالمية في القرن الحادي و العشرين . و حيث ان الثقل البشري لقطر محدود ، فان الضغوط الدولية لا بد و ان تشتد على قطر في هذا الصدد ، كذلك تأخرت الشركات النفطية الاميركية فيها عن عقد اتفاقات لتطوير الغاز القطري او بعضه . لذلك فان اي اتفاق عسكري و أمنى مع قطر يؤمن للولايات المتحدة تأثيرا اساسيا في ثالث اهم مخزون عالمي للغاز كما يمهد لتوسيع دور الشركات الاميركية للعمل في قطر و انطلاقا منها.

٣- كان لقطر و لاميرها السابق ، الشيخ خليفة بن حمد ، علاقات وثيقة بفرنسا. فالاسلحة الفرنسية المتقدمة ، سواء منها الطائرات او الطرادات البحرية ، من صنع فرنسي و شركة النفط الفرنسية من أولى الشركات المتعاقدة على تطوير الغاز القطري و استثمارات قطر و قادتها في فرنسا كبيرة الحجم . ولجميع هذه الاسباب ، اعتبر الاميركيون ان عليهم الحلول محل الفرنسيين و ابعاد هؤلاء تدريجا عن التطورات الاقتصادية و الغازية المرتقبة في قطر.

٤- حافظت قطر خلال السنوات الاولى للحرب العراقية-الايرانية على علاقات مقبولة وطبيعية مع ايران و العراق . اما الولايات المتحدة ، التي قادت قوات التحالف لتحرير الكويت ، فقد اتخذت موقفا صارما تجاه العراق من جهة و احكمت طوق الضغط على ايران من جهة اخرى . و واجه الاميركيون فضيحة صفقة الاسلحة مع ايران مقابل الافراج عن الرهائن الاميركيين ، و قد شعر الاميركيون بعقدة ذنب كادت

تقوض جميع منجزات عهد الرئيس ريغان ، و ما تشدد الاميركيين مع ايران ، بعد تحرير الرهائن ، سوى برهان صارخ على محاولتهم تخطي آثار الفضيحة التي عرفت مجرياتها «بايران غيت».

هذه الاسباب الرئيسية الاربعة وجهت الجهود الاميركية نحو احتواء قطر و كانت العملية صعبة لان الامير السابق اراد المحافظة على نوع من التوازن في علاقاته الدولية والاقليمية ، و هذا النهج جعله يلجم جنوح ولي العهد ، بدافع من توجهاته الاصولية ، نحو توسيع التعاون و تقويته مع ايران .

وكانت التوجهات السياسية و الاصولية لولي العهد قد تسببت في اكثر من مشكلة وبخاصة مع الاميركيين و لكن ولي العهد ادرك مدى سيطرة الولايات المتحدة على الخليج، فبدأ يبحث في وسائل تحسين العلاقات معها ، و وجد في توجهات و علاقات قريب له بالزواج و متعهد بناء قصره الجديد، حمد بن جاسم بن جبر، المدخل المناسب.

حمد بن جاسم بن جبر رجل اعمال و متعهد من الدرجة الاولى و من الاشخاص الواقعيين الذين يعتبرون مناهضة الاميركيين عملية خاسرة ، وبعد ان اعطي الضوء الاخضر سارع الى الاتصال بالسلطات الاميركية عبر قنوات ابتدأت في قطر و انتقلت الى واشنطن. خلال المباحثات السرية حول مطالب الاميركيين من ولي العهد ظهر ان على ولي العهد ، ان شاء الحصول على دعم اميركي غير محدود ، الالتزام بالامور التالية:

١- تسهيل انجاز اتفاق امني و عسكري اميركي-قطري يؤمن تواجد قوات جوية اميركية في الدوحة تستطيع استعمال المنشئات الحيوية الضرورية لأغراض التدريب او المجابهة العسكرية ان اقتضى الامر.

٢- افساح مجال المشاركة للشركات النفطية الاميركية في صناعة الغاز القطري وتكليف الشركات الاميركية الهندسية الدور الاول في هذا النطاق و من ثم التحجيم

التدريجي لدور الشركات النفطية والتجارية اليابانية والفرنسية والبريطانية و الكورية في تطوير الغاز القطري.

٣- الابتعاد عن التعاون مع ايران و الامتناع عن المطالبة برفع الحظر عن العراق والتزام خط السياسة الاميركية الخارجية بالنسبة للبلدين.

٤- الانفتاح على التعاون مع اسرائيل بحيث تكون قطر من اول الدول التي تسمح للاسرائيليين بالعمل و النشاط في الخليج . و من اجل دفع هذا التعاون باقصى سرعة، اقترح الاميركيون عقد اتفاق لتصدير الغاز القطري الى اسرائيل عبر خط يمر بالاراضي السعودية والاردن و منها الى اسرائيل . اذا لم تتوفر الموافقة السعودية على هذا المشروع ، رأى الاميركيون ان البديل المناسب هو انشاء مراكز لتسييل الغاز في قطر و من ثم نقله الى العقبة حيث يعاد الغاز المسيل الى طبيعته الاصلية و يربط بشبكة الغاز المحلية في اسرائيل و ربما يستعمل بعضه في الاردن.

وافق ولي العهد القطري على هذه المنطلقات و اعتبر ان بعضها يمكن تحقيقه دون احداث تغييرات جذرية في سياسة قطر كعقد معاهدة امن و دفاع بينها و بين الولايات المتحدة تمهد لتواجد قوات اميركية على الاراضي القطرية . كذلك اعتبر ولي العهد ان بالامكان افساح المجال امام الشركات الاميركية في المشاركة في تطوير الغاز القطري خاصة و ان والده الامير كان دوما يدعو الى ذلك من خلال تحسسه لأهمية مخزون الغاز القطري على الصعيد العالمي و تخوفه من ان تصبح قطر مستهدفة من الشركات الكبرى والدول التابعة لها . ومن ضمن هذا المنظور دعا الامير الوالد الاميركيين مرارا وتكرارا للمشاركة لكنهم تأخروا لاسباب متعددة منها تركيز الاهتمام في الثمانينات على امكانات الحصول على الغاز من كندا و آلاسكا و المكسيك عبر انابيب ضخمة . ومع اوائل التسعينات لم تكن الامدادات المرجوة مؤمنة سوى عبر خط مكسيكي يقصر دون تلبية احتياجات الولايات المتحدة.

الشرط الثالث كان مناقضا لتوجهات امير قطر لانه آمن بان الهدوء في الخليج رهن بتفاهم الدول المتاخمة له و الامير لم يكن مبالغا في مواقفه بل داعية تعامل منفتح و متزن في حين كان ولي العهد اكثر حماسا لاسباب يمكن وصفها بالتعنت . وحينما اصبح ولي العهد مستعدا للمساومة للحفاظ على مركزه كان والده مترددا . وكان الامير معارضا لاي انفتاح على اسرائيل قبل انجاز اتفاقات سلام تضمن حقوق الشعب الفلسطيني من جهة وسوريا و لبنان من جهة اخرى ، و حيث ان هدف زرع مصالح اسرائيل في الخليج كان بالغ الاهمية للاميركيين ، فقد برزت فكرة التخلص من الامير و احلال ولي عهده محله في حال التزامه بهذا الهدف.

هذه هي الخلفية الحقيقية لما حدث صيف ١٩٩٥ حينما تولج ولي العهد الحكم في غياب والده وبدأت تظهر توجهات الحكم نحو الانفتاح على اسرائيل ، و قد شهدت السنوات التي اعقبت صيف ١٩٩١، حينما قرر الاميركيون الاهتمام بشأن قطر لما تحتويه من موارد غازية و لموقعها ذو الاهمية التكتيكية للتواجد الاميركي في الخليج، مواجهات و تشنجات ما بين الفئة المسالمة و المؤيدة لمواقف وسياسات الامير السابق و الفئات الاكثر حماسة للتعاون مع الاميركيين و من ثم الاسرائيليين . وقد نجح هؤلاء في ازاحة اولئك و احتلال مناصبهم و حصر القرارات بايديهم . ان القسم الثاني من هذا الكتاب يرسم التجاذبات والمشاحنات في قطر التي مهدت للتعاون الاميركي-القطري القائم اليوم.

لا شك ان توجهات الاميركيين وجدت ارضا خصبة في طموحات ولي العهد القطري ومطبات سياساته و ممارساته السابقة و قد انفتح المجال واسعا امام الاميركيين للقيام بالدور الامني كما الدور الاقتصادي الاساسي في مجال تطوير الغاز القطري . و هذا الموقع له اهميته القصوى لدى الحكم الاميركي نظرا لمنطلقات معروفة في السياسة الاميركية منذ القديم و معطيات اخرى اكتسبت دور قولبة السياسة الخارجية الاميركية منذ نجاح الرئيس كلينتون في الانتخابات الرئاسية

و انهزام جورج بوش الذي جيش العالم للقيام بحرب الخليج و صور هذه الحرب بانها انتصار كبير للقوات و التكنولوجيا الاميركية ، لكن نشوة الانتصار لم تطل لان العدو كان عاجزا و الاميركيون كانوا يتشكون من تباطوء الاقتصاد وانحسار فرص العمل ، فانفسح المجال لنجاح كلينتون و خسر بوش الانتخابات في خريف ١٩٩١ بعد ان كانت شعبيته قد بلغت الذروة اثر نجاح قوات التحالف في تحرير الكويت وتدمير قوافل الجيش العراقي المنسحب دون انتظام او تدبير في مارس ١٩٩١.

حقق الرئيس بوش للولايات المتحدة هيمنة في منطقة الخليج عبر التواجد في اغنى منطقة بالنفط والغاز في العالم . اعطى بوش الاميركيين امتيازا سياسيا و عسكريا لم يتحقق في السابق ، لكن الوضع الداخلي بقي مترديا على الصعيد الاقتصادي و تسلق كلينتون السلطة بتركيزه على مستوجبات النهوض الاقتصادي في الداخل و تسخير السياسة الخارجية للاهداف الاقتصادية و التشغيلية للولايات المتحدة.

منذ الستينات ، اي في فترة بدء تزايد اعتماد الولايات المتحدة على المستوردات النفطية ، قامت السياسة الاميركية في الخليج على ضرورة تأمين صادرات النفط من الخليج الى الاسواق العالمية بما فيها السوق الاميركي و اعتبار امن صادرات النفط من الخليج من ضمن مستلزمات الامن القومي الاميركي . هذا التوجه تعزز في السبعينات و ظهر بوضوح في الدراسات الاستراتيجية التي وضعت ايام الرئيس كارتر ثم في مواقف الرئيس ريغان طيلة عهده و جعل الرئيس بوش من هذا الالتزام و من ادعاء الحفاظ على حريات البلدان الصغيرة الاساس الذي دعا الى انشاء تحالف حوله لاخراج العراق من الكويت.

الفكرة بل القناعة الاستراتيجية بان نفط الخليج و صادراته من مقومات استقرار الاقتصاد العالمي استمرت ما بعد توقف حرب الخليج لكن الرئيس الاميركي الجديد

اضاف الى هذه الفكرة بعدا جديدا حينما تبنى هدف تشجيع الصادرات الاميركية على انه الهدف من السياسة الخارجية الاميركية ، فالرئيس الشاب تولج السلطة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي اي بعد تراجع التحدي العسكري الذي كان الحافز الاول لزيادة الانفاق على التسلح طيلة سنوات رئاسة ريغان ، و حينما تولى الرئيس كلينتون السلطة كان يواجه ضغطا شديدا لتخفيض عجز الموازنة و ضبط نفقات التسلح ، و حيث ان الانفاق على التجهيز العسكري كان من اهم دوافع الازدهار خلال سنوات حكم ريغان و ان تقليصه كان من اسباب تباطوء الاقتصاد في السنتين الاخيرتين من عهد بوش ، وجب على كلينتون البحث عن وسيلة لتجييش الطاقات الاميركية الانتاجية وتحفيزها.

المدخل الى تنشيط الاقتصاد الاميركي و تقليص العجز التجاري و عجز الميزانية هو عن سبيل تشجيع التصدير كما اقترح مستشارو الرئيس كلينتون ، فالولايات المتحدة ذات الاقتصاد الاكبر عالميا تشكو ، ربما بسبب ضخامة اقتصادها و طاقاتها، من ضعف مساعي تشجيع التصدير ، و رأى فريق كلينتون ان الهدف الاقتصادي الاهم هو تشجيع التصدير الامر الذي يحفز و يوسع الانتاج و يزيد من فرص العمل ، وبالتالي كان العمل الاول لادارة كلينتون تكريس السياسة الخارجية في خدمة الاقتصاد وربما بين الاسباب الموجبة لهذا التوجه توسع السوق المشتركة و بدء توجهها نحو تبني عملة موحدة قبل نهاية العقد ، الامر الذي يجعلها بمثابة الاقتصاد الاكبر في العالم.

التحدي الذي اطل مع رئاسة كلينتون تمثل في ضرورة استعادة الولايات المتحدة تفوقها التكنولوجي و التصديري مع تحسين معدل الانتاجية ، و مع هذا التوجه تزايد الاهتمام الاقتصادي بمنطقة الخليج ، فهي تحوي الاحتياط الاكبر من النفط و الغاز لتغطية الحاجات المستقبلية كما هي سوق استيرادية لا بأس بها ، و كلما تزايد الاعتماد على الاميركيين في المنطقة كلما تعاظمت فرص العمل للشركات الاميركية الكبرى.

وبين دول الخليج ، لاحت فرص تطوير الغاز القطري بانها من افضل الفرص المتاحة و استحقت قطر اهتماما سياسيا لم تكن تحوزه من قبل حتى في اواخر ايام الرئيس بوش . وتوضحت معالم السناريو المقترح ، تعاون امني و عسكري اميركي-قطري ، ودور اميركي اوسع في صناعة الغاز و دور لقطر في ادخال اسرائيل الى منطقة الخليج على ان تكون الجائزة اطلاق يد من يتبنى هذه الاهداف في حكم قطر و التحكم بمقدراتها . وبالطبع لم يكن هناك من مستعد لتنفيذ هذه السياسة اكثر من ولي عهد قطر واعوانه و في طليعتهم وزير خارجيته الحالي.

في ضوء هذه المعطيات و تركيز الولايات المتحدة على توظيف سياستها الخارجية في خدمة تنمية الاقتصاد الاميركي و اقتناعها بان هذا التوجه له انعكاسات ايجابية على العلاقات العربية-الاسرائيلية والمسيرة السلمية اصبح مؤتمر القمة الاقتصادية الشرق اوسطية المقرر عقده في الدوحة بمثابة مدماك ولو بسيط في طريق بناء علاقات اقتصادية ما بين اسرائيل و الدول العربية وخاصة الدول النفطية.

ان المؤتمر بحد ذاته لا يستحق ما يلقاه من اهتمام و بالتأكيد لا يستحق اعتباره معيارا لمحبة السلام او الابتعاد عنه كما تزعم وزيرة خارجية الولايات المتحدة ، مادلين اولبرايت . و قد سبق للوزيرة اولبرايت ان صرحت بان الدول المحبة للسلام الحريصة على تحقيقه ستشارك في المؤتمر اما الدول الرافضة للسلام فستمتنع عن المشاركة فيه . هكذا بكل بساطة يصنف الاميركيون العرب في خانة المحبين للسلام او غير الراغبين فيه دون تقييم حقيقي و معمق لشكاوى الدول العربية من السياسات الاسرائيلية التي تسعى منذ وصول نتنياهو الى الحكم الى فرض معادلة الامن مقابل السلام دون التحدث عن الارض او بعضها على الاقل.

هذا المنطق لا يمكن للعقل ان يتقبله ولا يمكن فهمه الا اذا ربطناه بدوافع الاميركيين الاقتصادية بعد انتهاء حرب الخليج.

التوجهات الاميركية و الاسرائيلية
بعد مؤتمر مدريد

يسعى الاميركيون و الاسرائيليون منذ سنوات الى تقريب رجال الاعمال العرب والاسرائيليين من بعضهم البعض ، و بعد مؤتمر مدريد المنعقد في يونيو ١٩٩١ ، كرس الاسرائيليون جهودا لدرس امكانات التعاون الاقتصادي مع الدول العربية ، و كان من الطبيعي ان يركزوا على مشاريع مشتركة يكون لاسرائيل الدور القيادي فيها.

الصورة العامة لمرحلة ما بعد التوصل الى اتفاقيات سلام بين العرب و اسرائيل رسمها شيمون بيريز في كتابه حول الشرق الاوسط الجديد في مرحلة السلام ، و ركز على الدور الاسرائيلي في هذه العملية و تجاوب الفلسطينيين و الاردن ومصر في المكان الاول.

اذا شئنا تفحص الصورة - السناريو - كما يتصورها الاميركيون و الاسرائيليون ما بعد مؤتمر مدريد و قبيل انعقاد القمة الاقتصادية في الرباط ، يتبين لنا ان توجهات الطرفين، رغم انقضاء ثلاث سنوات على المبادرة الاميركية-الاسرائيلية ، لا تزال كما كانت تبدو عليه قبيل انعقاد القمة الاقتصادية الرابعة في الدوحة في نوفمبر المقبل . و مع ان انتصار نتانياهو على بيريز عام ١٩٩٦ تسبب و لا يزال في تأزم مسيرة السلام ، فان الاميركيين لا زالوا يعتبرون ان توسيع التعاون الاقتصادي يخدم مسيرة السلام حتى بوجود ناتنياهو ، و قد عبرت عن هذه القناعة الاميركية السيدة مادلين اولبرايت ، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، حينما زارت المنطقة للمرة الاولى اواسط

شهر سبتمبر و حاولت اقناع السعودية ومصر ووزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بحضور قمة الدوحة الاقتصادية و دعمها.

ان صورة السلام المأمول ، كما تبدو الان ، هي رهن الصورة التي رسمها المسؤولون الاسرائيليون و اخصهم شيمون بيريز وزير الخارجية عام ١٩٩٤، و التي تلتقي مع تصورات كبار المسؤولين الاميركيين في وزارة الخارجية كروبرت بليترو - نائب وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط والسفير الذي افتتح المفاوضات الاميركية الفلسطينية مع ممثلي منظمة التحرير في تونس - وجوان سبيرو، النائبة السابقة لوزير الخارجية الاميركية للشؤون الاقتصادية.

و لا نعجب من تركيز المختصين بالشؤون الخارجية الاميركية على القضايا الاقتصادية و المالية ، فالسياسة الخارجية الاميركية اصبحت ، و ربما كانت دوما، تنحو الى تأمين المصالح الاقتصادية الاميركية . ونشير هنا الى محاضرة لجوان سبيرو اواخر ١٩٩٤ استهلتها بالقول «خلال الحرب الباردة اعتبرنا مصالحنا الاقتصادية ثانوية . فقوتنا الاقتصادية كانت متواجدة للاستعمال حيث نريد - لتمويل نفقاتنا العسكرية و لتقديم المساعدات للبلدان الاخرى ، غالبا لاسباب سياسية لا اقتصادية ، كما كنا نستعمل قوتنا الاقتصادية التفاوضية للتوصل الى اهداف غير اقتصادية كلما واجهنا تحديات من الاتحاد السوفياتي».

«والولايات المتحدة لم تكن تلاحق مصالحها الاقتصادية الخارجية و لم تكن تولي الاهتمام اللازم لتشجيع الصادرات و زيادة فرص العمل للاميركيين ، كما لم تكن تطالب الدول الاخرى بفتح اسواقها امام منتجاتنا كما كنا نحن نفعل تجاه منتجات الاخرين - جميع هذه التوجهات كانت تعتبر ثانوية بل حتى كنا نخجل من تبنيها كوننا الدولة العظمى .ادارة الرئيس كلنتون عدلت هذه النظرة جوهريا ، فرغم انتهاء الحرب الباردة، و ربما بسبب ذلك، تغير العالم و اصبحت القضايا الاقتصادية تحتل مقام

الصدارة في توجهاتنا.» وبعد تعداد جوان سبيرو لاهداف السياسة الاميركية ، و منها تنمية الديمقراطية و حرية التبادل مع بلدان الشرق الاوسط وافريقيا ، اختتمت محاضرتها بما يلي:

«في عالم اليوم ، السياسة الخارجية لم تعد خارجية للشعب الاميركي ، فمحور سياستنا الخارجية هو توسيع مصالحنا ، و يتبدى ان هذه المصالح اقتصادية في المكان الاول .اول اولوياتنا في سياستنا الخارجية ، كما اكد الوزير كريستوفر مرارا ، توفير الامن الاقتصادي للشعب الاميركي.» ولا بد هنا من العودة الى مقطع في مقدمة المحاضرة قالت فيه المسؤولة عن الشأن الاقتصادي في وزارة الخارجية الاميركية، «نحن من جديد المصدر الاكبر للبضائع و الخدمات في العالم ، فصادراتنا اليوم توازي نسبة ١٣ في المئة من حجم الناتج القومي مقابل ٩ في المئة في اليابان».

روبرت بليترو ، الذي رافق جميع الخطوات التحضيرية لمؤتمر مدريد وما اعقبه من تطورات ، عرض، في محاضرة متزامنة مع محاضرة سبيرو ، اهداف الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، مشددا على الجوانب الاقتصادية و حماس الولايات المتحدة لتطوير التعاون الاقتصادي و التجاري والمالي و السياحي ما بين اسرائيل و الدول العربية.

« اول اهدافنا » يقول بليترو«ضمان أمن و حرية و سلامة اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط و هذا التزام مصيري لا نتخلى عنه.» بعد هذه الرسالة الواضحة و الموجهة للدول العربية منذ عقود يقول بليترو في معرض التحدث عن ضرورات التعاون الاقتصادي العربي-الاسرائيلي «ان المفاوضات المتعددة الاطراف تطال مجالات جديدة للتعاون . المغرب و اسرائيل اتفقتا على اقامة مكاتب تنسيق بين البلدين . مشاريع مشتركة بين رجال اعمال عرب و اسرائيليين تبحث و توقع يوميا . الملك المغربي يستقبل - بدعم من مجلس العلاقات الخارجية(الاميركي) و مجموعة

دافوس (حلقة للمؤتمرات في سويسرا) - مؤتمر التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط في الدار البيضاء في نهاية شهر تشرين الاول، والهدف من المؤتمر تحفيز القطاع الخاص في المنطقة و خارجها على المشاركة في تطوير الفرص المتاحة ما بعد السلام.

« نحن نحث كبار مسؤولي الشركات الدولية على الاشتراك في المؤتمر . ان هذا المؤتمر يبرز الفرص في الشرق الاوسط كمجال متاح للشركات الاميركية» .

يبرز التركيز على المصالح الاميركية الاولية في العالم العربي من خلال الفقرتين التاليتين:

« كل من يعرف تاريخ النصف الثاني من القرن العشرين يدرك اهمية منطقة الخليج للولايات المتحدة و العالم . صادرات الولايات المتحدة الى دول الخليج ، بما فيها السعودية، تساوي مليارات الدولارات سنويا . ونسبة ٦٥ في المئة من الاحتياطيات النفطية العالمية موجودة في دول الخليج . وحيث ان الولايات المتحدة تستورد ٥٥٪ في المئة من حاجاتها النفطية اليومية ، فقد اعتبر رؤساء اميركيون متلاحقون ان تأمين الحصول على النفط يعتبر مصلحة حيوية للولايات المتحدة ، وهذا الهدف قد يدفعنا عند الحاجة الى اعتماد القوة العسكرية للحفاظ عليه كما فعلنا في «عاصفة الصحراء» ، اي حرب الخليج.

« قبل الختام ، دعوني اتحدث قليلا حول تعاوننا الاقتصادي في منطقة الخليج و دعم الولايات المتحدة للقطاع الخاص . ان هذه الادارة ، من الرئيس كلنتون و حتى ابسط المسؤولين ، اكدت بوضوح وقوة ان دعم المصالح الاميركية الاقتصادية في الخارج هو المهمة الاساسية لسياستنا الخارجية. ان استعداد هذه الادارة لمساعدة شركاتنا في الحصول على عقود كبيرة يبرهن على موقفنا الداعم للمصالح الاميركية. اننا نرغب - و الحديث عن منطقة الشرق الاوسط و ان كان يصح عالميا

في تخفيف العوائق القائمة في وجه التجارة الحرة و تدفق الاموال ، و نرغب في تأمين حقوق الشركات الاميركية تجاه اية تعديات . اننا نعمل على حماية براءات الاختراع و البراءات التجارية عن طريق الضغط على جميع دول الشرق الاوسط لتوقيع المعاهدات الدولية حول هذه الحمايات».

و ينهي بليترو محاضرته بالقول:

«ان فرص السلام الموسع ما بين اسرائيل و جيرانها و التعاون المفيد ما بين الولايات المتحدة ودول الخليج لم تكن يوما افضل مما هي الان . ان هذه الادارة ، من الرئيس كلنتون و الوزير كريستوفر ومساعديهم ، ملتزمة تحقيق افضل النتائج و استغلال جميع الفرص في الشرق الاوسط ، و من ثم تحويل هذه المنطقة المتأزمة الى منطقة يسودها السلام و التعاون».

الرؤية الاسرائيلية لمستقبل التعاون لا تختلف كثيرا عن التصورات الاميركية سوى في مجال النفط. فالاسرائيليون يدركون ان الاميركيين لن يسمحوا لهم بدور اساسي في هذا النطاق . وحسب أقوال شيمون بيريز ، يدرك الاسرائيليون ان مجالات التعاون تتركز على مشاريع البنية التحتية ، في نطاق النقل و الطرقات المعدة للترانزيت والنقل البحري والجوي و تشجيع السياحة ما بين دول المنطقة و مع بقية دول العالم وبعض الاستثمارات المشتركة و قضايا المياه . وبيريز يقدر بان تطوير التعاون التجاري التبادلي يحتاج لوقت غير قصير ، و هو بالتالي يركز على التوصل الى مشاريع مشتركة كبيرة - يبدو انها تهدف الى الاستغناء عن دور لبنان في المستقبل قدر المستطاع.

لقد روج شيمون بيريز قبيل القمة الاقتصادية في الدار البيضاء لمشروعين :الاول يتمثل بانشاء بنك للتنمية في الشرق الاوسط برأسمال ١٠ مليارات دولار منها ٣ مليارات تؤمن من دول المنطقة و ٦ مليارات تؤمن من بقية الدول الصناعية و اهمها الولايات المتحدة و كندا و اليابان و دول السوق المشتركة، و قد اعتبر بيريز ان قرار

انشاء البنك يعتبر الهدف الاول للمؤتمر.

و مقابل رفض لبنان و سوريا الاشتراك في هذا المؤتمر ، سارعت دول الخليج الى الاعلان عن رغبة دول مجلس التعاون في الاشتراك في المؤتمر ، و بعد ذلك بيوم واحد اعربت دول المجلس عن نيتها تعليق المقاطعة العربية المباشرة لاسرائيل.

ان البنك العتيد ، في حال قيامه ، يحل محل البنك الدولي و البنك الاوروبي في مجال الاقراض الاقليمي ، و اسرائيل سعت الى المشاركة في البنك و في مجلس ادارته وهيكليته، والى الحصول على صوت فاعل في كل ما يتعلق بطلبات الاقراض والتمويل لبلدان تحتاج للقروض مثل لبنان و سوريا والاردن و مصر و تونس و الجزائر و المغرب . ومن ناحية اخرى ، فان قيام البنك يضعف علاقات الدول المعنية بالهيئات الدولية ، وتتحول مسؤوليات هذه الى البنك المقترح . ان النتائج المتمثلة بمشاركة اسرائيل في القرارات الرئيسية و ابعاد المؤسسات الدولية عن اقتصاديات دول المنطقة كان سبب سقوط مشرع انشاء هذا البنك.

يدرك الاسرائيليون ان القطاع المصرفي في لبنان افضل انتظاما من قطاعهم ، و هم يعلمون ان هناك على الاقل ٢٠٠٠ لبناني و لبنانية يتمتعون بخبرات دولية قيادية في المجال المالي ، و عودة هؤلاء الى لبنان بعد السلام للاسهام في تطوير القطاع المصرفي تعطي لبنان تفوقا على اسرائيل ، رغم حجم الودائع الاكبر في اسرائيل ، و هي ودائع متركزة في مصارف افلست غالبيتها عام ١٩٨٧ واضطرت الدولة الى انقاذها في ما بعد.

ان محاولة الانتقاص من دور لبنان في المجالين المصرفي و المالي لم تنجح لأن رؤوس الاموال تتجه الى حيث الخبرات و الحريات ، و في لبنان و لدى اللبنانيين حريات اكبر و معارف اوسع و نظام ضريبي اقل وطأة بكثير من النظام في اسرائيل . و قد تنامت الموارد المالية في لبنان بسرعة و تضاعفت اربع مرات منذ نهاية ١٩٩٢

حتى نهاية صيف ١٩٩٧ حيث بلغت ٣٦ مليار دولار بما في ذلك احتياطي الذهب.

احتواء الدور اللبناني في تفكير شيمون بيريز لم يتوقف عند اقتراح انشاء بنك الانماء للشرق الاوسط الذي ستشارك الدول الخليجية في رأسماله عند مشاركتها في مؤتمر المغرب و بمؤازرة اميركية.

العصب الثاني الذي اراد بيريز اصابته قضية المياه ، فالاسرائيليون يؤكدون ان لا مطامع لهم في المياه اللبنانية ، وهم يرددون عن معرفة بان غالبية المياه اللبنانية ملوثة ويفضل تركها للبنانيين.

وقد توجه الاسرائيليون نحو اليابان و الولايات المتحدة للحصول على تمويل لاقامة مشروع لتحلية المياه بطاقة مليار متر مكعب سنويا كلفته نحو ٣،٥-٤ مليارات دولار ويمكن انجازه خلال ثلاث سنوات . ويبدو ان هناك ميلا دوليا لتمويل المشروع شرط تأمين نصف مياهه للاردن و الفلسطينيين ، لكن اسرائيل التي تباحثت في تمويل المشروع و حصلت على تأكيدات مبدئية ، كما يبدو ، لن تنفذ المشروع ما لم يتأمن مصدر نظيف من الوقود المطلوب و بأكلاف معقولة.

افضل مصدر للطاقة لاعمال تحلية المياه يتمثل بالغاز الطبيعي و اوفر كميات من الغاز الطبيعي الممكن تزويده لاسرائيل على سطح الارض هو الغاز القطري ، ذلك ان مصر الاقرب لاسرائيل لا تستطيع تأمين سوى كميات محدودة من الغاز و قد انجز عقد ما بين مصر و اسرائيل حول امدادات من الغاز المصري . اما الغاز القطري فمعلوم ان مخزونه ضخم (الاحتياطي الثالث عالميا بعد الاتحاد السوفياتي وايران) والصادرات المسيلة مكلفة و هي موجهة الى الشرق الاقصى في حين ان ايصال الغاز بالانابيب الى اسرائيل ممكن لقاء كلفة معقولة . لكن هذا الخيار يستوجب موافقة السعودية حيث لا بد لاي خط يربط بين قطر و اسرائيل من ان يمر في السعودية .

ومع ان اعلان مجلس التعاون الخليجي عن اسقاط احكام المقاطعة المباشرة لاسرائيل كان يبشر بقرب الاعلان عن الاتفاق حول انشاء هذا الخط ، الا ان السعودية لا زالت على موقفها المعارض لانشاء البنك الشرق اوسطي و انشاء خط الانابيب.

لبنان ، بالمقابل ، قادر على توفير كميات مماثلة او يزيد من المياه للبلدان المحتاجة في الشرق الاوسط و ذلك بعد معالجة التلوث . وكلفة تنقية المياه اللبنانية و تجميعها، ووضع خطة وطنية لتطوير استعمال المياه في لبنان و الجوار مسعى لا يكلف نصف كلفة اقامة معمل التحلية المقترح من اسرائيل لان لبنان ليس بحاجة لحرق الغاز كما ان لديه كميات وفيرة من المياه.

لكن لبنان غائب و مغيب عن خريطة الاهتمام الدولي ، و هناك قصور بل تقصير في نطاق دراسة امكانات المياه في لبنان ، و الاتفاق الاخير ما بين سوريا و لبنان حول مياه العاصي له حسناته لكنه لا يطال نسبة ٥ في المئة من الطاقات الطبيعية المائية المتوفرة في لبنان.

الجو السائد في مجريات المفاوضات مع اسرائيل و السياسة الدولية ينم عن تجاوز للبنان و سوريا قدر الامكان وتركهما دون مساندة من الغرب قطعا و مساندة ضئيلة من جانب العرب ، بينما تحظى بالدعم الدول المقبلة على التعاون و التي تظهر استعدادها الواضح للالتزام بالتصورات الاميركية والاسرائيلية.

التعاون الاردني-الاسرائيلي يقدم البرهان على صحة هذه التوجهات ، فالاردن الذي اختار طريق السلام مع اسرائيل والتعاون الاقتصادي حاز على الغاء ديون من قبل الولايات المتحدة و انكلترا وفرنسا و المانيا ، و حاز على قروض ، من الولايات المتحدة و المانيا وفرنسا رغم عجزه عن التسديد في السابق.

بالمقابل ، الاردن ينسق مع اسرائيل في مجال تكامل الطرقات بين البلدين تجاوبا

مع توجه اسرائيل نحو تحويل مرفأ حيفا لاستقبال المستوعبات الوافدة من اوروبا نحو منطقة الخليج . و الاردن ينسق سياساته المالية مع اسرائيل ، حتى انه فرض على مستوردات حجارة البناء من غزة و الضفة رسما ضريبيا يتوازى مع الرسم المفروض في اسرائيل . والاردن ارسل الى هايتي فريقا من الشرطة للمشاركة مع الاميركيين في تهدئة الاوضاع عام ١٩٩٥ ، و كان الفريق الاردني اكبر مما ارسلته اسرائيل وبلدان مجموعة جزر الكاريبي.

وبالتالي ، لا عجب اذا اكد الاميركيون للاردنيين ان حركة الغاء الديون ستنمو في القريب العاجل و ان مركز البنك الاقليمي للتنمية سيكون في عمان و ان المياه ستأتي من تحلية مياه البحر على الشواطئ الاسرائيلية . والتوجه نحو انشاء بنك اقليمي للتنمية و ان بموارد اقل لا زال قائما لدى الاميركيين والاسرائيليين.

وكان انهيار الاتحاد السوفياتي و حرب الخليج السبب الرئيسي لفرض مسيرة السلام في الشرق الاوسط ، ذلك ان التوازن الاستراتيجي ما بين اسرائيل و العرب لم يعد ممكنا بعد تمنع الاتحاد السوفياتي عن تزويد سوريا بالاسلحة المتطورة مقابل تسهيلات مالية.

وادت حرب الخليج الى هدر الامكانات المالية العربية ، فشحت المساعدات واصبح الفلسطينيون محبطين و معوزين فاقبلوا على السلام و لو باي ثمن و كرت السبحة . واحست اسرائيل ، على رغم نجاحاتها في الاسهام في تبديد الموارد العربية و عزلة العراق دوليا ، بمقدار من العجز حينما اصيبت خلال حرب الخليج بصواريخ يمكن اطلاق مثلها من مناطق اقرب ، كما تخوفت من الدور الغربي المتعاظم في المنطقة، فسارعت الى تقديم القليل المقبول من الفلسطينيين لتزيل عنهم وصاية الدول العربية المحيطة و تفتح عن طريقهم مجالا للتبادل و التعامل مع الدول العربية و برعاية غربية قوية نابعة من الرغبة في اقفال ملف الشرق الاوسط.

اسرائيل تدرك انها لا تستطيع في عهد السلام منافسة سوريا في غالبية مجالات الانتاج ، و تعلم ايضا انها لا تستطيع منافسة سوريا و لبنان في مجالات السياحة . وبالمقابل، و رغم تضخيم ارقام انتاجها القومي ، تدرك اسرائيل ان العراق ، اذا استتبت الامور فيه و حظي بقيادة حكيمة و استعاد انتاج ٤ ملايين برميل يوميا من النفط ، يحقق دخلا قويا و فرصا تجارية تفوق بكثير اهمية اسرائيل . ولهذا السبب بالذات تعمل اسرائيل جاهدة على استمرار حالة الحصار على العراق و طرح التساؤلات حول مستقبل نظام الاقتصاد السوري و تطويق النجاحات اللبنانية و ضرب مسيرة السلام في لبنان .

التحدي الحقيقي للبنانيين و السوريين هو تطوير التعاون و استدراج المشاركات العربية الواسعة من القطاع الخاص ، فالمستثمرون العرب يحوزون مدخرات تفيض عن مدخرات و احتياطيات دولهم وهم عانوا كثيرا من الاستثمار في الغرب و اليابان و نتائج الاستثمارات العربية في لبنان حتى على مدى السنوات العشرين المنصرمة كانت مجدية والخبرة مع الاستثمار في سوريا مشجعة ، و اذا اردنا تسريع النمو في البلدين لا بد من انفتاحهما على بعضهما البعض و على الاستثمارات العربية ، و السعي الى وضعية تعيد العراق الى حرية التعامل استيرادا و تصديرا حيث يمثل العراق الاقتصاد الاكبر في المنطقة بثرواته الطبيعية و البشرية و عدد سكانه.

العولمة و الإستراتيجية الإقتصادية الاميركية

العولمة يمكن تعريفها بانها عملية تطبيق انظمة اتفاقيات الغات في ما يخص تحرير التجارة العالمية و الغاء الرسوم على التبادل التجاري ما بين الدول و انفتاح الاسواق لتبادل الخدمات و حماية حقوق المؤلفين و المخترعين و اصحاب براءات الاختراع و ما الى ذلك.

ان الرديف السياسي للعولمة يتمثل بتحرير الانظمة السياسية و اعتناقها الاسس الديموقراطية المكرسة بالتمثيل الشعبي و حفظ الحقوق الاساسية للانسان. وهذا التوجه برز من خلال الاعلان الصادر عن مؤتمر الامن الاوروبي الذي عقد في باريس في نوفمبر ١٩٩٠و حضرته ٣٤ دولة بينها الولايات المتحدة الاميركية . وفي نهاية المؤتمر ، اعلن عن وضع شرعة تستهدف انشاء نظام عالمي جديد يقوم على الديمقراطية و الحرية الشخصية و التبادل التجاري غير المقيد و توسيع نطاق انظمة الاقتصاد الحر في البلدان التي كانت خاضعة سابقا للنظام الشيوعي.

وقبيل انتهاء المؤتمر ، صرح الرئيس الفرنسي ميتران بان يالطة ماتت و ان النظام العالمي الجديد لا يبشر بالسلام فقط و حل النزاعات بالتفاوض بل بالتنمية الاقتصادية السريعة في بلدان اوروبا الشرقية ، و عليه فان عامل التغيير يكمن في الاعتماد الاقتصادي المتبادل المرتبط بالديمقراطية.

تبدو هذه الصورة مثالية و مفيدة للعالم ككل، و ان كانت برامج تطبيق مبادئ

العولمة على بلدان العالم الثالث و بلدان الكتلة الاشتراكية سابقا تستوجب انقضاء عقدين او ثلاثة من الزمن قبل ثبوت جدواها . وليس ما يؤكد بان هذا النهج الجديد سيفيد البلدان النامية او حتى بعض البلدان التي حققت نموا في الانتاجية و معدلات دخل الفرد . يكفي ان نذكر بان فكرة حل النزاعات عن طريق التفاوض لم تتحقق ، كما حدث في حرب الخليج ، و على مدى ثلاث سنوات او اكثر في يوغوسلافيا السابقة.

ان محاولات استكشاف آثار العولمة تنبئ ان مصاعب كبيرة يمكن ان تواجه هذه العملية خاصة على صعيد خفض حركة انتقال الافراد من البلدان النامية الى البلدان الصناعية سعيا وراء العمل و الاقامة و التجنس.

ومع ان العولمة توفر للبلدان الصناعية منافع كبيرة و تكرس موقعها القيادي وسيطرتها على مجاري التجارة و التمويل على الصعيد الدولي ، الا ان مكاسبها لا تتوزع بالتساوي على البلدان الصناعية . ولهذا السبب وغيره نبحث في تأثير العولمة في السياسات الاميركية و مناهج الاستثمار و القرارات السياسية الرئيسية للولايات المتحدة التي اصبحت في التسعينات البلد القيادي الاكبر اهمية في العالم ان على الصعيد السياسي أو الاقتصادي . وقبل الخوض في هذا الموضوع ببعض التفصيل ، نعرض الجوانب العريضة للعولمة واسباب توسع هذا المفهوم السياسي-الاقتصادي عالميا منذ اوائل التسعينات.

ان العولمة ، بمقدار ما هي حصيلة اتفاقات دولية تمخضت عنها ثلاث دورات للغات استمرت من الستينات و حتى اوائل التسعينات ، تعكس التطلعات الاميركية الى حد بعيد . ان شروط تحقيق العولمة تجعل من غالبية العالم ، قبل انقضاء ٢٠ سنة ، سوقا مشتركة ، انما سوقا لا تقر مبدأ حرية انتقال الافراد للعمل . فالعولمة و ان كانت تكرس حرية التجارة وانتقال رؤوس الاموال و الخدمات بين الدول ، تفترض ضمنا ان تحسن

مستويات الدخل في البلدان النامية سيكون الدافع الاقوى لبقاء مواطني هذه الدول في اوطانهم.

في اواخر الثمانينات ، اي بعد انقضاء ٣٠ عاما على انشاء السوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٥٧، ركزت الدول الاوروبية الرئيسية ، وفي طليعتها فرنسا و المانيا ، على ضرورة تحقيق الوحدة النقدية ما بين دول السوق . و خلال السنوات التي اعقبت اطلاق اتفاقية السوق المشتركة ، ارتفع عدد الدول المنتمية الى السوق الى ١٥ دولة تمثل في ما بينها سوقا للبضائع و الخدمات تفوق حجم السوق الاميركي و تمتلك من الطاقات التكنولوجية ما يمكنها من منافسة الولايات المتحدة.

عنصر الضعف في السوق المشتركة تمثل في تعدد عملات البلدان الاعضاء والحاجة الى عملة موحدة مما دفع الى التفكير بانشاء بنك مركزي اوروبي . وكان من الطبيعي اسناد هذا الدور الى المانيا خاصة انها اصبحت ، بعد اعادة توحيدها ، البلد الاول في اوروبا من حيث الحجم الاقتصادي و عدد السكان.

التوصل الى عملة موحدة - تسمى بوحدة النقد الاوروبي - يضفي على دول السوق صفة الاتحاد الكونفدرالي و يمكن هذه العملة الموحدة ، المفترض بدء العمل التبادلي بموجبها في ١٩٩٩/١/١ ، من ان تحتل في المبادلات العالمية موقعا منافسا للدولار . ولهذا السبب بالذات ، سعت الولايات المتحدة الى عملية تأخير توحيد العملات الاوروبية ، بينما احتفظت بريطانيا لنفسها بخيار الانتساب الى العملة الاوروبية او الانسحاب منها . وحيث ان بريطانيا حققت نموا سريعا خلال السنوات الثلاث المنصرمة وخفضت نسبة البطالة الى ادنى حد ما بين الدول الاوروبية و كرست سوق لندن كالسوق المالي الاهم في العالم ، يبدو من الارجح ان تختار بريطانيا البقاء خارج الوحدة النقدية ، و لا شك ان الاميركيين ، بتكثيف استثماراتهم في بريطانيا و تواجد مؤسساتهم المالية فيها ، اسهموا في تحقيق هذه النتيجة.

اضافة الى محاولة تأخير تحقيق الوحدة النقدية الاوروبية ، كثف الاميركيون مساعيهم لاقرار وتنفيذ اتفاقات الغات و انشاء منظمة التجارة العالمية . وهذه الاتفاقات تجعل ، في حال تنفيذها ، من غالبية العالم سوقا مشتركة لا ينقصها الا حرية الانتقال للاقامة والعمل ما بين الدول المتعاقدة . و بمقدار تحقق شروط السوق المشتركة على نطاق عالمي تتراجع اهمية السوق الاوروبية و جدواها.

ان فكرة العولمة ما كنت لتبرز الى حيز الوجود لولا تسارع التطورات التقنية والمالية و السياسية، على الصعيد العالمي ، منذ اواسط السبعينات . فعلى المستوى التقني ، اسهمت الثورة الالكترونية في تعديل انظمة الانتاج و التبادل و حتى مواصفات الحروب المتقدمة ، كما ربطت التقنيات الالكترونية بين الاسواق المالية الدولية بحيث اصبح من الممكن لاي مستثمر، فرد او مؤسسة ، في اي زاوية من العالم ، الحصول على المعلومات الاساسية المتعلقة باوضاع سهم او عملة او سلعة ما، كما اتسعت آثار الثورة الالكترونية لتطاول وسائل الاتصال و نقل الصورة و الصوت واصبحت انماط الاستهلاك و المعيشة متلفزة لجمهور عالمي يقبل على السلع الاستهلاكية المتوفرة في العالم الصناعي.

ان تسارع عمليات انتقال الاموال و المعلومات عن الاسواق نتيجة التطورات التقنية الالكترونية المذهلة حظي بدفع قوي من توجه روسيا اولا ، و من بعدها عدد من دول الكتلة الشرقية، نحو التحول عن الانظمة المركزية التي كانت تسعر السلع و الخدمات و العملات وتقرر مجالات الاستثمار و الاولويات دون إيلاء آلية السوق اي اهتمام.

لا شك ان غورباتشوف حينما اعلن عن سياسة «البروسترويكا» عام ١٩٨٦، و هي سياسة تستند الى حرية الخيار و شفافية المعلومات ، اطلق عملية التحول الرئيسي التي جعلت بلدان الكتلة الاشتراكية تفتح ابوابها للاستثمارات العالمية و تقر مباديء عمل الاسواق الحرة.

ان هذا التطور البالغ الاهمية في بلدان الكتلة الاشتراكية استحث الاميركيين على تسريع انجاز اتفاقات الغات ، خاصة و ان دول الكتلة الشرقية متاخمة للبلدان الاوروبية وان الاوروبيين بادروا الى انشاء بنك اوروبي تخصص موارده في المكان الاول لدعم التحولات في دول اوروبا الشرقية ، كما بادرت شركات اوروبية عديدة الى انجاز اتفاقات تصنيع مع بلدان الكتلة الاشتراكية . وقد تخوف الاميركيون من سرعة توسيع السوق المشتركة شرقا فعجلوا في انهاء اتفاقات الغات و ارساء قواعد حرية التبادل التجاري و السلعي و الخدماتي ما بين الدول الاعضاء ، و ما قرارات السوق المشتركة الاخيرة بضم بولونيا و ليتوانيا والجمهورية التشيكية بعد سنتين الى السوق سوى برهان على ما تخوفت منه الولايات المتحدة.

ازاء هذه التطورات ، لا بد من تفحص الآثار البعيدة للعولمة و مواقع الدول الصناعية الاساسية منها و بالذات موقع الولايات المتحدة لكي نتفهم الاستراتيجية الاميركية في مجال التعامل الاقتصادي الدولي.

العولمة تفيد البلدان الصناعية في المكان الاول و ان بدرجات متفاوتة ، ثم تليها بعض البلدان النامية التي تتوفر منها عمالة رخيصة و طاقات صناعية لا بأس بها.

فعلى صعيد التحويلات المالية و الاستثمارات ، توفر العولمة مركزا قياديا مؤثرا للبنوك الكبرى العالمية التي تختزن مدخرات مواطني البلدان الصناعية و نسبة كبيرة من ثروات و مدخرات مواطني البلدان النامية ، خاصة من البلدان العربية البترولية.

البنوك الدولية تتواجد في الاسواق المالية العالمية الرئيسية و تستخدم التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق نقل و توظيف رؤوس الاموال . لذلك فان توجيه الموارد المالية على نطاق دولي سيصبح خاضعا لخبرات واتجاهات مدراء ومسؤولي البنوك العاملين في مختلف المناطق.

ان ودائع البنوك الكبرى تتراوح ما بين ٣٠٠ و ٨٠٠ مليار دولار للبنك الواحد ، هذا عدا صناديق الادخار و التقاعد في البلدان الصناعية التي تغص بعشرات المليارات من الدولارات . ويكفي ان نشير هنا الى ان بنكا كبيرا واحدا لديه من الودائع ما يفوق جميع ودائع المصارف و المؤسسات المالية في العالم العربي.

العولمة تكرس الحجم في مركز السبق في مجال الاداء المالي و العالمي و حجم الموارد يفسح في المجال امام استخدام التكنولوجيا المتطورة و استقطاب الكفاءات من مختلف انحاء العالم ، و البلدان النامية اصبحت بحكم اسقاط انظمة تقييد اسعار النقد والتحويل متنافسة على نطاق عالمي لاجتذاب التحكم بتوجيهات الاستثمارات ، و بالتالي البنوك الدولية اصبحت قادرة على التحكم بتوجيهات الاستثمارات ، و حيث ان هذه البنوك تحتاج الى موظفين اكفاء من البلدان النامية، تتفتح فرص عمل مجزية لمواطني الدول النامية في البنوك الدولية و تخسر بلدانهم القدرة على الاستفادة من مواهبهم.

ان توجه البنوك الدولية نحو تمويل حاجات البلدان النامية نابع من تمتع هذه البنوك والمؤسسات المالية التابعة لها بادخارات تفوق احتياجات الاستثمار في البلدان الصناعية المتطورة ، و هذه الوضعية ناتجة عن تطورين ، احدهما تكنولوجي و الاخر سوسيولوجي.

خلال السنوات العشرين المنصرمة توسعت مجالات تطبيق الالكترون في التصنيع والنقل والخدمات المالية و التعليم و التطبيب و الاتصالات كما في الاستعمالات العسكرية . وفي جميع المجالات المدنية اسهمت التطورات التقنية الهائلة في الالكترونيات في تخفيض اكلاف المنتجات المستخدمة لتسهيل وتطوير الاعمال و في تخفيض اعداد العاملين دون ان يكون ذلك على حساب الانتاجية . بكلام اخر ، اسهمت الثورة الالكترونية في كبح ارتفاع اكلاف الانتاج لكنها تسببت الى حد بعيد

في ارتفاع معدلات البطالة في البلدان الصناعية ، خاصة البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المتطورة كفرنسا و المانيا.

اضافة الى تأثير الثورة الالكترونية في طبيعة و اكلاف و تنظيم الانتاج ، كان هناك بعد اضافي تمثل في تطورين هامين:

(أ) التطبيقات الالكترونية ، خاصة في الاسواق المالية و الانتاج المرئي و المسموع والتطبيب و الاتصالات الخ.، دفعت قطاع الخدمات الى احتلال نسبة اكبر من انتاج البلدان الصناعية و استهلاك مواطنيها . ومع بداية التسعينات ، لم يعد هناك بلد صناعي واحد متطور الا وبلغت فيه حصة الخدمات من الدخل القومي اكثر من ٧٠ في المئة (في الولايات المتحدة و بريطانيا تبلغ هذه النسبة ٧٦-٧٨ في المئة)

(ب) تسبب تحول البلدان الصناعية ، نتيجة الثورة الالكترونية، نحو قطاعات الخدمات في تخفيض الطلب على المواد الاولية، كما ادى استعمال الالكترون في التصنيع الى سيطرة اكبر و هدر اقل للمواد ، كما اصبحت حاجة المنتجات المصنعة الى المواد الاولية اقل ٣٠ في المئة عما كانت عليه قبل ٢٠ سنة . وخير دليل على ذلك ما تشهده قطاعات انتاج السيارات و البرادات ومعدات الطبخ و التلفزيونات و الساعات و الصناعات الكهربائية الخ.

تجلى انخفاض الطلب على المواد الاولية ، ايضا ، في مجال الطلب على النفط . فالدول الصناعية عقلنت استهلاكها للطاقة و نوعت مصادر الطاقة و اتجهت نحو احلال الغاز تدريجا محل النفط للاسباب البيئية المعروفة . ومعلوم ان هاجس المحافظة على البيئة اصبح بمثابة موجة عارمة في البلدان الصناعية ، وقد برزت آثاره من خلال تباطؤ نمو استهلاك النفط في البلدان الصناعية بحيث وازى واحد في المئة خلال السنوات الخمس المنصرمة ، و استقرار اسعاره عند الحدود التي وقف عندها قبل ١٥ عاما و انخفاض هذه الاسعار قياسا على القوة الشرائية للدولار بنسبة

٥٠-٦٠ في المئة.

ادى تحسن اقتصاديات الانتاج بسبب توسع تطبيق التقنيات الالكترونية و انخفاض اسعار الطاقة المستوردة قياسا على القيمة الحقيقية للدولار الى خفض الحاجات الترسملية المالية للبلدان الصناعية . وقد تجمعت لدى هذه البلدان ، من جراء ذلك و نتيجة النمو المطرد في اقتصادياتها و ان بوتيرة ابطأ من السابق (باستثناء ما حققته الولايات المتحدة في الاعوام الاربعة المنصرمة و بريطانيا في الاعوام الثلاثة الاخيرة) فوائض مالية ضخمة تتمثل في الموجودات المالية المتراكمة في مصارف هذه البلدان ومؤسساتها المالية ، و الذي تستفيد منه هذه الدول في تمويل حاجات البلدان النامية باكلاف تفوق ما يدفعه المستقرضون في البلدان الصناعية . ولا شك في ان البنوك العالمية تحتاج الى توظيف ما لديها من اموال خارج بلدانها توخيا للارباح الكبيرة . لذا ، فان التوجه نحو العولمة و تعويم العملات وحرية تبادل العملات امور تسهل على المصارف الكبرى تحقيق ما تصبو اليه.

ان تكدس الفوائض النقدية في بنوك البلدان الصناعية الى حد يفوق حاجاتها الاستثمارية مرتبط بتراجع معدلات الزيادة في عدد السكان و هذا ما وصفناه بالسبب الاجتماعي او السوسيولوجي.

ان المعدل الطبيعي لنمو السكان في غالبية البلدان الصناعية لا يزيد ، في احسن الاحوال، من عدد سكانها بل ان بعض البلدان مثل ايطاليا و انجلترا و السويد لا يزيد عدد السكان فيها بل يتناقص ، و قد عمدت بلدان اوروبية عديدة الى تقديم مساعدات اجتماعية ومالية لمواطنيها اذا هم اكثروا من الولادات و هذه الحوافز مكنت فرنسا من منع تدهور عدد السكان دون ان تتوصل الى زيادة محسوسة في معدل النمو السكاني.

هذا الجمود البشري لكتلة السكان في البلدان الصناعية جعل كلا منها بالغ الحساسية تجاه المهاجرين اليها كما ان انهيار الشيوعية اثار مخاوف كبرى لدى

البلدان الاوروبية ، واخصها المانيا وفرنسا و ايطاليا و النمسا ، من تدفق مواطني بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة، و هي بلدان فقيرة ، الى بلدانها الغنية.

وتفاديا لتدفق المهاجرين ، اظهرت البلدان الصناعية المتطورة استعدادا ملحوظا لمساعدة البلدان التي يتدفق منها المهاجرون على تطوير اقتصادياتها بحيث توفر فرص العمل لسكانها ان امكن . ولهذا السبب خصصت السوق المشتركة ما يعادل ٦ مليارات وحدة نقد اوروبية لاعانة البلدان المتوسطية وسارعت الولايات المتحدة الى انقاذ الاقتصاد المكسيكي حينما تعثر منذ ثلاث سنوات.

الوجه الثاني لتوجهات العولمة يتمثل في تبني مواصفات تقنية للمنتجات القابلة للتبادل و شروط للنشر حول النتائج المالية لعمل المؤسسات و الشركات.

ان هذين التوجهين يوفران للدول الصناعية مركز القرار لقبول المنتجات من دول العالم الثالث و توجيه الاستثمارات و القروض الى البلدان المعنية . فالانتاج الصناعي والخدماتي يجب ان يخضع لمقاييس الـ ISO التي تقدرها بدورها مؤسسات للادارة ، والمقاييس تعمل انطلاقا من البلدان الصناعية . ومع انقضاء الوقت لن يكون بمقدور الصناعيين في العالم الثالث التصدير الى البلدان الصناعية الا بعد الحصول على براءات الذمة الفنية المسماة بمواصفات الايزو ٩٠٠٠ و ٩٠٠١ و ٩٠٠٢ الخ.

كذلك يجب على الشركات في بلدان العالم الثالث ، التي ترغب في الاستقراض ، تقديم حساباتها حسب النماذج المقبولة في الاسواق المالية الرئيسية ، و هذه العملية تستوجب في احيان عديدة تعديل القوانين المتعلقة بالانظمة المحاسبية و شروط النشر ، و الشركات المتملكة القدرات التحققية و الادارية في هذا المجال هي اميركية او اوروبية في المكان الاول.

واخيرا ، تخضع قدرة الدول على الاستقراض لتقييم مؤسسات التصنيف العالمية

المعروفة و هذه تعطي علامات ، تماما كما في المدارس ، للبلدان المعنية و مؤسساتها واشهر هذه المؤسسات Standard and Poor and Moody's من الولايات المتحدة اضافة الى مؤسسة يابانية و اخرى اوروبية.

العولمة بقدر ما هي عملية تحرير للتجارة و الخدمات و انتقال رؤوس الاموال ، هي اخضاع الدول النامية الى مقاييس مفروضة من الدول الصناعية و ذلك عن سبيل الافتراض. ان المقاييس المطلوبة و المعمول بها في الدول الصناعية و الاسواق المالية الرئيسية متطورة و متناسبة مع حاجات الانماء الاقتصادي المستند الى اسواق مالية ناشطة و استثمارات فردية و مؤسسية في الشركات و النشاطات الرئيسية في البلدان المعنية.

ضمن اطار هذه المعطيات و التطورات كان على الولايات المتحدة صياغة استراتيجية اقتصادية بعيدة المدى ، و قد جهدت السلطات الاميركية خلال السنوات الخمس المنصرمة التي كان الاقتصاد الاوروبي يعاني خلالها من ركود و توسع في البطالة في استعادة مركز الصدارة عن طريق تحسين الانتاجية و زيادة حجم الانتاج الكلي و تخفيض البطالة و تحسين وضعية ميزان المدفوعات و الاتجاه نحو تخفيض عجز الميزانية . و قد نجحت الولايات المتحدة في كل ذلك كما استطاعت التكيف مع تخفيض المخصصات العسكرية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و زوال مخاطر تصديه للولايات المتحدة ، و اصبحت الولايات المتحدة اواسط التسعينات مالكة للتقنيات الاكثر تقدما و لديها معدل النمو الاعلى بين الدول الصناعية و القدرة العسكرية الاوفر و الاقوى و معدل البطالة الادنى (حوالي ٤،٥ في المئة) مقابل ٣،٥ في المئة فقط في اليابان و اكثر من ١٢ في المئة في المانيا و فرنسا و ايطاليا و اسبانيا.

الاستراتيجية الاميركية للقرن المقبل

قبل انتهاء عقد التسعينات كان وضع الولايات المتحدة في مجال المنافسة الدولية

متميزا.

فهي البلد الاقوى سياسيا و عسكريا.

و هي البلد الاكثر تقدما في الصناعة الالكترونية و ان كانت اليابان مقاربة لها.

وهي البلد المتقدم في صناعة الطيران و الاقمار الاصطناعية و ان كانت اوروبا مقاربة لها في هذا المجال.

وهي على مستوى التكافؤ مع اوروبا و اليابان في مجالات انتاج السيارات والكيماويات والمشتقات البترولية و الادوية.

وهي البلد الاكثر كفاية في انتاج الاغذية.

والولايات المتحدة ، بسبب نجاحها الاقتصادي و انخفاض اعداد العاطلين عن العمل، اصبح لديها عمالة يفوق عددها عدد جميع العاملين في مختلف بلدان السوق المشتركة ، علما بان عدد سكان بلدان السوق يفوق عدد سكان الولايات المتحدة بنسبة ٢٠ في المئة.

المجال الوحيد الذي استمرت فيه المنافسة قوية مع اوروبا الغربية بصورة خاصة يتمثل في الاسواق المالية و الموارد المتاحة للمصارف و المؤسسات المالية ، فالموارد المتوفرة للمصارف الاوروبية و نشاط اسواقها المالية ، بما فيها سوق لندن ، يفوق ما حققته الولايات المتحدة.

هذا السبق الاوروبي يخفف منه الدور الاساسي الذي اعطي في نطاق العولمة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فخبراء المؤسستين يرسمون السياسات الاقتصادية و النقدية في البلدان النامية وبلدان الكتلة الاشتراكية سابقا و الى حد ما في الصين ، و البنك الدولي كان من دعاة الالتزام بحرية الاسواق من اجل تحسين

فعالية الانتاج و التعامل ما بين الدول و كذلك صندوق النقد الدولي ، و الولايات المتحدة تتمتع بدور قيادي في المؤسستين وتعوض عبر هذا الدور الى حد ملحوظ عن قصور موارد مصارفها و حركة اسواقها المالية عن موارد البنوك الاوروبية و اسواق اوروبا الناشطة.

التميز الاقتصادي في المستقبل للولايات المتحدة و ضمن اطر العولمة وجب ان يكون عبر السيطرة على اكبر مقدار من الثروات الطبيعية ، و من المعلوم ان الولايات المتحدة اصلا اغنى بكثير من اوروبا بالثروات الطبيعية في حين ان المنافس الاخر ، اليابان ، بلد فقير على صعيد الموارد الطبيعية وغير قادر على كفاية حاجاته الغذائية.

الدولتان الوحيدتان المتمتعتان بموارد طبيعية و طاقات بشرية و كفاية فنية تسمح لهما بمنافسة الولايات المتحدة في المستقبل هما روسيا و الصين . و قد تصبح السوق الاوروبية قادرة على المنافسة اذا استمرت الثروات الطبيعية في الولايات المتحدة في التآكل دون تعويضها بمصادر اخرى.

الاميركيون يدركون ان الروس رغم تقدمهم التقني و الواضح في مجال انتاج الطائرات والصواريخ و الاقمار الاصطناعية يواجهون تقلبات مجتمعية بسبب تحولهم السريع الى اقتصاد السوق لا تسمح لهم بتحقيق طاقتهم الانتاجية و المنافسة العالمية قبل انقضاء ١٥-٢٥ سنة ، و المهم ان تتجاوز الولايات المتحدة في هذه الفترة كل ما تستطيع روسيا ان تحققه . و كذلك الامر بالنسبة للصين التي تتحول تدريجا و دون خضات اجتماعية نحو تكريس مبادئ و ممارسات اقتصاد السوق و تستمر في تحقيق اعلى معدل عالمي للنمو يوازي او يفوق الـ ١٠ في المئة سنويا ، و هذا المعدل مستمر منذ اواسط الستينات.

الصين تمثل في السنوات العشرين المقبلة التحدي الرئيسي للولايات المتحدة ، فالصين يبلغ عدد سكانها ١،٢ مليار نسمة و الصين تتمتع بثروات طبيعية وافرة و ان

كانت اقل مما هو متوفر في روسيا ، و هي تتحول نحو الاقتصاد الحر بصورة تدريجية و تكفي حاجاتها الغذائية ، و تستطيع تصنيع الاسلحة المتطورة و تتمتع بجيش قوي ، كما ان الشعب الصيني لا زال منتظما و متناغما مع التوجهات السياسية لقيادته.

اضافة الى الاعتبارات المشار اليها اعلاه ، تتمتع الصين بامكانات فريدة يمكن ان تؤتي ثمارها خلال السنوات العشرين المقبلة بل هي بالفعل بدأت تتحقق ، فالصين تولت ادارة هونغ كونغ منذ بداية صيف ١٩٩٧ و استحوذت بالتالي على احتياطيات نقدية توازي ٨٠ مليار دولار كما توسعت القاعدة المالية المتفاعلة مع الصين و المتمثلة بودائع البنوك الكبرى في هونغ كونغ بما يساوي ٧٠٠ مليار دولار و ارتفع الناتج القومي الصيني بما يزيد على ٢٥٠ مليار دولار حصيلة ضم هونغ كونغ.

ان استمرار الصين في اقرار سياسات لتحرير الاسواق سيؤدي حتما قبل حلول العام ٢٠١٠ الى توفر ارضية مناسبة لتحقيق اتحاد فدرالي على الاقل مع تايوان ، و حينئذ ترتفع احتياطيات الصين بما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار - حيث احتياطيات تايوان حاليا توازي ١٥٠ مليار دولار - كما تتوسع القاعدة المالية للصين باكثر من تريليون دولار و تصبح الصين ثاني اكبر دولة متاجرة في العالم بعد الولايات المتحدة.

الصين تتمتع كذلك بطاقات هائلة من ابنائها الذين شاركوا في تطوير الصناعات الالكترونية في الولايات المتحدة و كندا ، و يمكن القول ان الجاليات الصينية اينما تواجدت تبقى على اتصال و تواصل مع البلد الام ، و الصينيون اظهروا براعة فائقة في مجال العلوم المجردة و تطوير برامج الادمغة الالكترونية و العلوم الفضائية ، و لا بد ان تأخذ الولايات المتحدة جميع هذه المعطيات بالاعتبار حينما تبرمج استراتيجيتها المستقبلية.

الموارد الطبيعية غير الزراعية تتركز في ثروات النفط و الغاز و المعادن الثمينة مثل النيكل والزنك و النحاس و الذهب و اليورانيوم و الكوبالت ، وثروات النفط و الغاز

تتمركز عالميا في روسيا خاصة سيبيريا و جمهورية اذربجيان و منطقة الخليج اضافة الى بلدان افريقية من اهمها بلدان لم تستغل مواردها حتى الان بنسبة ملحوظة ، كانغولا و الزائير التي استعادت اسم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثروات النفط و الغاز في روسيا و اذربيجيان اصبحت ضمن المصالح الاميركية الاستراتيجية ، و الشركات الاميركية الكبرى اصبحت الشريك الاهم في مجال تطوير صناعة النفط في روسيا كما في اذربيجيان و العقود المنجزة خلال هذه السنة (١٩٩٧) تكرس الهيمنة الاميركية في هذه المجالات ، و قد وفرت للاميركيين طمأنينة حول المستقبل جعلتهم يفتحون سوق بيع المشتقات النفطية للشركات السوفياتية ، كيف لا و هم الشركاء المتحكمون بتكنولوجيا الانتاج و مواصفات المنتوج و خدمات التسويق.

الوضع في الخليج مختلف الى حد ما ، فالاميركيون منذ انتهاء حرب تحرير الكويت في مارس ١٩٩١ متواجدين في جميع البلدان الخليجية و دورهم هو الاوسع في نطاق تحديث المنشآت القائمة وتوسيع بعضها و المحافظة على ضغط الآبار وانجاز مشاريع الغاز مستقبلا.

لقد كانت قطر ، البلد الصغير المحتوي على ثالث اكبر احتياطي من الغاز غير المصاحب ، خارج دائرة الاهتمام الاميركي حتى ما بعد انتهاء حرب الخليج مباشرة . ولكن في عام ١٩٩١ حلت شركة موبيل محل شركة النفط البريطانية في اول مشروع لتسييل الغاز و أبرمت شركة فيليبس بتروليوم اتفاقا مع قطر عام ١٩٩٥ لاستثمار ١-١،٥ مليار دولار في تطوير تقنية تسمح بتحويل الغاز غير المصاحب الى منتجات سائلة مرتفعة الثمن ، و التقنية المتوافرة لشركة فيليبس بتروليوم نابعة من تقنية توصل اليها الالمان خلال الحرب العالمية الثانية حينما انقطعت مواردهم من النفط او هي لم تعد تكفي حاجاتهم فاخترعوا وسائل تقنية لتحويل الفحم الحجري الى غاز ومن ثم

تحويل الغاز الى وقود للدبابات ، و من المعلوم ان غاز البوتان يستعمل اصلا لتسيير السيارات في عدد من الدول و هو الوقود الاساسي لسيارات التاكسي في طوكيو.

دخل الاميركيون اقتصاديا الى قطرعن طريق اتفاقيات الموبيل و الفيليبس بتروليوم، و ايضا عبر انجاز العقد المبدئي مع شركة انرون . و منذ عام ١٩٩٢ و انجاز معاهدة دفاع مشترك ما بين الولايات المتحدة وقطر، اصبح للقوات الاميركية قاعدة جوية واسراب من الطائرات الحربية و ٧٠٠٠ جندي و مجندة مقيمين في قطر بالطبع على حساب البلد الصغير الذي هو بحاجة لحماية كبيرة!!

كانت قطر تمثل جغرافيا الثغرة الوحيدة في خط انتشار القوات الاميركية و قواعدها من جنوبي العراق حتى جزر سلطنة عمان المهيمنة على مداخل مضيق هرمز الذي يمثل المعبر الاساسي لتجارة النفط العالمي. و قد اعلنت الولايات المتحدة بوضوح ان حرية الملاحة في المضيق تمثل هدفا استراتيجيا حيويا للولايات المتحدة و هذا الموقف اعلن تكرارا و منذ عهد الرئيس كارتر الذي استمر من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٠.

ان السيطرة المحكمة للاميركيين على مصادر النفط و الغاز في الخليج تحققت نتيجة حرب تحرير الكويت و بعد محاصرة العراق و منعه من التصرف بمنتجاته النفطية الا في حدود القرارات الدولية سواء بالنسبة لكميات الانتاج او استعمالات الموارد المالية الناتجة من التصدير.

ومن حسن حظ الاميركيين ان الموارد المالية العربية لدول الخليج سمحت لهذه الدول بتمويل نفقات الحرب التي تجاوزت ٦٠ مليار دولار ، كما ان التواجد الاميركي والتمارين المشتركة الدفاعية ، عززت الطلب على الاسلحة الاميركية حيث انجزت عقود خليجية مع الولايات المتحدة تفوق في مجملها ٥٠ مليار دولار ، و هذه العقود انصبت في المكان الاول على منتجات الشركات الاميركية.

استنادا الى هذه الوقائع ، يمكن القول ان حرب الخليج اعطت الورقة الاساسية للولايات المتحدة في تطوير صناعة النفط و الغاز مستقبلا في المنطقة و التي تقدر اكلافها بحوالي ١٢٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة ، كما وفرت مدفوعات الحرب ومشتريات السلاح بعض ما يعوض تخفيض النفقات على التسلح في الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي . من ناحية اخرى فرض الوجود العسكري الاميركي و التحالفات الدفاعية مع دول الخليج على ايران ، المحاصرة جزئيا بالهجومية الاميركية ، التحول تدريجا نحو سياسات التقارب مع الغرب و التعاون معه دون مخاوف من امتداد النفس الثوري الايراني الذي هيمن على ايران منذ ١٩٧٩ و حتى ١٩٩٤.

وبعيدا عن الخليج ، شهدت افريقيا الملتهبة بالحروب الاهلية دخول القوات الاميركية الى جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) لانهاء حرب استمرت ثلاث سنوات شهدت البلاد خلالها مجازر جماعية مخيفة و انتشارا واسعا للاوبئة و عمليات تهجير قاسية و فشلا واضحا للقوات الاوروبية في معالجة الوضع المتأزم.

تعتبر الكونغو التي استقلت عن بلجيكا اوائل الستينات وتحولت الى منطقة نفوذ فرنسية اواسط الستينات اغنى بلدان العالم باليورانيوم ، المعدن الضروري لتصنيع البلوتونيوم المادة الاساسية للمفاعلات النووية كما للقنابل الذرية.

عام ١٩٧٣ عقد جيسكار ديستان ، رئيس فرنسا حينذاك ، اتفاقا مع الرئيس موبوتو الذي توفي في الرباط بتاريخ ١٠ اغسطس ١٩٩٧ حصلت فرنسا بموجبه على مشتريات من اليورانيوم كافية لسد حاجات تشغيل المفاعلات النووية الفرنسية حتى العام ٢٠٠٠ و تمت الصفقة بموجب اسعار تعتبر الادنى بين ما تدفعه جميع الدول الصناعية على مشتريات اليورانيوم و كانت هذه الامدادات السبب الرئيسي لنجاح الانتاج الكهربائي في فرنسا من المفاعلات النووية بنسبة تغطي ٤٠ في المئة من

حاجاتها من الكهرباء . ولو استمرت اسعار النفط على ما كانت عليه عام ١٩٧٨ (٣٥دولار للبرميل) لكانت فرنسا متمتعة بمصدر رخيص للطاقة و ميزة تفاضلية بالغة الاهمية تجاه شركائها في السوق المشتركة ، لكن اسعار النفط الذي يعتبر وقودا بديلا في مجالات انتاج الكهرباء انخفضت خاصة بعد عام ١٩٨٣ و ١٩٨٦ الى مستويات لا تزيد على نصف مستوى السعر منذ ٢٠ عاما تقريبا.

اضافة لليورانيوم الذي تختزن اراضي الزائير النسبة الاكبر منه عالميا ، يتمتع هذا البلد الشاسع (مساحته ٢،٣٤٥،٤١٠ كيلومتر مربع) بثاني اكبر احتياطي من النكل و النحاس، كما انه يحتوي على ثالث اكبر احتياطي من الذهب بعد روسيا و جنوبي افريقيا اضافة الى كميات كبيرة من الالماس . واذا كانت هذه الثروات الطبيعية والاساسية للانتاج الصناعي المتقدم غير كافية لجذب الاهتمام الاميركي ، فان مخزون النفط و الغاز في الزائير و الذي يفوق في قيمته الثروة التي توافرت للكويت من مصدري الطاقة كاف لجذب هذا الاهتمام.

تدخل الاميركيون لانهاء الحرب المستعرة بين مناصري زعيم الثوار كابيلا و الفئات و القوات الموالية لموبوتو في ربيع ١٩٩٧ و لم يسمح الاميركيون لكابيلا بدخول العاصمة كنشاسا الا بعد توقيعه على اتفاقات مع الشركات الاميركية لاستثمار جميع الثروات المشار اليها اضافة الى النفط و الغاز . و امعانا في اظهار تودده للاميركيين ، يحرص رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية الجديد ، كابيلا ، على اعطاء تصريحاته بالانجليزية لكي يبعد عنه « شبهة» التأثير الفرنسي الذي كان التأثير الاوسع في البلاد على امتداد اكثر من ٣٠ سنة.

البلد المتاخم للكونغو و الاصغر رقعة و عدد سكان هو جمهورية انغولا، التي كانت في السابق مستعمرة برتغالية . لكن البرتغاليين الذين سيطروا على انغولا زمنا طويلا لم يمتلكوا القدرات الفنية والمالية التي تمكنهم من استغلال ثروات البلاد كالنفط

و الغاز والاخشاب والذهب و الالماس و اليورانيوم و النيكل و النحاس. و قد بقيت هذه الثروات غير مستغلة حتى تاريخه باستثناء انتاج بسيط من النفط.

ان الثروات المتوفرة في انغولا و الكونغو من اهم الثروات الطبيعية في العالم و لا يضاهيها في القيمة سوى الثروة المعدنية المتوفرة في روسيا . لقد احكم الاميركيون سيطرتهم على البلدين الافريقيين وباتت امدادات المعادن الصناعية الثمينة خاضعة للمصالح الاميركية . ومع السيطرة على ثروات انغولا و الكونغو و السيطرة على موارد النفط والغاز في الخليج و المشاركة الموسعة في استثمار موارد النفط والغاز في روسيا واذربيجان ، تدخل الولايات المتحدة القرن الحادي و العشرين و هي ممسكة بزمام الثروات الطبيعية الاساسية اكثر من اي بلد اخر ، يساعدها في ذلك تفوق تقني و قدرات مالية هائلة . وهذه المعطيات تجعل موقعها الاستراتيجي الانتاجي والتسويقي غير قابل للمنافسة الا اذا حل الجنون ببلد و اقدم على تحد عسكري للقوة العظمى في العالم اليوم.

ان الانتاج الاقتصادي على الصعيد العالمي خلال الربع الاول من القرن الحادي والعشرين سيرتبط الى حد اكبر بتوفر المواد الاولية و سيزيد حجم الطلب عليها بنسبة توسع الانتاج العالمي و هنالك حاجات متزايدة و واضحة للطاقة ان للتدفئة او للنقل في بلدان تضم اعدادا كبيرة من البشر ويمكن ان تحقق مستويات معيشية مقبولة او متطورة خلال السنوات العشرين القادمة ، و من اهم هذه البلدان الصين و الهند اللتين ينتظر لعدد سكانهما ان يتجاوز اوائل القرن الحادي و العشرين ٢،٣ مليار نسمة.

و مصادر الطاقة و الموارد المعدنية الضرورية لحاجات الصناعة في المستقبل لا يمكن ان تتوفر بالشكل المناسب للاستهلاك او التحويل الى منتجات الا بعد تخصيص موارد مالية و طاقات فنية ضخمة .

والطلب على النفط و الغاز و النيكل و اليورانيوم و النحاس سيزيد كما الطلب على

الذهب ، والعرض سيتوفر من قبل الشركات الاميركية التي تتحكم بمصائر هذه الموارد الاساسية في غالبية البلدان المنتجة القادرة على التصدير، و في طليعة ذلك تسعير الصادرات ، و من المرجح ان تكون الاسعار بالقيمة الحقيقية اعلى مما هي الان.

والاهم من ذلك ان الاميركيين يستطيعون ، من خلال امتلاك سلطة التحكم باسعار وصادرات هذه االموارد ، التأثير الى حد بعيد في موازين مدفوعات البلدان الصناعية ، فان كانت هذه البلدان تحقق فوائض كبيرة و تكتنز احتياطات متزايدة من الدولار ، تستطيع الولايات المتحدة الايحاء الى شركاتها القابضة على الثروات الطبيعية برفع اسعار المواد الاولية مما يؤدي الى تناقص هذه الفوائض و خلق ازمات حادة في البلدان المستوردة ، وهذا الامر لا سبيل للهروب منه الا اذا استطاع الاوروبيون واليابانيون استيراد مواد بديلة باسعار مقبولة.

ان خريطة السيطرة على الموارد الطبيعية في القرن المقبل تبدو مثقلة لصالح الاميركيين . وهؤلاء سيعتمدون على سبقهم التكنولوجي و تفردهم العسكري لتأكيد تميزهم عن الاخرين في المستقبل غير البعيد . ان لعبة السيطرة على الموارد اصبحت ترتكز على انجازات التكنولوجيا و ايحاءات القوة و العقود المبرمة لاستكشاف و تطوير الموارد الطبيعية الرئيسية في العالم و كل ذلك يجري بسهولة و ضمن اطر تفعيل التجارة العالمية وفتح مجاريها بحسب قواعد منظمة التجارة العالمية التي لا تتعاطى باي شكل مع وجوه السيطرة للبلدان الصناعية على الموارد الحيوية للعالم في القرن الحادي و العشرين ، خاصة الهيمنة ان لم نقل السيطرة الكلية للاميركيين في هذا النطاق.

الاهمية المتعاظمة للغاز كمصدر للطاقة

خلال السنوات الخمس المنصرمة و رغم جهود تخفيف الطلب على الطاقة في مختلف مجالات الانتاج و الاستهلاك في العالم الصناعي ، استمر الطلب على الغاز بزيادة تضاهي ضعفي معدل الزيادة في الطلب على النفط . وتشير دراسات المنظمات المختصة، و من ابرزها وكالة الطاقة الدولية ، الى استمرار هذا النسق من تزايد الطلب على الغاز . ومعلوم ان الوكالة تأسست عام ١٩٧٤ كردة فعل على الصدمة النفطية الاولى التي رفعت اسعار النفط خمسة اضعاف ، و كان الغرض من تأسيسها رص صفوف البلدان الصناعية المستهلكة في وجه دول الاوبك و عقلنة استهلاك الطاقة و ترشيد الطلب سعيا لخفض المستوردات.

رغم صلاحية الغاز كمصدر للطاقة و سهولة تطويع هذا المصدر في الاستعمالات الصناعية والمنزلية ، لم يترافق نمو الطلب على الغاز ، بعد الحرب العالمية الثانية ، مع تطورات الطلب على النفط لاسباب متنوعة نعرض بعضا منها ، و من ثم نبين اسباب تسارع الطلب على الغاز و لحاقه بالنفط كمصدر للطاقة في السنوات الاخيرة و على الارجح في المستقبل المنظور.

الغاز ، كما هو معروف ، يتواجد على وجهين :اما كمزيج مختلط مع النفط ، او في خزانات ارضية تحتوي الغاز الطبيعي الذي ينتج كغاز و من ثم ينقى من الرواسب ، كالكبريت و المكثفات السائلة التي توفر بعض افضل المنتجات.

انتاج الغاز المخالط كان حصيلة طبيعية لانتاج النفط خلال فترات التطوير الاولى لمصادر النفط . و في مختلف بقاع العالم ، كان المنتجون يحرقون الغاز تخلصا منه ، و لا شك ان العالم خسر ما يعادل مليارات براميل النفط من الغاز حرقا على مدى العقود المنصرمة . وفي العالم العربي و حتى مطلع الثمانينات ، كان يتم احراق نسبة كبرى من الغاز المخالط . ومع تطور تكنولوجيا استخلاص الغاز المخالط و الحاجة الى تقوية الضغط في حقول النفط المستغلة منذ عقود ، وجهت الشركات المنتجة اهتمامها نحو استخلاص مشتقات خفيفة ترافق الغاز المخالط الذي يعاد حقن نسبة كبيرة منه في آبار كانت منتجة من قبل سعيا وراء رفع الضغط فيها و معاودة الانتاج منها، و هكذا اصبحت الكميات التي تحرق هباء قليلة . والغاز الذي يحقن في آبار النفط يرفع الضغط في هذه الآبار و يساعد على انتاج كميات اضافية من النفط منها.

اكتشفت موارد الغاز الطبيعي غير المخالط بكميات كبيرة في بلدان اهمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي(روسيا حاليا) و ايران و الجزائر و ليبيا و هولندا و النروج وبحر الشمال و ابو ظبي و قطر و اندونيسيا و اوستراليا و ماليزيا ، هذا عدا عن بلدان اخرى تتوفر فيها كميات بسيطة تخصص اما للاستهلاك المحلي او هي لا تستغل ، و من هذه البلدان ، على سبيل المثال ، سوريا التي تبرمج لاستعمال الغاز داخليا في المكان الاول و مصر التي تستعمل كميات ملحوظة من الغاز و هي تعد لتصدير كميات من الغاز الى اسرائيل بواسطة انبوب ينجز لهذا الغرض.

هذا التوزيع الجغرافي لموارد الغاز سمح بتطوير استهلاك الغاز في البلدان الرئيسية التي تحتويه خاصة منها البلدان الصناعية او البلدان القريبة من حقول الغاز.

السبب الرئيسي لتمركز استهلاك الغاز في مناطق قريبة من انتاجه هو صعوبة نقل الغاز بواسطة الناقلات باكلاف معقولة ، و تقنيات بناء ناقلات غاز ذات طاقة كبيرة تطورت بعد اواسط الستينات في حين ان ناقلات النفط العملاقة بنيت مباشرة

بعد اغلاق قناة السويس للمرة الاولى عام ١٩٥٦، وحتى تاريخه و رغم التقدم التكنولوجي الملحوظ في بناء ناقلات الغاز المسيل ، ما زالت طاقة هذه الناقلات اقل بنسبة النصف او اكثر عن طاقة الناقلات النفطية العملاقة.

و بسبب اكلاف بناء ناقلات الغاز و منشآت التسييل و التحميل انحصرت نسبة الغاز الذي يدخل نطاق التجارة العالمية بنسبة ١٧ في المئة من حجم الانتاج و الاستهلاك العالمي.

« هناك اليوم ثلاث مناطق في العالم يمكن تصنيفها بانها اسواق للغاز .سوق اميركا الشمالية (المكسيك و كندا والولايات المتحدة) و تتميز هذا السوق بشفافية العرض و المنافسة ما بين منتجين متعددين و مستهلكي الغاز . السوق الثانية هي اوروبا حيث الانتاج المحلي وفير (خاصة في هولندا والنروج و انجلترا). رغم وفرة الانتاج في اوروبا ، هنالك تجارة واسعة في مجال الغاز و حاجة متزايدة لاستيراده من خارج اوروبا. السوق الاوروبي تسيطر عليه مجموعات قليلة العدد نسبيا و التنافس في هذا السوق اقل منه في شمالي اميركا . سوق آسيا هو السوق الثالث و هو الانشط و الاكبر حجما في العالم في مجال تسويق الغاز السائل . LNG و العقود الطويلة المدى (٢٥ سنة او اكثر) ما بين المصدرين والمستوردين هي القاعدة في هذا السوق (تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية بعنوان Natural Gas Security Study عام ١٩٩٥ صفحة ٤٠)

الوسيلة الافضل لنقل الغاز هي بواسطة الانابيب و هي الوسيلة الانسب بين البلدان المتجاورة و التى لا تشوب علاقاتها اية مشاكل سياسية . و لهذا السبب تعاظم انتاج واستهلاك الغاز الى اكبر حد في الولايات المتحدة التي تغطي شبكات خطوط انابيب الغاز مختلف اطرافها الشاسعة و تمتد الى كندا والمكسيك . وقد انجزت الولايات المتحدة مد شبكات لتوزيع الغاز على المنازل و المصانع بحيث اصبحت نسبة الغاز في مجمل استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة توازي ٢٥ في المئة.

بالمقابل ، اكتشف الغاز بكميات وافرة في حقل غرونتجن في المياه الاقليمية لهولندا ومن ثم في بحر الشمال سواء على الجانب البريطاني او النروجي ، و اقبلت الدول الاوروبية الشمالية على انشاء شبكات لتوزيع الغاز في ما بينها، و هي تستقبل كميات من الغاز عبر الخطوط القادمة من روسيا اضافة الى تسليمات بحرية تأتي من الجزائر الى فرنسا و ايطاليا و تسليمات بسيطة من الغاز السائل من ليبيا الى اسبانيا ، و تضخ كميات من الجزائر الى تونس ثم تحت البحر الى ايطاليا . ومع تطور السوق الاوروبية المشتركة ، اصبحت جميع بلدانها مرتبطة بشبكة من خطوط الغاز توفر مرونة في الامدادات و تعوض عن النقص من هذا المصدر او ذاك . والامر البالغ الاهمية ان اوروبا الغربية تستطيع ، في حال انقطاع تسليمات الغاز السوفياتي الوافد اصلا من سيبيريا و الذي يغطي ٣٠ في المئة من حاجات اوروبيا الغربية للغاز ، تعويض النقص بتسلم كميات اضافية من هولندا والنروج، خاصة و ان حقول البلدين لا تستغل الا بنسبة بسيطة من طاقتها . السبب في هذا الاحتراز يعود الى اعتبارين:

اولا :تعتبر هولندا بلدا غنيا لما تتمتع به من طاقات في مجالات استقبال بواخر الشحن و النفط وتخزين و توزيع المنتجات و انتاج السلع الكهربائية و تصنيع الالماس و تقديم الخدمات المالية على نطاق عالمي . ولهذه الاسباب جميعا و غيرها ، لا يرغب الهولنديون في الاعتماد على موارد النفط و الغاز الى حد يتسبب في تكاسلهم عن اكتساب مواقع مميزة في نشاطات اخرى . ومع ذلك فان الغاز يشكل نسبة ٤٨،٥ في المئة من مجمل استهلاك الطاقة في هولندا ، و هذا الامر يسهم في المحافظة على البيئة في بلد صغير المساحة نسبيا (٤١،٥٢٦ كلم مربع) ويبلغ عدد سكانه ١٥،٥ مليون نسمة.

السياسة ذاتها متبعة من قبل النروج رغم ان معطيات الثروة و الانتاج في النروج مختلفة . فالنروج لا تحتوي مرافيء ذات اهمية دولية او بنوكا كبرى ، و سياسة النروج ربما اكثر تشديدا على ضبط انتاج وتصدير النفط و الغاز ، حيث تبنت الدولة سياسة

منع الدخل من المصدرين من تجاوز نسبة ٥ في المئة من الدخل القومي . وحيث ان النفط والغاز مصدران ناضبان و حيث ان النروج بلد يتمسك بالسياسات البعيدة المدى الهادفة الى تأمين افضل شروط الحياة للمواطنين ، كان الاتجاه نحو تخفيف الاعتماد على النفط والغاز كي لا يتسبب نضوب المصدرين ، و ان بعد ٤٠ او ٥٠ سنة ، في تعديل جذري في مستويات المعيشة . و نسبة الاعتماد على استهلاك الغاز من مجمل الطاقة في النروج لا تتجاوز ١٤،٢ في المئة في حين ان مساحة البلاد شاسعة (٣٢٨٨٧٨ كلم مربع) وعدد السكان لا يتجاوز ٣،٥ مليون نسمة يتزايدون باقل من نصف بالمئة سنويا.

ثانيا : هناك ادراك عالمي متزايد ان الغاز مصدر افضل للطاقة من النفط و ان هذا المصدر سيصبح في المستقبل غير البعيد القاعدة الاساسية لتوفير الطاقة . و رغم ازدياد الطلب على الغاز اكثر من النفط خلال السنوات الخمس المنصرمة فان اسعاره لا تزال حتى تاريخه ادنى من اسعار النفط قياسا على الطاقة الحرارية المتوفرة من كليهما . والمنطق يشير الى ان ازدياد الطلب على الغاز وتحسن تقنيات انتاجه و نقله و تسليمه لا بد و ان تحسن من قيمته النسبية الحقيقية مستقبلا . وعليه، فان خيار الاحتفاظ بالغاز دون انتاجه لاطول فترة ممكنة هو خيار عقلاني ان على صعيد الحسابات المادية او البيئية.

اوروبا الغربية المتمتعة بثروات كبيرة من الغاز و الحاصلة على مستوردات لم تنقطع رغم التقلبات السياسية العنيفة في البلدين الاساسيين للتصدير، روسيا و الجزائر ، اصبحت تعتمد على الغاز في مجمل استهلاك الطاقة بنسبة ١٨ في المئة ، و هي اقل مما هي عليه في الولايات المتحدة ، و لذلك فان الطلب في دول اوروبا على الغاز في السنوات العشر المقبلة ينتظر له ان ينمو بمعدلات اعلى مما في الولايات المتحدة.

ان تباعد مناطق تواجد الغاز عن اسواق الاستهلاك الرئيسية – باستثناء الولايات

المتحدة و شمالي اوروبا – وقف حائلا دون تطور تجارة الغاز الى المستوى المطلوب ، خاصة و ان عمليات النقل البحري تستوجب انتاج الغاز في مناطق وجوده و ازالة الشوائب من الغاز و المنتجات الرطبة ، ومن ثم تسييل الغاز و نقله بواسطة ناقلات خاصة تسمح بابقائه سائلا مع المحافظة على حرارة دون الصفر و ضغط قوي على المنتوج ، و بعد وصول الغاز الى الوجهة النهائية المقصودة يعاد الغاز الى وضعه الاصلي ويسلم الى المستهلكين عبر شبكات التوزيع المتوفرة.

ان اكلاف هذه العملية في مختلف مراحلها مرتفعة ، كما لا بد من خسارة ما يعادل ١٥ في المئة من الكميات الاصلية خلال مختلف مراحل التنقية و التسييل و الشحن والاستقبال و اعادة الغاز الى وضعه الاصلي . ولتبيان مدى الاكلاف المالية و الوقت اللازم لانجاز منشآت مشروع اقتصادي الحجم، نشير الى ان مشروعا لتصدير ٦ ملايين طن من الغاز السائل سنويا ، مثلا ، يكلف في مختلف مراحله ٥–٦ مليارات دولار ويستغرق انجازه خمس سنوات على الاقل . بالمقابل ، فان مشروعا لانتاج وتصدير و حتى تكرير ٦ ملايين طن من النفط لا يكلف ، على الارجح ،اكثر من ١,٥ مليار دولار ويمكن انجازه في سنتين على الاكثر اذا كان مخزون النفط مؤكدا.

استنادا الى المعطيات الجغرافية المتعلقة بتوزيع ثروات الغاز عالميا و التعقيدات التقنية و الاكلاف المالية ، من الواضح ان المردود على الانتاج ، قياسا على الطاقة المتوفرة من الكميات المجهزة للتصدير، لا بد و ان يكون قليلا ، و هذا المردود يتحسن مع ارتفاع سعر النفط و تحسن سعر الغاز بنسبة اكبر . وهذه التطورات هي احد الاسباب الرئيسية للاقبال على انجاز مشاريع لانتاج و تصدير الغاز في الشرق الاوسط و افريقيا و توسيع مشاريع قائمة في جنوبي غربي آسيا خلال العقد القادم .

اما الاسباب التي تدفع الى زيادة الاعتماد على الغاز بسرعة اكبر من تزايد الطلب على النفط وبالتالي تحسن اقتصاديات مشاريع الغاز فيمكن تصنيفها الى ثلاث فئات:

– تحسن تقنيات استعمال الغاز ، خاصة في مجال انتاج الكهرباء و الطلب على الكهرباء يتزايد بسرعة في بلدان مكتظة بالسكان مثل الهند و الصين و كوريا و مصر ، وقد اصبحت معامل انتاج الكهرباء من الغاز ذات فعالية تفوق معامل الانتاج التي تعتمد الفحم الحجري ، و يردف هذه التطورات تحسن ملحوظ في تقنيات انجاز مشاريع التسييل و بناء الناقلات المختصة.

– زيادة التحسس بضرورة المحافظة على البيئة ، و معامل انتاج الكهرباء اضافة للسيارات هي من اهم اسباب تلوث الجو ، و الغاز الطبيعي بعد تنظيفه من رواسب الكبريت في المرحلة الاولى للمعالجة بعد الانتاج يصبح نظيفا من الكبريت ، لذلك فان حرقه لا يلوث الجو الى حد يذكر كما ان فاعلية عمليات الاحراق لا تترك رواسب مضرة ، و الكبريت الذي يترسب يستعمل في عمليات انتاج مفيدة بخلاف الرواسب المضرة التي تنتج من عملية حرق الكبريت المخالط للفيول اويل.

– التقدم المتواصل لمبدأ تحرير التبادل التجاري ما بين الدول و مقاربة شروط الاسواق المشتركة و تطوير شبكات المصالح بين الدول يوفر طمأنينة اكبر حول الاعتماد على مستوردات الغاز، خاصة و ان اي مشروع لانتاج و تسييل الغاز لتصديره من بلد الى اخر يستوجب انجاز اتفاقات ثنائية لفترة ٢٥ سنة على الاقل يتم خلالها استهلاك اكلاف انشاء المصانع و بناء الناقلات.

ان استهلاك الغاز مرشح للتزايد بصورة كبيرة في منطقة اوروبا الغربية (راجع الجدول) خاصة في البلدان الصناعية الكثيفة السكان ، فهذه البلدان تواجه ضغوطا اكثر من غيرها للمحافظة على البيئة . اضافة الى غالبية البلدان الاوروبية ، تأتي اليابان و الهند والصين و الباكستان في طليعة البلدان المرشحة لزيادة الاعتماد على الغاز . وفي الشرق الاوسط ، هناك مصر و اسرائيل ، ومعلوم ان مصر تنتج كميات من الغاز تكفي حاجاتها وهي تحل تدريجا الغاز محل الفيول اويل في انتاج الكهرباء ،

و في المستقبل ستسعى الى سد حاجات الاستهلاك المنزلي على نطاق اوسع.

توقعات تطور الطلب على الغاز

(بما يعادل ملايين الاطنان من النفط)

	عام ١٩٩٢	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠١٠
اوروبا الغربية	٢٤١،١	٣٢٤،٧	٣٩٦
شمالي امريكا (نسبة ٩٠٪ الولايات المتحدة و ١٠٪ كندا)	٥١٢،٢	٥٨٦،٦	٦٦٥،٢
جنوبي آسيا (اليابان بنسبة ٧٥ ٪ اوستراليا ٢٠٪ و نيوزيلانده ٥٪)	٦٦،٣	٨٤،٧	٩٥،٢
المجموع	٨١٩،٦	٩٩٦،٠	١١٥٦،٤

(تفيد هذه الارقام ان الاستهلاك العالمي للغاز عام ١٩٩٢ بلغ ما يعادل ١٦،٥ مليون برميل من النفط يوميا ، و يرتفع الرقم الى حوالي ٢٠ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٠ ، والى ٢٣ مليون برميل عام٢٠١٠).

ضمن اطار هذه المعطيات لتمركز ثروات الغاز و تطور توجهات استهلاكه ، توسعت المعارف حول ثروة الغاز الطبيعي في قطر و اصبح هنالك اقبال على انجاز مشاريع ما بين قطر و عدد من الدول، و حتى تاريخه ، كانت المشاريع قيد الانشاء تهدف الى التصدير الى اليابان و كوريا و من بعد الى الهند واسرائيل والباكستان.

ادركت اسرائيل ان الغاز القطري متوفر بكميات هائلة و ان امكانات استيراده مفتوحة، خاصة بعد توثق العلاقات القطرية-الاميركية و استعداد الاميركيين دعم مشروع لتصدير الغاز القطري الى اسرائيل . و لو ان السعودية وافقت على المشروع بواسطة انابيب برية تمر عبر اراضيها لكان تحقق بسرعة فائقة ، لكن المعارضة

السعودية المستندة الى ضرورة تحقيق اتفاقات سلام شاملة ما بين اسرائيل وسوريا و لبنان و كذلك تنفيذ اتفاقات اوسلو فرضت التوجه نحو مشروع لتسييل الغاز القطري و تصديره الى اسرائيل و الاردن عبر ميناء العقبة . و رغم ابداء اسرائيل بعض الممانعة في انجاز اتفاق نهائي مع شركة «انرون» الاميركية ، هنالك اسباب متعددة توحي بان هذا المشروع بالغ الاهمية لاسرائيل . واهمها :

اولا: اسرائيل بلد مكتظ بالسكان ، حيث يبلغ معدل الكثافة ٢٥٠ فردا في الكيلومتر المربع ، و قد ارتفع عدد سكان اسرائيل بنسبة ٢٠ في المئة خلال سنوات الهجرة المكثفة من روسيا و لا زالت هذه الهجرة مستمرة وان بوتيرة اقل ، و قد بلغ معدل الزيادة في عدد السكان ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ حوالي ٢،٧ في المئة سنويا . هذه الكثافة السكانية تفرض الانتباه الى شؤون البيئة و بالتالي التوجه نحو الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء بدلا عن الفيول اويل او الفحم الحجري ، و هنالك وفر مادي من استعمال الغاز ، فاسعار الغاز قياسا على الطاقة الحرارية لا زالت اقل بنسبة ٢٠ في المئة عن اسعار النفط.

ثانيا: موارد المياه شحيحة في اسرائيل و رغم استعمالها لحصة من مياه نهر الاردن تفوق المتفق عليه في اطار معاهدة السلام مع الاردن و ترجيح سحبها لمياه من نهر الليطاني و ربما بعض المياه الجوفية في الجولان ، تعاني اسرائيل من شح لا بد و ان يتزايد مستقبلا.

و من اجل الاقتصاد في استعمال المياه ، طورت اسرائيل وسائل و تقنيات ري زراعية فعالة ، وبدأت منذ بداية التسعينات تتحول عن الزراعات التي تحتاج الى المياه بكثافة الى زراعات تحتاج كميات اقل من المياه و تسوق باسعار مرتفعة مثل الافوكادو والازهار . واسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يستعمل المياه بنسبة ١١٥ في المئة قياسا على توافرها ، و هذه النتيجة تتحصل من اعادة استعمال نسبة من مياه

الاستعمال المنزلي بعد تنقيتها و استعمالها للري.

الامر الاكيد ان اسرائيل، اذا ارادت توفير المياه لمواطنيها و سكان الاراضي التي تحكمها والالتزام بتسليماتها للاردن ، عليها اعتماد تقنيات تكرير مياه البحر. وافضل معامل تحلية مياه البحر هي التي توفر المياه الحلوة و تنتج الكهرباء في آن. كما ان افضل تقنيات هذه المصانع تعتمد على توفر الغاز، و عليه فان توفر الغاز بكميات كافية لانتاج ٢٠٠٠ ميغوات من الكهرباء و مليار متر مكعب من المياه الصالحة سنويا هو هدف استراتيجي لاسرائيل و اقرب مصدر للغاز بكميات كافية لهذه الاغراض هو قطر.

ثالثا: تنتج اسرائيل بتروكيماويات تصدر منها حوالي ١،٥ مليون طن سنويا و هي تعتمد على استيراد المشتقات النفطية الخفيفة كي تستعملها كلقيم في مصانع البتروكيماويات ، و صادرات اسرائيل من البتروكمياويات تمثل ١٥ في المئة من مجمل صادراتها ، فان استطاعت اسرائيل استبدال المشتقات النفطية الخفيفة بلقيم الغاز ، تحقق وفورات في اكلاف المواد الضرورية للاستعمال لا تقل عن ٢٠ في المئة عما هو الوضع الان، وبالتالي تستطيع توسيع انتاجها من البتروكيماويات و تأمين الاستثمارات اللازمة اذا هي تمتعت بمستوردات غاز من قطر بحدود ٢،٥ مليون طن سنويا. ويبدو ان هذا الرقم هو الذي تسعى اليه شركة «انرون» فهي تفاوض على انجاز مشروع بطاقة ٥ ملايين طن من الغاز السائل سنويا و قد اعلنت عن تعاقدها مع السلطات الهندية على تصدير ٢،٥ مليون طن تستعمل في انتاج الكهرباء من معمل ضخم قيد الانشاء ، فيترصد ٢،٥ مليون طن سنويا يمكن تخصيصها لأسرائيل.

رابعا: ان المبادلات الاقتصادية ما بين اسرائيل و الفلسطينيين والاردنيين والمصريين لا زالت دون التوقعات المنتظرة من اتفاقات السلام بين هذه الدول. و لا شك ان احد اهداف اسرائيل توسيع و تعميق التعاون الاقتصادي مع الدول العربية.

الاتفاق مع قطر، في حال تنفيذه، يكون بمثابة المثال على انساق التعاون المقترحة، فهذا الاتفاق يشمل تصدير كميات من الغاز ٢،٥(مليون طن سنويا) تتراوح قيمتها بالاسعار الحالية ما بين ٦٠٠ و٧٥٠ مليون دولار ، و العقد يستمر مدة ٢٥ عاما لا بد و ان ترتفع الاسعار خلالها، و بالامكان توقع استيراد كميات طوال مدة العقد لا تقل قيمتها عن ٢٥ مليار دولار، فيكون هذا المشروع ذا دلالة اساسية للتبادل الاقتصادي العربي الاسرائيلي، و بالمقابل تزيد اسرائيل من صادراتها من البتروكيماويات وتخفف من تلوث البيئة و توفر كميات من المياه المحلاة لقاء اكلاف مقبولة.

احتياطات الغاز الرئيسية في العالم *

البلد	بليون متر مكعب	النسبة المئوية من الاحتياط العالمي
هولندا	١٩٢٨،٨٤	١،٣٦
النروج	١٩٩٤،٨١	١،٤١
بريطانيا	٦٠٩،٦٤	٠،٤٣
الولايات المتحدة	٤٦٦٩،٩٢	٣،٢٩
كندا	٢٦٨٣،٤٩	١،٨٩
المكسيك	٢٠٠٧،٩٩	١،٤١
الاتحاد السوفياتي(سابقا)	٥٦٥١٥،١٠	٣٩،٨١
ايران	٢٠٦٩٥،٠٠	١٤،٥٥
ابو ظبي	٥٣٣١،٧٢	٣،٧٦
السعودية	٥٢٤٥،٦٨	٣،٧٠
قطر	٧٠٧٥،٠٠	٤،٩٨
اندونيسيا	١٨٢٢،١٨	١،٢٨
ماليزيا	٢١٧٠،٦١	١،٥٣

* الارقام مستخلصة من تقرير وكالة الطاقة الدولية حول امدادات الغاز الدولية و المجاميع تبين ان دول الاتحاد السوفياتي سابقا و دول الخليج تحتوي ٨٠ في المئة من الاحتياطي العالمي ، و احتياطي قطر يكفي لحاجات تدفئة المنازل في الولايات المتحدة لمدة ٦٠ سنة قياسا على الاستهلاك الحالي .

تاريخ حقل غاز الشمال

اكتشف حقل غاز الشمال من قبل شركة شل ، الشركة المكلفة بادارة امتياز انتاج النفط في قطر عام ١٩٧١. لكن شركة شل لم تبذل في حينه جهودا كبيرة لاستكشاف امتداد الحقل ومقادير مخزونه وطبقاته لان الدول المنتجة للنفط كانت تسعى الى مشاركة الشركات في امتيازاتها، وقد تحققت اتفاقات المشاركة عام ١٩٧٢ بنسبة ٢٥ في المئة للدول المنتجة على ان ترتفع الى ٥١ في المئة بنهاية عام ١٩٧٥، لكن حرب ١٩٧٣ وخلفياتها النفطية وفرض الحظر على صادرات النفط العربية وتخفيضها بنسبة ٢٥ في المئة في تشرين الثاني ١٩٧٣ ساعدت في تعجيل المشاركة وتملك الشركات الوطنية لشركات الامتياز بنسبة ١٠٠ في المئة بدءا من عام ١٩٧٦.

منذ ذلك التاريخ ، بذلت شركة قطر الوطنية، او الشركة القطرية العامة للبترول، جهودا كبيرة لاستكشاف امتداد حقل الشمال و تقدير حجم احتياطيه من الغاز غير المخالط) اي الغاز المتوفر بصورة طبيعية دون ان يكون مختلطا مع النفط. (عند نهاية عام ١٩٧٨ كان التقدير الواقعي لاحتياطي غاز حقل الشمال يتراوح ما بين ٣٥٠-٤٠٠ تريليون قدم مكعب منها ١٥٠-١٨٠ تريليون قدم مكعب قابل للانتاج بالوسائل التقنية المتاحة.

وحيث ان هذه الارقام تبدو خيالية بحد ذاتها، فلا بد من وضعها في اطار يمكن

فهمه بوضوح . ان حجم احتياطي الغاز في حقل الشمال يفوق حجم نظيره في حقل غرونتجن الضخم في هولندا وحقول الغاز في النروج . واحتياطي غاز الشمال وحده يكرس قطر في المرتبة الثالثة عالميا بين الدول المتمتعة بكميات وافرة من الغاز . و اذا افترضنا تحقيق قطر لمرحلة انتاج خاصة بتصدير ٦ ملايين طن من الغاز السائل سنويا، فانها تحتاج الى انتاج ١٢٠٠ مليون قدم مكعب يوميا، وتسيير هذه العملية مع انتاج المرحلة الاولى المخصص للاستعمال الداخلي و الذي بدأ، ويقدر بحوالي ٨٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم، فيكون الانتاج اليومي للغاز القطري بنهاية هذا القرن بحدود ٢٠٠٠ مليون قدم مكعب يوميا، و يقدر تشغيل مصنع اضافي قبل نهاية القرن يحتاج الى ١٠٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم والاحتياطي المتوافر يسمح باستمرار معدل الانتاج هذا على مدى ١٨٠سنة . بالمقابل ، لا يسمح احتياطي قطر من النفط ، دون اكتشافات جديدة ، من الحفاظ على مستوى الانتاج الحالي البالغ ٤٥٠-٥٠٠ الف برميل يوميا ، سوى لمدة عشرين سنة. وهنا تبرز اهمية الغاز لمستقبل قطر والقطريين واهمية تمتع قطر بحرية تطوير احتياطيها من الغاز دون تدخل مفرط من قوى اكبر من قطر قد تحتاج الى كميات ملحوظة من الغاز القطري .

تدرج برنامج استغلال حقل الشمال

عام ١٩٧٩، انجزت شركة شل ، بتكليف من الشركة القطرية العامة للبترول ، دراسة حول امكانات استعمال غاز حقل الشمال خلصت بموجبها (بعد دراسة لاسواق التصدير) الى ان سوق اليابان هو الانسب لتصدير الغاز القطري السائل، وقدرت اكلاف انجاز آبار الانتاج وشبكة التجميع والنقل الى البر، حيث الحقل يقع في البحر (راجع الرسم) وانشاء مصنع تسييل بطاقة ٦ ملايين طن سنويا واسطول من الناقلات الخاصة بنقل الغاز السائل بحوالي ٥ مليارات دولار، كما قدرت الدراسة الوقت اللازم لانجاز جميع الاعمال الضرورية لانجاز المشروع بنحو ٦-٧ سنوات.

في ذلك الوقت ، كان سعر النفط مرتفعا وموازيا لـ ٣٥ دولار للبرميل وكان سعر الغاز على تحسن ومستوى الطلب العالمي عليه مستمرا بالارتفاع، لكن ضخامة الاستثمار المطلوب، خاصة بالنسبة لقطر، والتقنية المعقدة الواجب استعمالها لنجاح المشروع امور اخرت اتخاذ قرار نهائي بصدده . ومع بدء تراجع اسعار النفط منذ أواسط ١٩٨١، خف الحماس للمشروع ووضع على الرف وتحولت الانظار نحو انجاز مشروع يوفر كميات ضرورية من الغاز لمشاريع قطر الصناعية ولتحلية المياه وانتاج الكهرباء، وربما تصدير كميات بانابيب تمد لبلدان قريبة من بينها الكويت . لكن مشاريع التصدير للبلدان المجاورة هي الاخرى وضعت على الرف واستمر التفكير بتنفيذ مشروع الحاجات الداخلية المتصاعدة، خاصة بعد أن ظهرت ضرورة حقن الغاز في بعض آبار انتاج النفط التي بدأت تفقد مستويات الضغط المناسبة . وبالفعل ، استوردت الكويت من العراق كميات من الغاز ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، حينما احتل الجيش العراقي الاراضي الكويتية.

عام ١٩٨٤، تأسست شركة قطر للغاز وتحددت اهدافها « بانشاء وامتلاك وتشغيل وحدة الغاز السائل في ام سعيد والمنشآت الملحقة بها وتسويق وتصدير الغاز السائل. المساهمون الاصليون كانوا الشركة القطرية العامة للنفط بنسبة ٨٥ في المئة وشركة النفط الفرنسية بنسبة ٧،٥ في المئة وشركة النفط البريطانية بنسبة ٧،٥ في المئة، ومن بعد انضمت الى مجموعة المساهمين عام ١٩٨٥ شركة ماروبيني اليابانية بنسبة ٧،٥ في المئة، فاصبحت حصة قطر ٧٧،٥ في المئة من الاسهم.

انجز فريق المساهمين في عام ١٩٨٦ دراسة جديدة حول امكانات تصدير الغاز السائل حينما تدهورت اسعار النفط بشكل مريع غيب اية امكانية اقتصادية لتحقيق هكذا مشروع . وتحول التركيز الى الحاجات الداخلية ووضع برنامج تنفيذ المرحلة الاولى القاضي بانتاج ٦٠٠-٨٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا تخصص للاستهلاك الداخلي، ويرافق هذا الانتاج توفر ٥٠ الف برميل يوميا من غاز البوتان

والبروبان للاستعمال المنزلي والصناعي والبنزين النقي الطبيعي.

اكلاف تنفيذ المرحلة الاولى قدرت عام ١٩٨٦ بحوالي ٨٠٠ مليون دولار، ومن ثم تعدل هذا التقدير الى ١٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨. وجدير بالذكر ان نفقات التنفيذ الفعلية كانت في الحدود المتوقعة وتوزعت على الشكل التالي:

منشآت بحرية	٤٣٣ مليون دولار
خطوط غاز	٢٨٣ مليون دولار
منشآت على اليابسة	٣٥٥ مليون دولار
حفر آبار الغاز	١٦٢ مليون دولار
اكلاف ادارية	٦٧ مليون دولار
المجموع	١٣٠٠ مليون دولار

توفر تمويل الكلفة من عائدات بيع ٤٠ الف برميل من النفط يوميا من شهر نوفمبر ١٩٨٧ وحتى نهاية١٩٩٠. وقد وفرت هذه المبيعات، التي استفادت من ارتفاع الاسعار في النصف الثاني من ١٩٩٠ بسبب حرب الخليج، حوالي ٩٠٠ مليون دولار اضيف اليها حوالي ٣٠٠ مليون دولار سحبت من قرض دولي قدمته مجموعة من المصارف العالمية لقطر عام ١٩٨٩ وبلغ حجمه ٤٠٠ مليون دولار، لكن قطر اقتصرت على استدانة ٣٠٠ مليون دولار، ويبدو ان الرصيد البالغ ١٠٠ مليون دولار توفر من الشركة القطرية العامة للبترول.

ان نجاح قطر في انجاز المرحلة الاولى من تطوير حقل الشمال ضمن الفترة الزمنية المقدرة والاكلاف المرصودة يؤمن لها القدرة على تغطية مختلف الحاجات المحلية

المتوقعة حتى عام ٢٠١٠، وهذه الحاجات، لانتاج الكهرباء وتحلية المياه، تساوي ما يعادل ٣٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم حتى عام ٢٠٠٠ وترتفع الى ٤٠٠ مليون قدم عام ٢٠١٠.

اما استعمال الغاز في الصناعات الثقيلة كمصدر للطاقة ولقيم والبالغ ١٩٦ مليون قدم مكعب في اليوم عام ١٩٩٠، فقد ارتفع الى مستوى ٤٠٠ مليون قدم مكعب يوميا بحلول عام ١٩٩٦. و معلوم ان قطر لديها مصنع للصلب بطاقة ٥٠٠ الف طن سنويا يعتمد الغاز كمصدر للطاقة و مصنع للاسمدة يعتمد الغاز كلقيم.

اذا افترضنا تحقق تقديرات المؤسسة القطرية العامة للبترول حول الطلب الداخلي على الغاز، يبدو ان هذا الطلب سيوازي ٨٠٠ مليون قدم مكعب يوميا عام ٢٠٠٠ مقابل استهلاك ٥٥٥ مليون قدم مكعب يوميا عام ١٩٩٠ استعمل منها ٥٢ مليون قدم مكعب في حقن آبار النفط المنتجة على اليابسة لرفع ضغطها.

في ضوء ما تقدم ، تبدو الصورة مطمئنة حول استعمالات الغاز الداخلية وتوافرها، بل ان توافر ٨٠٠ مليون قدم مكعب يوميا، وهذا الامر متحقق من تنفيذ المرحلة الاولى والذي يوفر ٥٠ الف برميل من غاز البروبان والبوتان والبنزين الطبيعي، يحسن انساق المنتجات من التكرير لان هذه المشتقات من الغاز ستدخل الى معامل التكرير وترفع نسب انتاج كيروسين الطائرات والبنزين والمازوت وكلها منتجات يعلو ثمنها مقابل الفيول اويل الذي تخف نسبته من حصيلة التكرير والذي هو اقل قيمة من المنتجات الاخرى.

المشاريع المستقبلية

ان نجاح المرحلة الاولى لم يقفل الباب على التفكير بمشروع خاص بتسييل الغاز وتصديره، ثم التوقيع على العديد من الاتفاقات التسويقية و الانشائية النهائية في مجال تطوير و تصنيع الغاز . وقد وقعت قطر عقدا مع شركة تشوبو اليابانية لانتاج

الكهرباء تلتزم بموجبه الشركة اليابانية بشراء اربعة ملايين طن من الغاز القطري السائل سنويا وذلك لفترة ٢٥ عاما تبدأ من عام ١٩٩٧. وحيث ان قطر بذلت جهودا مضنية للتوصل الى هذا الاتفاق، يبدو ان تنفيذ المشروع سيتم في الوقت المحدد، وقد التزمت الشركة اليابانية بانشاء مرافق استقبال الغاز السائل .ومنذ فترة وجيزة، تم الاتفاق على توسيع المشروع لتبلغ طاقته نحو ٦ ملايين طن في السنة وقد حصلت قطر على القروض اللازمة لانجازه.

و أهم بنود الاتفاق انه يسري لمدة ٢٥ عاما يمكن تمديدها لفترة غير محددة شرط تبليغ قطر بذلك قبل ٥ سنوات من انقضاء العقد وتسعير الغاز تسليم اليابان على اسس متوازية مع المشاريع القائمة لنفس الغرض في جنوب شرقي آسيا . وتعهد قطر باستعمال سبع ناقلات جديدة لنقل الغاز السائل. اما الاكلاف التقديرية لانجاز المشروع فهي بالارقام التقريبية على الصورة التالية:

– كلفة آبار الغاز ومنشآت الانتاج والفرز والنقل الى منطقة رأس لفان في قطر :١٣٠٠ مليون دولار.

– كلفة مصنع تسييل الغاز بطاقة ٤ ملايين طن سنويا مع تجهيزات اساسية تسمح برفع الطاقة الى ٦ ملايين طن في السنة : ١٥٠٠مليون دولار.

– كلفة بناء ٧ ناقلات جديدة خاصة بنقل الغاز السائل: ١٥٠٠ مليون دولار. .

وبالتالي ، تكون الكلفة الاستثمارية التقديرية التي تقع على عاتق قطر حوالي ٤٣٠٠ مليون دولار، اما اكلاف التشغيل والصيانة السنوية فتقدر بـ ١٥٠ مليون دولار . والتوسيع الذي تم التوافق حوله استوجب رصد مبالغ اضافية بقيمة مليار دولار تخصص لزيادة طاقة الانتاج وعدد الناقلات في المكان الاول.

لقد قطع هذا المشروع للغاز المسال « قطر غاز» مراحل متقدمة من التنفيذ ، حيث

تم التشغيل التجريبي لاول خط انتاج في محطة اسالة الغاز و تم استلام ناقلات قطرية لتصدير الغاز و تصدير اول شحنة من الغاز القطري.

كما استمر العمل في تنفيذ مشروع رأس لفان للغاز الطبيعي المسال « راس غاز» بطاقة انتاجية تبلغ ١٠ ملايين طن سنويا. و يهدف المشروع في مراحله الاولى الى انتاج خمسة ملايين طن سنويا بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي ٥ بليون دولار ، و يتوقع التصدير منه الى كوريا في عام ١٩٩٩ وفق اتفاق معها لشراء ٢،٤ مليون طن سنويا من الغاز القطري ولمدة ٢٥ سنة ، و من الارجح ان تزداد هذه الكمية في المستقبل . كما ينتج المشروع ٤٥ الف برميل يوميا من المكثفات و ٣١٢ طنا من الكبريت . وقد تم مؤخرا توقيع عقد بين شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المسيل و المؤسسة العامة القطرية للبترول و شركة موبيل قطر للغاز ، مع شركتي ايتوشو و نيشو ايوي اليابانيتين دخلت الشركتان الاخيرتان بموجبه كمساهمتين في مشروع رأس غاز و ستقرض الشركتان قطر نحو ٩٠٠ مليون دولار . بموجب هذا العقد تعهدت الشركتان سداد حصة حكومة قطر في رأسمال الشركة . كما ستقوم الحكومة مستقبلا ، من خلال التدفقات النقدية من نصيبها في مشروع رأس غاز ، بتسديد هذا المبلغ.

و يعتبر الاتفاق تكملة للاتفاق المبدئي الذي جرى توقيعه في ديسمبر ١٩٩٦ بين شركة رأس غاز و شركائها من جهة و الشركتين اليابانيتين من جهة اخرى . وستصبح الحصص وفقا لهذا العقد على النحو التالي: ٦٦،٥ في المئة للمؤسسة القطرية العامة للبترول و ٢٦،٥ في المئة لشركة موبيل و ٤ في المئة لشركة ايتوشو و ٣ في المئة لشركة نيشو ايوي . كما وافقت شركة رأس لفان ، كجزء من اتفاق الشراء و البيع المعدلة ، على انضمام شركة كوريا للغاز كمساهم في المشروع بعد انتهاء المفاوضات . وتجدر الاشارة الى ان كلفة المشروعين اي رأس غاز و قطر غاز تبلغ ١٦،٦ بليون دولار اميركي اي ضعفي الناتج المحلي القطري.

من ناحية ثانية ، وقعت شركة انرون اتفاق نوايا مع المؤسسة القطرية العامة للبترول لتصدير كميات اضافية من الغاز المسال . وتبلغ قيمة المشروع ٤ بلايين دولار اميركي (حصة انرون فيها ٤٠ في المئة على ان تنخفض الى ٣٥ في المئة عند سداد القرض) لتصدير ٥ ملايين متر مكعب من الغاز المسال و لمدة ٢٥ عاما تبدأ عام ١٩٩٨ او ١٩٩٩. بموجب هذا الاتفاق ، تتعهد شركة انرون بتمويل المشروع و القيام باتفاقات البيع . وسيتم تصدير الغاز المسال الى الهند (٢،٥ ملايين متر مكعب في السنة) و الى اسرائيل و الاردن (٢،٥ ملايين متر مكعب في السنة) وقد تم التوقيع بالاحرف الاولى على هذا المشروع بين قطر من جهة و اسرائيل و الاردن من جهة اخرى خلال قمة عمان الاقتصادية . وقد اختير ميناء العقبة مكانا للمصنع ومرافق التخزين بكلفة ٣٠٠ مليون دولار . وسيكون هذا المشروع اضخم مشروع مشترك للقطاع الخاص بين اسرائيل و الاردن منذ توقيع اتفاق السلام بينهما عام ١٩٩٤.

ومن المشاريع الاخرى ، تم انشاء مشروع اوروبي-قطري تحت اسم «اورو غاز» لانتاج وتصدير الغاز المسال الى ايطاليا . و قد صرف النظر عنه لعدم توافر عقود بيع مع دول اوروبية . كذلك بدأت شركتا الف الفرنسية و سوميتومو اليابانية ، بعد توقيع عقد مع المؤسسة القطرية العامة للبترول عام ١٩٩١ ، بدراسة جدوى حول انتاج الغاز و تصديره . و قد قدرت كلفة المشروع بـ ٥ بلايين دولار اميركي . اما تنفيذه فهو رهن بتوفر التمويل لاقسام من المشروع.

عند تنفيذ مشاريع تسييل الغاز الثلاثة و هي قطر غاز و رأس غاز و انرون يصبح بامكان قطر تصدير نحو ٢١ مليون متر مكعب في السنة في عام ٢٠٠٢ ، و بالتالي يكون الدخل القائم حوالي ٦ مليارات دولار تحسم منها اكلاف التشغيل و تسديد القروض.

اما في ما يتعلق بمشاريع مد انابيب الغاز ، فقد قامت الشركة القطرية لانابيب

الغاز بالاشتراك مع شركات اجنبية مثل اركو و غوزا باقتراح عدة مشاريع في هذا الاطار ومنها:

- مد انابيب الغاز من حقل غاز الشمال الى رأس لفان عند انتهاء القسم الاول من مشاريع تسييل الغاز.

- مشروع الخليج-جنوب آسيا لمد انابيب الغاز من قطر الى باكستان . كلفة المشروع التقريبية ٤ بلايين دولار اميركي.

- خط انابيب غاز بين قطر و اسرائيل . هذا المشروع مرشح للتأخير بسبب اتفاق بيع الغاز المسال الموقع بين انرون و اسرائيل و المعارضة السعودية لبناء الخط قبل انهاء اتفاقات سلام عادلة مع سوريا و لبنان.

-خط انابيب دول الخليج . هذا الخط يربط قطر بالكويت عبر البحرين و المملكة العربية السعودية . ويربط خط اخر قطر بدبي عبر عمان . هذا المشروع يمكن دول الخليج من الاستعاضة عن النفط لتوليد الطاقة الكهربائية و بالتالي تحرير كميات اكبر من النفط للتصدير.

من ناحية اخرى ، وقعت شركة فيليبس و المؤسسة القطرية العامة للبترول اتفاقا لانشاء مجمع بتروكيميائي و ذلك لانتاج ٥٠٠ الف طن من مادة الاتيليين و ٤٦٧ الف طن من مادة البوليثيلين polyethylene العالي و القليل الكثافة . كلفة المشروع ٧٥٠ مليون دولار اميركي ، وحصة قطر منها ٥١ في المئة اما الباقي فلشركة فيليبس . و سيستفاد من تكنولوجيا شركة فيليبس لانتاج مادة البوليثيلين العالي و القليل الكثافة كما سيستفاد من المادة الجديدة التي تستعملها الشركة و هي الميتالوسين لانتاج البوليثيلين القليل الكثافة . ومن المتوقع ان يبدأ العمل ببناء المجمع عام ١٩٩٨ على ان ينتهي العمل به سنة ٢٠٠٠ و قد لزمت دراسة الجدوى الى شركة براون وروت

الاميركية.

كذلك وقعت شركة فيليبس مذكرة تفاهم مع شركة ساسول من جنوب افريقيا والمؤسسة القطرية العامة للبترول لانشاء مجمع لانتاج ٢٠ الف برميل في اليوم من النفط والوقود . والمعمل المرتقب سيكون اول مشروع تجاري يستعمل تكنولوجيا شركة ساسول للتقطير و التي تقوم على تحويل الغاز الطبيعي الى نفط و وقود قليل الكبريت و عالي الجودة . و قد لزمت دراسة الجدوى الى شركة فوستر ويلر الاميركية مؤخرا . و من المتوقع ان يبدأ تنفيذ المشروع عام ٢٠٠٢.

يبقى بعد كل ذلك تصور العلاقة مع ايران خاصة اذا حققت قطر اكتشافات للغاز في مناطق متاخمة لامتداد حقل الشمال او مناطق تعتبر من حقل الشمال.

ايران وقطر

المنهجية الايرانية في التعاطي مع قطر واحتياطيها من الغاز تعتبر القضية الاهم في تصور مستقبل تطوير الغاز القطري . المعلومات المتوافرة تشير الى ان ايران تطالب بنسبة ١٠ في المئة من جميع عائدات استغلال حقل الشمال، و لدى ايران في الوقت ذاته شبكة لنقل الغاز الى الاتحاد السوفياتي الذي يصدر ٨٥ في المئة من الغاز الايراني الى دول اوروبا الغربية و اهمها النمسا و ايطاليا و المانيا وفرنسا بعد اقتطاع نسبة ١٥ في المئة من الكميات كرسوم عبور.

ومعلوم ان وسيلة نقل الغاز بالانابيب هي الوسيلة الانسب والاقل كلفة، ومن السهل تصور مد انابيب في البحر من حقل الشمال الى البر الايراني ومن ثم ربط هذه الانابيب بالشبكة الممتدة الى روسيا ومنها الى اوروبا الغربية.

جميع المؤشرات تدل على اتجاه دول اوروبا الغربية الى زيادة الاعتماد على مستوردات الغاز لان الغاز يعتبر مصدرا نظيفا للطاقة. فالاهتمام بشؤون البيئة

يتعاظم في اوروبا الغربية، وبالتالي قد تنبعث ضغوط اوروبية-روسية في اطار التعاون الاقتصادي المتوقع بين الطرفين تهدف الى تأمين كميات اكبر من غاز الخليج العربي عبر الشبكة القادمة من ايران او شبكة خطوط مماثلة يمكن انجازها . ومن المؤكد ان قطر تستطيع زيادة صادراتها من الغاز حتى بعد تنفيذ مشروع تسييل الغاز الجديد مع اليابان، لكن المهم معرفة الشروط التي تستطيع الحصول عليها لتوفير هذه الصادرات ، خاصة بالنسبة لربط انتاجها من الغاز بشبكة خطوط الغاز الايرانية.

ان هذا التصور رهن بتوجهات وتطلعات الاميركيين، فهؤلاء أصبحوا بالفعل القوة المسيطرة على قرارات الطاقة في الخليج، حيث وسعوا نفوذهم واهتمامهم ليشمل احتياطي الغاز في قطر. والاميركيون يعتبرون هذه السيطرة عنصرا أساسيا في استراتيجية تفوقهم الاقتصادي مع اطلالة القرن الحادي والعشرين . و بالطبع لم يكن بوسع قطر التصدي لهذا التوجه .ومن المهم معرفة شروط الانصياع التي قبلت بها قطر او فريق من قيادتها.

جدول مشاريع تطوير حقل الشمال

	بدء الانتاج	انتاج غاز سائل (مليون متر مكعب/سنة)	انتاج غاز (مليار متر مكعب/سنة)	الكلفة (مليار دولار)
المرحلة الاولى	١٩٩١	-	٩،١	١،٣
قطر غاز	١٩٩٧	٦	١٢،٥	٦
راس غاز «١»	١٩٩٨	٥	١٠،٣	٤،٥
راس غاز «٢»	٢٠٠٠	٥	١٠،٣	٦،١
انرون	١٩٩٨	٥	١٠،٣	٤
الف/سوموتو	٢٠٠٠	٤	٨،٣	٥
اورو غاز	؟	٦	١٢،٥	٧،٥
مجموع مشاريع تسييل الغاز		**٣١**	**٧٣،٣**	**٣٤،٤**
اركو	١٩٩٦	-	٧،٢	٠،٨
غوزا	١٩٩٩	-	٢٠،٧	٤
مجموع مشاريع انابيب الغاز -		-	**٢٧،٩**	**٤،٨**
المجمـوع		**٣١**	**١٠١،٢**	**٣٩**

خريطة مواقع المناطق القطرية

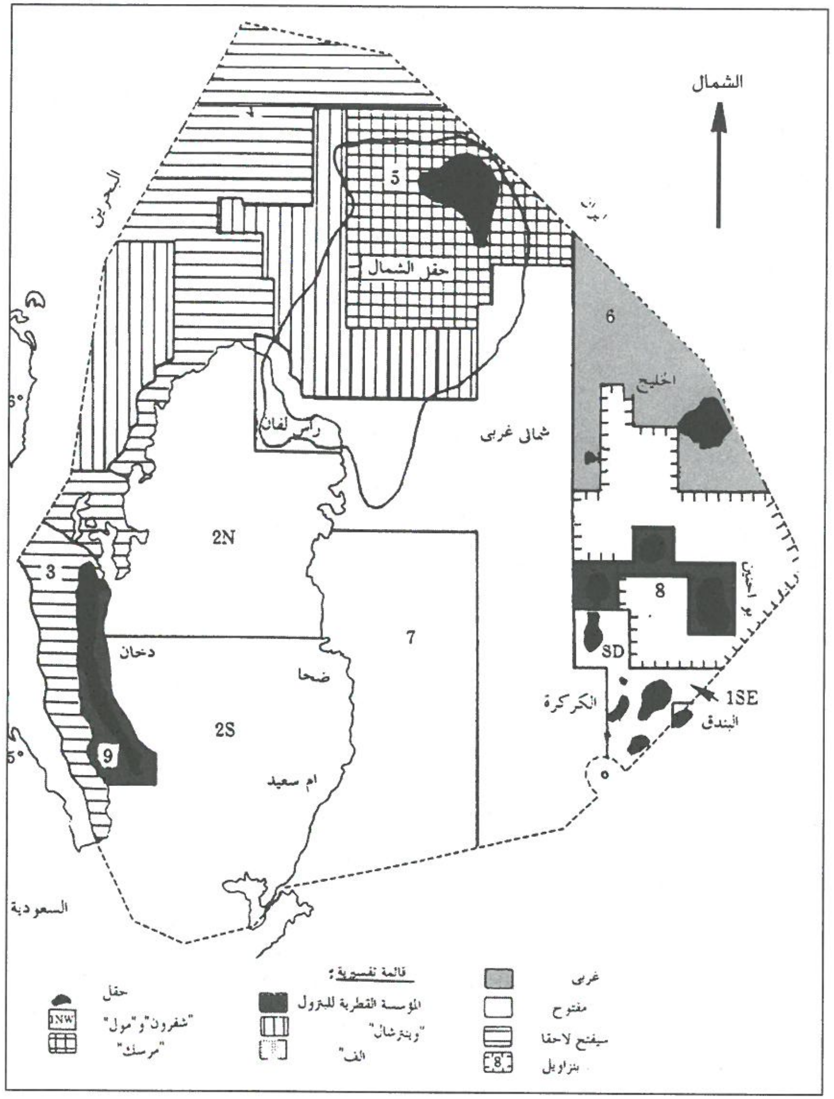

المصدر : المؤسسة القطرية للبترول

قطر تستظل السيطرة الاميركية

يوم ٢٧ يونيو ١٩٩٥ توجه ولي العهد القطري بسيارته والحماية المعهودة الى الديوان الاميري ليعلن من مكتب والده الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، في بيان مقتضب ، انه سيتولى شؤون البلاد كأمير.

الدخول الى ديوان الامير كان سهلا على الابن الاكبر وولي العهد والمسؤول عن قوى الجيش، فالشيخ خليفة لم يكن يحمي نفسه وديوانه بالعسكر، وقد كان حينذاك خارج البلاد في جولة رسمية تشمل ثلاثة بلدان.

كان بيان ولي العهد بتوليه الامارة مقتضبا ركز فيه على اربعة تفسيرات وتبريرات، هي:

-انه يقوم بهذه الخطوة بتأييد من العائلة والشعب.

-انه، والله ، لا يطلب السلطة للسلطة بل للخدمة وتسيير شؤون قطر.

-ان الحالة الجامدة منذ ثلاث سنوات كان لا بد من تخطيها.

-ان الشيخ خليفة، الامير منذ عام ١٩٧٢، يبقى الوالد والمرشد والنبراس وما الى ذلك من التبجيل غير المقنع.

الشيخ خليفة بن حمد الذي كان في سويسرا اعلن بوضوح ان استلام نجله الاكبر

ولي عهده للسلطة اغتصاب لها وانه سيعود بالتأكيد وبأي ثمن الى قطر لرعاية شؤون شعبه.

قبل انتهاء نهار ٢٧ يونيو ، كانت الولايات المتحدة تعلن مباركتها لما تم في الدوحة . كان هذا الموقف مفاجئا سبق مواقف الدول الخليجية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل عام ١٩٨٠ بمبادرة والحاح من قبل الشيخ خليفة امير قطر الداعي الى التعاون ما بين دول الخليج على اوسع نطاق.

السعودية، الدولة الاكبر المتاخمة لقطر والشقيقة القريبة من الحكم القطري (باستثناء حادثين بين البلدين نعرضهما لاحقا تسبب بهما ولي العهد المتسلق الامارة) التزمت الهدوء ولم تفصح عن موقفها، فاوفد الشيخ حمد شقيقه الامير عبد الله ووزير خارجيته الشيخ حمد بن جاسم للتأكيد للسعوديين على نية قطر التعاون معهم ومع جميع دول مجلس التعاون الخليجي والابتعاد تدريجا عن ايران والعراق، رغم انه كان صاحب مبادرات التقارب مع البلدين عندما كان وليا للعهد ، سعيا لتقديم البرهان على استقلاليته في اتخاذ القرارات . واستند الموفدان القطريان الى التأييد الاميركي برهانا على التوجه الجديد لولي عهد قطر واميرها الجديد بالابتعاد عن ايران والعراق.

الموقف السعودي الرسمي تقبل حلول الابن محل الاب ودعا الى التزام الروية والهدوء واستمرار التعاون وتطوره ما بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي، و لفت وزير خارجية السعودية الى ضرورة انهاء عملية ترسيم الحدود بين البلدين التي انقضت سنتان على الاتفاق حول اسسها وما زالت قطر تتردد، بقرار وموقف من ولي العهد الامير الجديد، في تعيين الشركة المختصة لانجاز الترسيم المطلوب.

دول مجلس التعاون الاخرى اتخذت مواقف مشابهة للموقف السعودي. والبحرانيون الذين هم على خلاف مستمر مع قطر حول جزر واقعة ما بين البلدين

ارسلوا ولي عهدهم لتهنئة الامير الجديد لانهم يحتاجون للاطمئنان حول نواياه اكثر من غيرهم، فهم عانوا من هجوم شنه بطائرات الهليكوبتر على بضعة مهندسين اجانب على الجزيرة المختلف عليها منذ سنوات، وقد سويت قضية احتجاز المهندسين الاجانب حينئذ بضغط من السعودية واعتذار علني من الشيخ حمد.

خارج نطاق دول الخليج العربية، لم تتبلغ مصر وسوريا، الدولتان اللتان شاركتا في تحرير الكويت و توقيع اتفاق دمشق في مارس ١٩٩١- وهو الاتفاق الذي يؤسس لحلف عسكري اقتصادي ما بين دول مجلس التعاون والدولتين المشار اليهما - التعديل الحاصل في حكم قطر .ولهذا السبب اجاب وزير خارجية مصر العربية على سؤال موجه اليه حول موقف مصر من الخطوة ان بلاده لم تبلغ باي تعديل، وبانتظار تبليغها لا تستطيع الاعلان عن موقف. والواقع ان امير قطر الجديد بعد ان استظل الحماية الاميركية لم يعد مستعجلا لحيازة الموافقات العربية باستثناء السعودية ، حيث انه لو قدر له ان ينفذ الوعود التي قطعها للاميركيين وللاسرائيليين ، فلن يستطيع ذلك دون موافقة ضمنية سعودية.

ظاهر الامور ابسط بكثير من حقيقتها، فالمراقب دون معرفة او اهتمام ربما يرى في ما حدث صورة مشابهة لما حدث في شباط عام ١٩٧٢ حينما اعلن الشيخ خليفة بن حمد الذي كان رئيسا لمجلس الوزراء في قطر - تماما ما كانه ابنه وولي عهده الشيخ حمد عام١٩٩٥- تنحية عمه الشيخ احمد عن الامارة وكان الامير الشيخ احمد يومها في رحلة صيد في بندر عباس في ايران و قد توفي الشيخ احمد في ما بعد في لندن بعد ان اقام لمدة في سويسرا.

الخطوة الاخيرة لا يمكن تبريرها بالخطوة السابقة .فالشيخ احمد كان بالفعل غير قادر على ممارسة الحكم وغير مستعد لممارسته في فترة تفجر اسعار النفط وتسارع خطوات النمو في قطر، في حين ان ما حدث يوم ٢٧ يونيو كان استبدال امير

حكيم وبعيد النظر بامير يجازف بمستقبل بلاده وانتمائها الى الامة العربية ورجل تعوزه الخبرة ومفتعل للمواجهات مع جيرانه(السعودية و البحرين) ومتقرب من الاصولية.

ان خطر هذا التعديل فادح على الامة العربية و مصدر خطر مستمر على القطريين، وهم شعب دمث متمسك بالسلام وحسن الجوار والوشائج العربية . والخطر ينبع من سببين: ان قطر بثروتها الغازية الضخمة اصبحت تمثل ثقلا عالميا في مجال امدادات الطاقة في القرن الحادي والعشرين، والغاز بسبب خصائصه البيئية النظيفة سيكون المصدر الاكثر حيوية في القرن المقبل، و لكن هذه المزايا التي اكتسبتها قطر نتيجة اكتشاف حقل الشمال وامتداده جرى التنازل عنها للاميركيين مقابل اطلاق يد الشيخ حمد في التصرف بالموارد المالية.

لسنوات خلت كانت قطر تبدو بعيدة عن الاهتمام الاميركي، فالاميركيون لم يقبلوا على التعاون مع قطر حتى بعد ثبوت ضخامة احتياطيها من الغاز، والاتفاقات الاولى لتطوير مناطق من حقل الشمال وتسييل الغاز وتصديره لم تشمل مشاركة اميركية . فخلال شهر تشرين الاول عام ١٩٩١، حينما كانت الولايات المتحدة منشغلة بترسيخ اوضاعها في الخليج، بعد اخراج العراق من الكويت، كان الشيخ حمد ينهي اتفاقا مع الايرانيين يقر لهم به بمنفعة في غاز الشمال ويمهد لاستيراد مياه من ايران لقطر بواسطة انبوب تبلغ اكلاف انجازه التقديرية ١٥ مليار دولار . في ذلك الحين، وعلى غير عادته، نبه وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر قطر الى ضرورة الابتعاد عن توثيق العلاقات مع ايران وقال ان الولايات المتحدة تشجب الخطوات القطرية وتنبه المسؤولين القطريين الى خطورتها.

بعد التحذير الواضح، طويت صفحة الاتفاق الذي وقعه ولي العهد القطري بالاحرف الاولى. وأوائل عام ١٩٩٢ ، اعلنت قطر انها وافقت على انشاء قاعدة جوية

اميركية على اراضيها، الامر الذي كان دوما بعيدا عن تصور الامير. وكانت قطر الدولة العربية الخليجية الاولى التي اجتمع وزير خارجيتها مع شمعون بيريز ومن بعد استقبلت وزيرا اسرائيليا آخر وقد اعلن وزير خارجية قطر، الشيخ حمد بن جاسم المقرب من ولي العهد الامير الجديد، ان قطر تنوي بيع كميات من الغاز لاسرائيل.

وقد ظهر منذ وقت قريب ان الشركة التي تتولى دراسة تنفيذ هذا العقد هي شركة "انرون" وهي شركة اميركية يساهم فيها اسرائيليون و عرب ، والشخص الذي مثل الشركة في المفاوضات هو شقيق لاستاذ في علوم الشرق الاوسط لبناني الاصل اسمه فؤاد عجمي يقيم في الولايات المتحدة و يشدد منذ سنوات على فوائد التعامل مع اسرائيل والابتعاد عن العرب . وهذا الداعية لاسرائيل دون وجل والرافض لكل ما هو شرق اوسطي وغير اسرائيلي سمحت له علاقاته الاميركية بأن يقدم شقيقه احمد العجمي لشركة انرون التي تهدف الى توفير الغاز القطري لاسرائيل.

منذ السبعينات استشعر ولي عهد قطر، الشيخ حمد بن خليفة، اهمية اكتشافات الغاز بالنسبة لبلده ووجه انتباهه الى ضرورة السيطرة على الغاز ففصل شؤون النفط عن الغاز. وكانت وزارة المالية تشرف على الامرين لكن وزير المالية، شقيقه عبد العزيز بن خليفة، كان ذا توجهات اخرى . فسارع الشيخ حمد الى فصل الغاز عن سلطة اخيه و اوكل شؤونه الى احد رجالاته الذي ظهر في ما بعد انه من المرتشين فنقل الوزارة من اخ منافس له هو الشيخ عبد العزيز الى اخ موال له ومتحمس لتوجهاته السلطوية هو الشيخ عبد الله.

كانت قطر في السبعينات وأوائل الثمانينات امارة صغيرة تنعم بثروة نفطية معتدلة ومعدلات انتاج تسمح لها بتحقيق احد اعلى مستويات الدخل الفردي في العالم. ذلك ان قطر، التي تنتج كميات من النفط تقل عن حجم انتاج سوريا، كان يسكنها ٣٠٠ الف نسمة ثلثهم على الاكثر من المواطنين.

تميز الشيخ خليفة بن حمد عن غيره في منطقة الخليج بحكمته ورويته، فهو لم يقدم على بناء مطارات شاسعة واسعة لا حاجة لقطر بها ولم ينفق الاموال الطائلة على بناء جيش لان عدد سكان البلد لا يسمح بذلك، بل انه حسن شروط السكن والحياة والتعليم والتطبيب لجميع القطريين ونسبة لا بأس بها من المقيمين خاصة من العاملين في جهاز الدولة.

وبسبب هذه السياسات، حققت قطر نموا مستمرا بمعدلات جيدة واستطاعت تأمين وفر تراكم ليتجاوز الـ ٨ مليارات دولار أوائل الثمانينات، وكان الشيخ خليفة يواجه مطالب مستمرة من ابنائه بزيادة الانفاق وتعجيل النمو لكنه امتنع عن ذلك خوفا من تبديد الموارد وقناعة منه بان الفوائد لن تتأتى من تنفيذ مشاريع كبرى فضفاضة في بلد صغير، وكان دوما يتفادى تدني نسبة المواطنين الى دون الـ ٣٠ في المئة من مجموع القاطنين لما في ذلك من عثرات سياسية وتخصيص لموارد البلد لغير اهلها.

بعد اكتشافات الغاز في حقل الشمال وثبوت اهميتها المستقبلية، عكف الشيخ خليفة على دراسة افضل اوجه الاستعمال والتطوير وابتعد عمدا عن المبالغة في تقدير اهمية هذه الثروة وعمل بجدية على موازنة المصالح الاجنبية في اعمال التطوير وسعى الى اشراك الاوروبيين والاميركيين واليابانيين في برامج التطوير وتصنيع الغاز، كما انه التفت بصورة خاصة الى حاجات الدول العربية، الخليجية منها والشرق اوسطية، وامكانات تطوير التعاون العربي في حقل الغاز.

و بينما كان الشيخ خليفة يخشى من الاطماع الدولية ببلد صغير يتمتع بثروة غازية ضخمة فيعمل بهدوء وروية ويسعى الى توازن المصالح، كان ولي عهده الشيخ حمد يرى في هذه الثروة مصدر قوة وعظمة و قد اعتبر الشيخ حمد في البداية ان التحدي الاساسي له هو الابتعاد عن العلاقات الوثيقة مع السعودية، فاقدم خلال الثمانينات على توثيق العلاقات مع العراق ومن ثم مع ايران، كما تبنى في اواخر الثمانينات

اهداف الاصوليين و وقع الاتفاق الذي اشرنا اليه و نبحثه في فصل لاحق ، فاستقطب غضب اميركا و تحذيراتها.

ادت حرب الخليج الثانية الى هدر الموارد المالية العربية خاصة لدى السعودية والكويت ونتج عنها حصار للعراق ووضع سياسي يجبر العراق على الخضوع للايحاءات الاميركية، واصبحت السيطرة الاميركية محكمة على موارد النفط في الخليج. وخرجت الولايات المتحدة، بعد حرب تحرير الكويت، بصورة المنتصر الاول والمؤثر الاكبر في الخليج وهذه الحقيقة لم تغب عن ادراك ولي العهد ومستشاريه واصبح همه أرضاء الاميركيين.

الوضع اصبح ينذر بشقاق ما بين اهل البيت، فالامير الشيخ خليفة رجل هادىء يسعى الى توفير توازنات للكتل الاقتصادية الكبرى في مستقبل تطوير ثروة بلاده من الغاز، وولي عهده شاب يتحرق للسلطة ويرتكب الخطأ بعد الخطأ ويدرك ان عليه الحصول على الرضى الاميركي «تكفيرا» عن اندفاعه في مجال التعاقد مع ايران . وقاده تصوره الى ان افضل سبيل لكسب الصفح الاميركي هو عبر ارضاء اسرائيل.

قام وزير خارجية قطر، حمد بن جاسم، الرجل المقرب من ولي العهد ، بالدور المطلوب فحاور الاسرائيليين والتزم تجاههم بتوفير الغاز باسعار معقولة وكميات وافرة وطلب بالمقابل ان تعمل اسرائيل على اقناع الولايات المتحدة بان قطر توفر احدى الركائز الاساسية للسلام والازدهار في السوق الشرق اوسطية التي تصورها بيريز. وبعد تحضيرات مستفيضة ومداخلات اسرائيلية مكثفة ودور بارز لاولاد العجمي، توصل حمد بن جاسم الى اقناع الاميركيين «بتوبة» وتبعية الشيخ حمد بن خليفة وقدمت قطر تسهيلات اقامة القاعدة الاميركية والتزمت بتسليمات الغاز الى اسرائيل ومن ثم الى الاردن ، وكان الثمن ايصال حمد بن خليفة الى سدة الحكم لكي يفي بجميع التزاماته دون مناقشة او محاسبة. ولهذه الاسباب حصلت مسرحية الانقلاب على

الاب وانحازت قطر الى اسرائيل واصبحت ثروة الغاز في قطر بتصرف الاميركيين بعد ان كانت مرشحة لتكون ثروة للقطريين وبقية العالم عبر سياسات متوازنة حقيقية ما بين الكتل الاقتصادية الرئيسية في العالم.

بعد توفر اسباب الانقلاب على الشيخ خليفة بن حمد، امير قطر، اصبح التوقيت هاجس الشيخ حمد ولي العهد ورأى الشيخ حمد في امتناع والده الامير عن الموافقة على تسديد اكلاف انشاء قصر ولي العهد مبررا كافيا للانقلاب على الوالد ، فهذا القصر - الذي شيد بمواصفات تفوق تلك المتوفرة لقصر الامير - قدرت اكلافه بنحو ٧٠٠ مليون ريال (اكثر من ٢٠٠ مليون دولار) ما لبثت ، نتيجة البذخ المسرف، ان ارتفعت ألى ١٧٠٠ مليون ريال (حوالي ٥٠٠ مليون دولار) وقد رفض الشيخ خليفة تسديد الفارق ما بين التقديرين من المال العام وطلب من الشيخ حمد التسديد من امواله الخاصة الوفيرة . ووجد الشيخ حمد في تمنع والده عن دفع هذه الفاتورة الباهظة فرصة للانقضاض على السلطة، وهذا ما حصل.

ولكي يتأكد الشيخ حمد من صعوبة ارتداد والده عليه بعد الانقلاب، منع سفر مدير مكتب الامير الدكتور عيسى الكواري، وهو شخص مثقف و قوي الحجة وقادر على محاورة المسؤولين الاجانب، ووضعه قيد الاقامة الجبرية حال مغادرة الامير الشيخ خليفة لقطر واجبره على تسليمه كافة الملفات ومحفوظات الكومبيوتر في مكتب الامير قبل السماح له بمغادرة قطر. وكان الشيخ حمد ينوي احتجاز الكواري بصورة دائمة لولا تدخل السعوديين القوي بناء على طلب من الامير الشيخ خليفة.

ان البيانات القطرية المشددة على دور الاب للامير المبعد والتشبث بالتعاون ضمن مجلس التعاون الخليجي ما هي الا للتمويه على ما حصل والسعي لاخفاء طبيعة التحول الخطر الذي نتج عن خطوات حمد بن خليفة الساعي دوما وابدا للسلطة وما توفره من سيطرة على الموارد المالية الوفيرة المرتقبة.

البرهان على توجهات ولي العهد يتبين من مراجعة تبريراته للحركة الانقلابية. فهو اعتبر الجمود الاقتصادي احد الاسباب الرئيسية للحركة، ولكن وفي مقابلة مع رئيس تحرير جريدة «الحياة» نشرت بتاريخ ٩٥/١١/٢ وفي مجال الاجابة حول الاوضاع الاقتصادية، قال الشيخ حمد: « لقد كنت مسؤولا عن الشؤون المالية والاقتصادية في البلاد منذ سنوات وهي لا تشكو من مصاعب كبيرة.» هكذا تحولت اللهجة من الاتهام الى التقبل بل التفاخر انما بعد الاستيلاء على الحكم.

شجون مجلس التعاون و جولة امير قطر السابق

اجتماع قادة دول مجلس التعاون الخليجي في كانون الاول ١٩٩٥ لم يكن كغيره ، فقد سبق الاجتماع مؤتمر اقتصادي موسع عقد في عمان ركز ابحاثه و جهوده على امكانات التعاون الاقتصادي ما بين الدول العربية و اسرائيل.

و ظهر في المؤتمر الذي عقد في العاصمة الاردنية حماس للتعاون مع اسرائيل لدى الاردنيين والفلسطينيين و لدى سلطنة عمان و امارة قطر. و بالفعل اعلن في مؤتمر عمان عن توقيع الاتفاق ما بين امارة قطر و شركة «انرون» الاميركية لتسويق كميات من الغاز القطري يمكن تخصيص ما يماثل مليوني طن منها سنويا لحاجات اسرائيل ، كما دعت سلطنة عمان الى توسيع التعاون الفني مع اسرائيل في مجال تقنيات تحلية المياه و اعلنت عن توقيع اتفاق مع اسرائيل للتعاون في هذا المجال.

بالمقابل ، تمنعت كل من السعودية و الكويت و الامارات العربية عن الالتزام بالمشاركة في تمويل بنك للانماء في الشرق الاوسط ، و كانت فكرة هذا البنك قد طرحت في مؤتمر الدار البيضاء الذي سبق مؤتمر عمان بسنتين و خصص للاهداف ذاتها ، و كان صاحب فكرة بنك الانماء للشرق الاوسط ، شيمون بيريز ، وزير خارجية اسرائيل حينذاك ورئيس وزراء اسرائيل بتاريخ انعقاد مؤتمر عمان الذي شارك فيه شخصيا.

فكرة انشاء بنك جديد للانماء في الشرق الاوسط تراجعت كثيرا منذ انعقاد

مؤتمر الدار البيضاء ، فرأس المال الذي كان يفترض ان يوازي ١٥ مليار دولار انحسر الى مستوى ملياري دولار ، و مع ذلك لم تتوفر التزامات بتغطية المبلغ ، و في حين كان القصد من بنك الانماء تمويل المشاريع التكاملية العامة ، مثل الطرقات و المرافيء وشبكات الاتصال ، اصبح الغرض منه تأمين التمويل لحاجات القطاع الخاص في مختلف البلدان ، وبالتالي لم يعد للبنك اي تميز يذكر.

طلب الاميركيون رسميا من الكويت و السعودية الاشتراك في تمويل البنك العتيد واسقاط احكام المقاطعة العربية فرفض المسؤولون في البلدين العربيين الطلبات الاميركية . كما صرح الامير سلطان ، نائب ولي العهد و وزير الدفاع السعودي ، الذي كان يومها في زيارة للولايات المتحدة ، ان السعودية لن تسقط احكام المقاطعة العربية لاسرائيل قبل انجاز اتفاق شامل و عادل بين سوريا و اسرائيل ، و بين لبنان و اسرائيل.

مؤتمر القمة الخليجي ، بحكم انعقاده في سلطنة عمان المتعاقدة على التعاون الفني مع اسرائيل والمتفقة معها على تبادل التمثيل التجاري للانماء ، كان لا بد و ان يشهد مفارقات واسعة في الرأي بين السعودية و الكويت و اتحاد الامارات من جهة وسلطنة عمان و امارة قطر المنفتحتين على اسرائيل من جهة ثانية.

بعض التخوف من الخلافات انحسر بسبب غياب الملك فهد بن عبد العزيز عن المؤتمر و قد فسر غيابه برغبة السعودية في تفادي الصدام ، انما ظهر في ما بعد ان الملك فهد كان يعاني من المرض والاجهاد ، الامر الذي جعله يوكل شؤون الحكم الى ولي العهد الامير عبد الله بنهاية ١٩٩٦.

خلال القمة الخليجية ، وقع خلاف حول تسمية الامين العام لمجلس التعاون الخليجي، فقطر رفضت القبول بتسمية السفير جميل الحجيلان السعودي امينا عاما لمجلس التعاون رغم سمعته الطيبة وخبرته الواسعة، خاصة خلال المدة الطويلة التي قضاها في العمل الديبلوماسي في فرنسا واصبح خلالها عميد السلك الديبلوماسي.

و كان امير قطر الجديد ، الشيخ حمد بن خليفة ، قد طالب بتعيين قطري من آل العطيه (اقربائه) في هذا المنصب . وبعد استقرار الرأي على تكليف جميل حجيلان هذه المهمة ، هددت قطر بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي و قررت مبدئيا تعليق مشاركتها في اعمال المجلس و ميزانيته.

في هذا الجو المشحون ، وفد على سلطنة عمان امير قطر المخلوع ، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني والد الشيخ حمد ، و اعلن انه سيقوم بجولة تشمل جميع دول اعلان دمشق ما عدا قطر بالطبع - وللتذكير، دول اعلان دمشق هي دول مجلس التعاون الخليجي اضافة الى سوريا و مصر - و قد اعلنت هذه الدول في مارس ١٩٩١ عن نيتها انشاء صندوق اقتصادي انمائي لتمويل حاجات سوريا و مصر بقيمة ١٥ مليار دولار ، و كان ذلك خلال الانشغال بالاخطار المحدقة بالخليج نتيجة احتلال جيش صدام حسين للكويت و الحرب التي فرضت انسحاب العراقيين و خضوعهم للشروط الغربية . و كان اتفاق دمشق يهدف ايضا الى تأمين الحماية من قبل سوريا و مصر لدول الخليج تجاه اية مخاطر اقليمية تتهددها . وبعد انتهاء حرب الخليج و سيطرة الاميركيين على ثروات و قرارات دول المنطقة ، اصبح الكلام عن اتفاق دمشق بمثابة حديث للذكرى.

كان الهدف من جولة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، الذي ظل اميرا لقطر حتى ٢٧ يونيو ١٩٩٥، اظهار اخطار و اخطاء سياسات ابنه ، سواء منها السياسات المتعلقة بالتعاون ما بين دول الخليج و النزاعات الحدودية او سياسات التقارب المتسارع مع اسرائيل والولايات المتحدة.

المحطة الاولي للشيخ خليفة كانت في سلطنة عمان حيث لقي استقبالا باردا لدى سلطان عمان المنفتح على التعاون مع اسرائيل ، و اكتفت وسائل الاعلام في سلطنة عمان بالاشارة الى زيارة الشيخ خليفة بايجاز لرفع العتب فقط.

على العكس من برودة الاستقبال في المحطة الاولي ، استقبل الشيخ خليفة كرئيس بلد في جميع البلدان الاخرى التي وقعت اتفاق دمشق . و بعد انتهاء زيارته للبحرين ، واكبته الطائرات الحربية البحرانية الى الكويت و كان في ذلك تلميح الى امكانية الاعتداء على طائرته من قبل القوات القطرية التابعة لابنه الشيخ حمد ، و قد لقي الشيخ خليفة في الكويت استقبالا حافلا و انفتاحا و دعما من الشيخ جابر الاحمد الذي يعتبر بطبيعته متحفظا.

بعد الكويت ، استقبلت السعودية الشيخ خليفة بشخص ولي العهد الامير عبد الله نظرا لمرض الملك فهد و كانت تغطية الزيارة حافلة ، كما عومل الشيخ خليفة معاملة رئيس دولة شقيقة و عزيزة . و لمح المسؤولون السعوديون الى استمرار الخلافات حول الحدود مع قطر بسبب تمنع اميرها الجديد عن تعيين خبراء لانجاز اعمال المسح المطلوب للاتفاق.

في القاهرة ، احسن الرئيس حسني مبارك استقبال الشيخ خليفة و عبر تكرارا عن تقديره لحكمة الشيخ خليفة و نهجه في الحكم و انفتاحه العربي ، و اكد الرئيس المصري للشيخ خليفة ان مصر ، البلد العربي الاكبر ، يكن للشيخ خليفة كل تقدير ومحبة و يفتح صدره له في كل ما يريده.

المحطة الاخيرة للشيخ خليفة كانت في دمشق ، و قد استقبله على المطار الرئيس حافظ الاسد استقبال قادة الدول و وفرت وسائل الاعلام السورية، المكتوبة والمرئية ، تغطية واسعة لزيارة الشيخ خليفة . والاهم من كل ذلك ان السلطات السورية اصدرت، بعد نهاية الزيارة ، تصريحات مؤيدة لنهج الشيخ خليفة و منتقدة علنا سياسات و ممارسات الشيخ حمد امير قطر متهمة اياه بشق الصفوف العربية و عدم الالتزام بالاهداف العربية القومية.

كان للتصريحات السورية وقعها في قطر ، فقد احس الشيخ حمد بان والده لا يزال

اقرب الى القادة العرب منه شخصيا و بدأ يبحث عن وسائل للتقارب مع العرب ، فطلب من صحيفتين لبنانيتين معروفتين اجراء مقابلات معه ، و قد حاول التأكيد في المقابلتين على انه غير مسرع في تقوية علاقاته مع اسرائيل و انه مقبل على توسيع نطاق التمثيل الشعبي في قطر و انه قابل بالتحكيم لدى محكمة العدل الدولية في ما يخص النزاع العالق بين قطر والبحرين حول جزر هوار.

لم تكن تصريحات حمد مقنعة ، باستثناء قبوله التحكيم الذي قد يتراجع عنه اذا اقتضى الامر . كما ان شعبية والده لدى دول الخليج و القطريين تقلقه . ثم ان الشيخ الوالد لديه من المال ما لا يريح الابن، فقد اتهم الشيخ حمد والده بتحويل مبلغ ٦ مليارات دولار من حسابات قطر لحساباته الشخصية ، وان صح الاتهام ، يكون لدى الشيخ خليفة موارد مالية تمكنه من تصعيد الضغط على ولده و قيادته السياسية للبلاد.

ضمن معطيات الواقع في الخليج ، يمكن القول ان استمرار الشيخ حمد بن خليفة اميرا في قطر يرتهن بالموقف الاميركي و هو ، لهذا السبب ، لن يتحدى الاميركيين ولن يغضب الاسرائيليين ، بل على العكس سيعمد لتأمين استمراريته في الحكم والاستفادة من المال المقبل الى اعطاء الورقة الكاملة للاميركيين و تكريس سيطرتهم على الغاز القطري وعلى الاراضي القطرية لاستعمالها عند الحاجة قاعدة للانطلاق لاعمال حربية في الخليج.

الخلافات بين الوالد و الابن لا زالت مستمرة ، و رغم اجتماعها مرتين كان آخرها عام ١٩٩٦ ، لم يحصل الاتفاق . و استمرت مالية قطر تشكو من عجز رغم الفائض السابق الذي يتهم الشيخ حمد والده بالتصرف باصوله.

ان هذه الوضعية تفرض على قطر الاستدانة لتنفيذ المشاريع الجديدة ، و هي تعني ان قطر لن تحقق وفورات مالية قبل انقضاء بضع سنوات على تشغيل مصانع التسييل

والتصدير ، و الترتيب الذي اشرنا اليه في الفصل المتعلق بالغاز القطري و الذي يوضح ان اشتراك شركتين في مشروع تسييل الغاز الثاني اوجب التزامهما دفع ٩٠٠ مليون دولار على شكل قرض لقطر يبين الضيقة المالية رغم الثروة الغازية الضخمة.

ان مشاريع تطوير الغاز و تصديره بالغة الكلفة كما ان العوائد الصافية من التصدير محدودة ، ولهذه الاسباب ستكون مداخيل قطر متواضعة من المشاريع الضخمة التي هي قيد الانجاز ، و التحسين المرتقب في العوائد يرتهن بارتفاع اسعار النفط و من ثم اسعار الغاز ، و التقديرات للعقد الاول من القرن المقبل تستند الى اسعار للنفط تتراوح بين ٢١ و ٢٣ دولار للبرميل اي ما يزيد بنسبة ١٥ - ٢٥ بالمئة عن الاسعار الحالية.

انفتاح قطر على اسرائيل

اتخذت امارة قطر خطوات متعددة ومتسارعة من اجل تطبيع علاقاتها مع اسرائيل، وقد صرح وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر، خال الشيخ عبد الله وزير الدفاع وشقيق الامير الحالي ونائب رئيس مجلس الوزراء، أنه اجتمع اكثر من مرة خلال عام ١٩٩٥ مع رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز.

مؤتمر عمان الاقتصادي الذي عقد أواخر شهر اكتوبر ١٩٩٥ وحضره شيمون بيريز والملك حسين استقبل وفدا قطريا كبيرا شمل وزير الخارجية القطري وزميله وزير النفط . المحصلة الرئيسية لمؤتمر عمان، الذي شجعت الولايات المتحدة على عقده وحاولت انجاحه بكل الوسائل ، تمثلت في قرار انشاء بنك انماء للشرق الاوسط يكون مركزه في القاهرة بتمويل من دول الخليج والولايات المتحدة واليابان والدول الاوروبية. وفكرة تأسيس هذا البنك اطلقها شيمون بيريز في كتابه عن صورة الشرق الاوسط ما بعد السلام، وكان التفكير بانشاء البنك برأسمال ١٠ مليارات دولار قد طرح في مؤتمر الدار البيضاء الذي عقد قبل سنة من مؤتمر عمان. لكن ردود الفعل على الفكرة كانت غير مشجعة خاصة من قبل البنك الدولي والبنك الاوروبي وصناديق الانماء العربية، فالمصرف لا يضيف اي عنصر جديد سوى اشراك اسرائيل بصورة مباشرة في قرارات التسليف لدول عربية شرق اوسطية او مواطنيها من اصحاب المشاريع.

وفي عمان واجهت فكرة المصرف فتورا واضحا. البلدان الشرق اوسطية المتحمسة للفكرة انحصرت باسرائيل والاردن والكيان الفلسطيني ومصر وقطر، وقد كان موقف قطر مغايرا لموقف السعودية والكويت اللتين رفضتا الاسهام في المصرف، كما بادرت كل من فرنسا والمانيا وبريطانيا الى اعلان مواقف سلبية من انشاء المصرف . و لذلك ، تأخرت عملية التأسيس سنتين يأمل خلالها الاطراف المتحمسون في توفير ٣،٥ مليار دولار لتأسيس المصرف.

قبل نهاية شهر نوفمبر ١٩٩٥، وقعت اتفاقية لرحلات جوية ما بين قطر واسرائيل، وسبق هذه الاتفاقية اقدام قطر على انشاء شركة ملاحة جوية خاصة بها، علما بأنها شريكة في شركة طيران الخليج . لكن الدول المشاركة في هذه الشركة لم تكن متحمسة لقيام عمليات نقل جوي ما بين الخليج واسرائيل، ومن المعلوم ان هذه العمليات ترتكز الى مفهوم الاتفاق ما بين دولة واخرى، فحقوق الطيران من بلد ما واليه تعود الى الدولة في المكان الاول، وبالتالي فان الاتفاق ما بين قطر واسرائيل هو تخل عن المقاطعة العربية لها وعن اي ذريعة بقيام حالة عداء معها . وقطر لم تكن فقط مستعدة لعقد الاتفاق بل انها شجعت انشاء شركة قطرية مستقلة عن طيران الخليج مهمتها تشغيل هذا الخط.

و كانت قطر قد استبقت اتفاق الطيران بالاتفاق على تصدير الغاز القطري الى اسرائيل بواسطة شركة انرون الاميركية التي عملت على انجاز هذه الصفقة منذ سنتين على الاقل . وبحسب الاتفاق ما بين شركة انرون وقطر والشركة واسرائيل، تؤمن الشركة بالتشارك مع شركة قطر للغاز انشاء مصنع لتسييل الغاز في قطر بهدف نقله بالناقلات الى اسرائيل ومن ثم اعادة الغاز المسيل الى وضعه الطبيعي وبيعه الى اسرائيل والى الاردن على الارجح . ويقدر ان تنشأ مصانع اعادة التسييل في منطقة قريبة من ميناء العقبة.

و تقدر أكلاف انشاء المصانع وبناء الناقلات الخاصة بالمشروع باكثر من ٥ مليارات دولار والفترة اللازمة لانجازه هي سبع سنوات والفترة اللازمة لاستهلاك الاستثمار لا تقل عن ٢٥ سنة، مما يعني الارتباط ما بين قطر واسرائيل عبر مشروع انرون بمصلحة مشتركة ضخمة لفترة لا تقل عن ٣٠ سنة.

الامر المثير للانتباه ان قطر طرحت في السابق مشاريع لتصدير الغاز بالانابيب، وهذه عملية ادنى كلفة بكثير من تسييل الغاز وشحنه بحرا الى عدد من البلدان العربية ومن بينها الكويت وسلطنة عمان والبحرين والسعودية . وكانت قطر قد بحثت سابقا في مشروع لمد انبوب للغاز حتى الشواطئ التركية لامداد تركيا بكميات وافرة منه ، ومن ثم ربط هذا الخط بشبكة خطوط الغاز الاوروبية . و الملاحظ ان المشاريع العربية ذات الفائدة لجميع الاطراف بقيت على الرفوف دون اهتمام او حماس، في حين حظي مشروع انرون بدعم قطري واميركي على حد سواء.

استوجب تخصيص شركة انرون بكميات الغاز الضرورية لتحقيق الاتفاق مع اسرائيل - و هي تعادل مليوني طن سنويا اي ما يساوي نصف الكمية المتعاقد عليها مع شركة طوكيو لانتاج الكهرباء - موافقة شركة موبيل الاميركية التي شاركت في مشاريع الغاز القطرية بدءا من ١٩٩٢ بعد ان اشترت حصة البريطانيين . في البدء رفضت شركة موبيل الموافقة على تزويد شركة انرون بالكميات المطلوبة، لكنها اضطرت الى الموافقة بضغط من وزارة الخارجية الاميركية.

و جدير بالذكر، في هذا المجال، ان شركة انرون كانت قد تعاقدت على انشاء محطة لانتاج الكهرباء في احدى ولايات الهند بطاقة الف ميغوات وكانت تخطط لاستخدام الغاز القطري في تزويد هذه المحطة بالطاقة، وبعد انتهاء العمل بنسبة ٨٠ في المئة، اعلنت سلطات الولاية فسخ العقد ولا زالت القضية عالقة . و قد وجدت شركة انرون في مشروع تصدير الغاز الى اسرائيل البديل الحيوي للمشروع في الهند

ريثما تزول الخلافات مع السلطات المعنية. و منذ فترة قريبة اخذ الاتفاق طريقه الى الحياة ما بين الهند و شركة انرون (في سبتمبر) ١٩٩٧.

ان مشروع امداد اسرائيل والى حد ما الاردن بالغاز القطري تنخفض كلفته الى حد بعيد في حال موافقة السعودية على انشاء خط عبر اراضيها يقرب من الخط القائم لنقل النفط من الظهران الى الاردن وسوريا ولبنان (التابلاين) بحيث ينتهي هذا الخط في منطقة العقبة . معلوم ان نقل الغاز بالخطوط الارضية افضل من تسييله ونقله تحت الضغط ، ودون درجة الصفر ، بالناقلات الخاصة الامر الذي يتسبب بخسائر في عملية التسييل توازي نسبة ١٥ في المئة من كميات الغاز. وعلى سبيل المثال، ان اكلاف خط لنقل ما يوازي مليوني طن في السنة من قطر الى العقبة لا تتجاوز ١،٥ مليار دولار بينما تبلغ أكلاف مصانع التسييل والناقلات واعادة الغاز الى طبيعته نحو ٥ مليارات دولار. يضاف الى ذلك ان بناء الخط يستغرق سنتين على الاكثر في حين ان عمليات التسييل وتجهيز الناقلات تستغرق اكثر من ٧ سنوات.

لهذه الاسباب ، تكثفت الاتصالات لاقناع السعوديين بالسماح بانشاء الخط البري، ولهذه الغاية زار المملكة وزير خارجية قطر يرافقه الشيخ عبد الله شقيق الامير الجديد ونائب رئيس مجلس الوزراء، لكن الملك فهد رفض السماح بتنفيذ المشروع قبل التوصل الى اتفاقات سلام عادلة ما بين سوريا ولبنان من جهة واسرائيل من جهة اخرى.

أرسل الاميركيون مبعوثين لهذه الغاية ، من بينهم مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط السيد روبيرت بيللترو الذي صرح انه يزور السعودية لاقناع المسؤولين باسقاط احكام مقاطعة اسرائيل والتعاون على انشاء بنك التنمية للشرق الاوسط وانجاح مبادلات الغاز ما بين قطر واسرائيل . وكان الرد السعودي هو ذاته، وربما تجلى الرد السعودي بشكل اوضح خلال زيارة الامير سلطان وزير الدفاع

السعودي الى الولايات المتحدة وقت انعقاد مؤتمر عمان، فقد صرح في واشنطن بأن بلاده لن تقبل بتطبيع العلاقات مع اسرائيل قبل انجاز اتفاقات سلام عادلة مع سوريا ولبنان.

و لا شك ان قطر ترغب في الحصول على الموافقة السعودية على مد خط لنقل الغاز الى اسرائيل لاكثر من سبب، فهي ان حصلت على الموافقة تكون قد حصلت ضمنا على تأييد المملكة لخطوتها، كما توفر على نفسها مبالغ طائلة لا بد من تحملها في حال اعتماد عملية التسييل ، هذا عدا عما تتطلبه من وقت طويل.

الامير الجديد لقطر ، الذي اقتنص الحكم من والده مع بداية صيف ١٩٩٥، ما زال يردد ان البلد يعاني من ازمة اقتصادية ومالية، وهو يرمي الى القول ان والده بدد قسطا كبيرا من احتياطيات قطر. وحتى بعد انتقال الشيخ خليفة، الامير السابق، للاقامة في منزله على مقربة من كان ، شيع المقربون من ولي العهد ان الامير السابق حول لحسابه ٦ مليارات دولار وان وضع قطر النقدي في ضائقة بسبب هذا التصرف .

الشيخ حمد بن خليفه، امير قطر الحالي، يدرك ان احتياطيات النفط في قطر محدودة – فهي لا تساوي نسبة ١ في المئة من احتياطيات النفط في الخليج – لكنه يعلم في الوقت ذاته ان احتياطيات الغاز ، و هي الاوفر في المنطقة (تمثل نسبة ٣٥ في المئة من مجمل احتياطيات الغاز في بلدان الخليج العربية) هي القاعدة الاساسية لمستقبل حكمه . لذلك، يرغب في تطوير موارد الغاز بأدنى كلفة وبأسرع وقت ، وفي هذا النطاق يدخل ، في رأيه، مشروع الغاز ما بين قطر واسرائيل اذا استطاعت قطر اقناع السعودية بمد خط انابيب بري لنقل الغاز. وبالمقابل ، هناك مشروع تصدير الغاز السائل الى اليابان والذي يبدأ تسليم صادراته عام ١٩٩٧ ، ومؤخرا حصلت قطر على تمويل لتوسيع طاقة هذا المشروع من ٤ ملايين طن سنويا الى ٦ ملايين طن بناء على

زيادة طلب اليابانيين.

ان كميات الغاز المكتشفة في قطر، والتي تأكدت عام ١٩٧٨ حينما كان سعر برميل النفط على مستوى ٣٥ دولارا، هي التي حفزت طموحات الشيخ حمد. فقد اتضح في اواخر السبعينات ان مخزون قطر من النفط لن يمكنها من الاستمرار في انتاج ٤٠٠ الف برميل يوميا ما بعد العام ٢٠٠٠ ما لم تحقق اكتشافات نفطية جديدة.

و ما لم يتوفر عن طريق النفط توفر عن طريق الغاز . فقد اكدت ضخامة كميات الغاز المكتشفة في قطر وعدا بثروة فائقة على مدى القرن المقبل . و قد شعر ولي العهد ان بلاده لن تبقى بين صغار المنتجين بل هي مؤهلة لان تصبح بلدا غنيا ومؤثرا بسبب احتياطيه الضخم من الغاز . و لكن الامر الذي غاب عن تصور ولي العهد، الذي بدأ يسعى للسيطرة المطلقة على القرارات المتعلقة بالغاز والنفط، ان بلدا بحجم قطر لا يستطيع التصدي لمطامح الدول المجاورة والبعيدة. لقد اصبحت قطر بعد وضوح امكاناتها من الغاز محط اهتمام دولي يتجاوز عديد اهلها وأية ثروات نفطية فيها مشارفة على النضوب . ان عدم فهم الشيخ حمد لتغير وضعية قطر في الاستراتيجية الدولية له ما يبرره فهو لم يتمتع بقاعدة علمية معمقة او بتجارب شخصية متنوعة وواسعة على الصعيد الدولي تمكنه من مواجهة المتغيرات.

اضافة الى كل ذلك، شهدت منطقة الخليج بالذات تطورات بالغة الاهمية بدءا من سيطرة الامام الخميني على زمام السلطة في ايران في فبراير١٩٧٩ و اقدامه هو واتباعه على التبشير بمبادئ الثورة الاسلامية ، الى حرب الخليج بين العراق وايران التي تسببت، نتيجة حاجات البلدين للانفاق الحربي واستعدادهما لتصدير النفط بأسعار مخفضة لتمويل الحرب، بانخفاض أسعار النفط الى دون نصف مستوياتها عام ١٩٧٨، و انتهاء بحرب الخليج الثانية التي نتجت من احتلال العراق للكويت وتواجد القوات الغربية في الخليج لاخراج العراق . وقد تسببت حرب الخليج الثانية

كما الاولى، انما خلال فترة قصيرة، في اهدار ما لا يقل عن ١٠٠ مليار دولار من احتياطيات الدول العربية المالية.

والنتيجة الاهم من حرب الخليج الثانية كانت تمركز الاميركيين في الكويت، ومن بعد في قطر اضافة الى تواجدهم في البحرين وسلطنة عمان، وقد اصبحت السياسة الاميركية هي التي ترسم مستقبل الخليج . وكان الشيخ حمد قد سعى لتوطيد علاقاته مع ايران قبل وخلال حرب الخليج الامر الذي دعا وزير الخارجية الاميركي حينئذ، جيمس بيكر، الى توبيخه علنا على توجهاته . وكانت النتيجة الحتمية لتوجهات الشيخ حمد وبروز ثروة قطر الغازية تهافته على الانضواء تحت المظلة الاميركية، وكان الثمن تسريع العلاقات والاتفاقات مع اسرائيل.

الولايات المتحدة، حينما تواجدت عسكريا في قطر وتوصلت الى اعطاء شركة أنرون وعدا بتصدير كميات ملحوظة من الغاز القطري، كانت تدرك ان قطر ملتزمة بتصدير ٦ ملايين طن من الغاز السائل سنويا الى اليابان و٢،٥ مليون طن سنويا الى كوريا الجنوبية . والولايات المتحدة تشعر بقوة المنافسة بينها و بين اليابان في قطاعات حيوية، كانتاج الصلب والسيارات والبتروكيماويات والمنتجات الالكترونية، لذلك اتجهت نحو ممارسة دور فعال في مجال تطوير وتصدير الغاز القطري بانجاز الاتفاق ما بين قطر وشركة أنرون وما بين الشركة واسرائيل، وكان الاعلان عن هذا الاتفاق، عند نهاية مؤتمر عمان أواخر شهر اكتوبر ١٩٩٥ الانجاز الاكبر في مجال تطبيع العلاقات الاقتصادية العربية-الاسرائيلية.

المطبات التي وقع فيها الشيخ حمد بن خليفه

لقد أوضحنا توجه قطر نحو التعاون مع اسرائيل بخطوات متسارعة منها الاعتراف الديبلوماسي، و انشاء خط طيران ما بين البلدين، واتفاق تزويد اسرائيل بمليوني طن من الغاز القطري سنويا.

هذا التوجه فرض على قطر من قبل الولايات المتحدة التي كانت مستاءة من هفوات متعددة وقع فيها ولي العهد القطري، لكن السيطرة الاميركية على قراراته ومستقبله لم تأخذ حجمها الحالي الا بعد حرب الخليج والتواجد الاميركي العسكري الكثيف في المنطقة، وارتكاب الشيخ حمد الخطأ الاكبر بتوقيعه اتفاقا مع ايران في اكتوبر ١٩٩١ يختص بانشاء انبوب لنقل المياه الى قطر وتوفير كميات من غاز قطر لايران للتصدير الى اوروبا.

بعد حرب الخليج ، استطاع الاميركيون التأثير مباشرة في كميات انتاج وتصدير النفط ومستويات الاسعار. وبالاضافة الى تواجدهم المؤثر في البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية، احكموا قبضتهم على الخليج عن سبيل حظر شحن النفط العراقي وفرض سياسة لعزل ايران عن محيطها وتضييق الخناق عليها اقتصاديا.

الاتفاق الذي وقعه ولي العهد القطري مع ايران في اكتوبر ١٩٩١ كان، في حال تنفيذه، سيساعد ايران على تجاوز مفاعيل الحظر الاميركي ويؤمن لها منافع اقتصادية كبيرة ويعطيها قوة تفاوضية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاوروبية

المتعاقدة على استيراد الغاز من الاتحاد السوفياتي ومنها فرنسا والمانيا وبلجيكا وايطاليا، والدول الاوروبية تدرك جيدا حاجتها لاستيراد كميات اضافية من الغاز من دول غير روسيا التي يعتمد الاوروبيون على تسليماتها من الغاز ، و روسيا لا يمكن ان تصدر الكميات الاضافية المطلوبة من الغاز قبل انجاز اعمال تطوير تستلزم وقتا طويلا وأكلافا كبيرة ، كما ان الدول الاوروبية، التي وفرت التمويل للاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٨٦، اصبحت مترددة في تأمين تمويل اضافي ضخم يخصص لاعمال تطوير الغاز وتصديره من روسيا.

بالمقابل ، ان عملية وصل حقل الغاز الشمالي في قطر ، خاصة من زاويته الشمالية الشرقية ، بشبكة انابيب الغاز الايراني الممتدة الى الاتحاد السوفياتي اسهل و تسمح لقطر بالتجاوب مع مطالبة ايران بنسبة من انتاج حقل الشمال بحجة امتداده ضمن نطاق مياهها الاقليمية. والحقل القطري و الحقل الايراني متاخمان بل متداخلان.

ظن الشيخ حمد بن خليفة، بعد انتهاء حرب الخليج، انه يستطيع ارضاء ايران باتفاق موسع معها والوصول الى السوق الاوروبية عبر الخطوط الايرانية فيحقق من هذه العملية استقلالية عن دول الخليج، خاصة السعودية . وكان الشيخ حمد يتبرم من قضية ترسيم الحدود مع المملكة ومن دور المملكة المؤثر في قطر بسبب سيادة المذهب الوهابي في البلدين والصداقة الوطيدة لوالده مع الملك السعودي فهد بن عبد العزيز.

القفزة التي اراد الشيخ حمد تحقيقها، باتفاقه مع ايران، وضعته للمرة الثانية في مجابهة مع الاميركيين، وكانت المجابهة الاولى عام ١٩٨٣ حينما اشترى ولي العهد القطري، وزير الدفاع حينذاك ، ثلاثة صواريخ "ستينغر" من المجاهدين الافغان.

ومعلوم أن صواريخ زستينغرز هي صواريخ اميركية ارض-جو يحملها المحاربون، وقد استعملها المجاهدون الافغان بفعالية ضد الطيران السوفياتي في افغانستان.

والاميركيون يعتبرون ان صاروخ «ستينغر» متطور اكثر من الصواريخ السوفياتية المشابهة، وبالتالي حينما وفرت الادارة الاميركية هذه الصواريخ للمجاهدين عملت على التأكد من استعمالها للاغراض المخصصة لها ووضعت شروطا تعجيزية من اجل منع انتقال هذه الصواريخ لبلدان اخرى او منظمات غير المجاهدين.

حصل الشيخ حمد على ثلاثة صواريخ من هذا النوع وحاول اخفاء الموضوع ، لكن الاميركيين توصلوا الى معرفة الامر وطالبوه عام ١٩٨٣ برد الصواريخ . وقد رفض الشيخ الاعتراف بحيازته للصواريخ وبقي يرفض الاعتراف حتى واجهه الاميركيون بالاثباتات وانذروه بتسليم الصواريخ، ففعل ذلك بالسر عام ١٩٨٤ تفاديا للاحراج.

الاميركيون المنزعجون من ولي العهد القطري لتصرفاته بخصوص الصواريخ ومواقفه تجاه السعودية واتجاهه لتعليق عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي وجدوا في اتفاقه مع الايرانيين خريف ١٩٩١ تحديا يفوق كل ما واجهوه معه في السابق.

من وجهة النظر الاميركية، كان الاتفاق ، في حال تطبيقه ، يؤدي الى الانتقاص من المعادلة الاستراتيجية التي نتجت بعد حرب الخليج، فالاميركيون اصبحوا مشاركين في تطوير ثروات الخليج النفطية والى حد بعيد في المتبقي من الثروات المالية لدى حكومات المنطقة.

وكانت قطر قد حافظت على نوع من الحياد بين مصالح الكتل الكبرى وبقيت ضمنا اقرب الى اوروبا منها الى الولايات المتحدة دون استفزاز الاميركيين، لكن توجهات ولي العهد مع الايرانيين اغضبت الادارة الاميركية التي عنفت ولي العهد علنا ومن ثم بدأت تسعى للتوصل الى اتفاق معه عن سبيل الترهيب والترغيب.

قبل استعراض الخطوط العامة للاتفاق الاميركي-القطري والذي رسمت معالمه

ما بين وزير خارجية قطر حمد بن جاسم بن جبر ووزارة الخارجية الاميركية، لا بد من استعراض طبيعة واهداف الاتفاق القطري-الايراني الذي اثار حفيظة الاميركيين وتخوفهم من خسارة دور استراتيجي قضوا سنوات في التمهيد لارساء قواعده من اجل السيطرة على ثروات الخليج النفطية والغازية، الامر الذي يعطي الولايات المتحدة تميزا تجاه بلدان السوق المشتركة في اوروبا وبلدان جنوبي شرقي آسيا سواء منها اليابان او الصين او كوريا الجنوبية . فهذه البلدان تعتمد على نفط الشرق الاوسط وصادراته من الغاز اكثر من اعتماد الولايات المتحدة الاميركية على هذه المصادر، وبالتالي فان السيطرة الاميركية في الخليج هي سيطرة على امدادات الطاقة العالمية في المكان الاول وتكريس لاوحدية قيادة النظام العالمي الجديد من قبل الولايات المتحدة، ولم يكن مسموحا لحمد بن خليفه بتعريض هذه المعادلة الجديدة لاي اهتزاز.

مياه ايران وزراعة قطر

اثناء القمة الخليجية التي عقدت في الكويت خلال الشهر الاخير من عام ١٩٩١، وبعد تحرير الكويت، كان احد مواضيع البحث الاتفاق الموقع بالاحرف الاولى بين ولي عهد قطر والمسؤولين الايرانيين والذي اعلنت بموجبه الدولتان نيتهما تنفيذ مشروع لجر مياه نهر كارون من جنوبي غربي ايران الى قطر عبر خط يمتد على طول ١٨٠٠ كيلومتر يمتد جزء منه تحت مياه الخليج . وقد ابلغت قطر وجهة النظر الاميركية بعدم جدوى ومخاطر هذا المشروع، لكن الرسالة اخذت وقتها قبل ان يستوعبها ولي العهد القطري.

فقد ظهر من المناقشات في الكويت ان النية جدية لدى قطر لتنفيذ المشروع للاستفادة منه في الري الزراعي . وحسب المعلومات التي وفرها القطريون، تبلغ اكلاف الخط التقديرية حوالي ١٥ مليار دولار تتحمل منها ايران نسبة ٨٥ في المئة وقطر نسبة ١٥ في المئة .

وحيث ان قضايا المياه في الشرق الاوسط بدأت تستأثر باهتمام كبير، ان بسبب اختلافات وجهات النظر حولها ، كما هو الامر بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة اخرى، او بسبب تأثيرات المشاريع المطروحة ومنها اقتراح تركي بتزويد السعودية والكويت بالمياه، كان لا بد من مراجعة الموقف الاميركي بالنسبة للمشروع الايراني-القطري، فأكد القطريون ان موقف الاميركيين مشجع وغير معارض.

بعد توقيع الاتفاق الايراني-القطري بالاحرف الاولى في شهر اكتوبر ١٩٩١ ، اعلنت ايران عن اكتشافها في مياهها الاقليمية المتاخمة للمياه الاقليمية القطرية كميات ضخمة من الغاز غير المخالط قدر احتياطيها بـ ٣٠٠ تريليون قدم مكعب . وكانت قطر قد اكتشفت الغاز في المنطقة المتاخمة منذ السبعينات وقدر حجم الاحتياطي بـ ٤٠٠ تريليون قدم مكعب منها ١٥٠ تريليون قدم يمكن انتاجها بوسائل التكنولوجيا المستخدمة حاليا. والايرانيون بدورهم قدروا الكميات القابلة للانتاج بـ ١٠٠ تريليون قدم مكعب.

اختلاط التقديرات

اذا اخذنا بعين الاعتبار ان التقديرات الايرانية حصلت بعد سنوات من تحقق التقديرات القطرية، يبدو من المرجح ان ايران تعتبر بعض الاحتياطي المكتشف سابقا واقعا ضمن مياهها الاقليمية، فالرقمان يوفران معا مخزونا بالغ الضخامة يكفي قطر للاستغناء عن انتاجها النفطي وتعويض مداخيله على مدى مئة سنة، ويكفي ايران لتحقيق ما يوازي ربع دخلها من النفط حاليا على مدى ٥٠ سنة . كذلك ، يجعل المجموع من المنطقة اغنى مساحة جغرافية في العالم باحتياطي الغاز.

الترجيح المنطقي يفيد ان الاكتشاف الايراني يشير الى تمدد حقل غاز الشمال في قطر باتجاه الشاطئ الايراني وداخل المياه الاقليمية الايرانية، وهذا التمدد ربما يرفع من رقم الاحتياطي الاجمالي لما يساوي ٥٠٠ تريليون قدم مكعب، وهذا احتياطي

ضخم لمادة الغاز، والطلب يزيد على الغاز بسرعة اكبر من زيادة الطلب على النفط لان الغاز يتمتع بخصائص ملائمة للمحافظة على البيئة حين استخدامه لاغراض التدفئة وكوقود للمصانع البتروكيمائية وفي الصناعات التي تحتاج الطاقة بكثافة كصناعة الصلب - ولدى كل من ايران وقطر مصانع صلب كبيرة - وصناعة الاسمنت والالمنيوم والسيراميك الخ.

ان ضخامة احتياطيات الحقول و امتدادها واختلاطها ببعضها البعض امور تستوجب اتفاقات واضحة بين الاطراف المعنية، ومعلوم ان ايران هي الدولة الكبرى في الخليج وان قطر هي الدولة الصغرى في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، ولا قبل لقطر لمواجهة المطالب الايرانية التي يبدو ان ايران اوضحتها في مذكرة رسمية لقطر خلال عام ١٩٨٩.

بسبب هذه الاعتبارات، يبدو من المرجح ان اتفاق جر المياه الى قطر من ايران هو جزء من الاتفاق بين البلدين على تطوير مكامن الغاز المتاخمة لبعضها البعض في المياه الاقليمية للبلدين . وهناك مؤشران هامان على هذا الاستخلاص، اولهما ان مشروع جر المياه بحد ذاته لا يمكن ان يكون اقتصاديا. وثانيهما، ان تصدير الغاز القطري عبر انابيب ممتدة في ايران للتواصل مع شبكة نقل وتوزيع الغاز في اوروبا افضل سبل تسويق هذا الغاز، وسنبحث في كل مؤشر على حدة.

اقتصاديات المياه الايرانية

اذا افترضنا ان اكلاف مد الخط لن تتجاوز الـ ١٥ مليار دولار المقدرة - ونادرا ما تحقق امر كهذا، فالتقديرات دائما تقل عن واقع النفقات - تكون حصة ايران من الاكلاف ١٢،٧٥ مليار دولار. ومعلوم ان الموارد المالية الايرانية، قياسا على حاجات ايران الضخمة والملحة بسبب عدد السكان الضخم وخسائر حرب الخليج ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨، شحيحة، الامر الذي يعني ان على ايران اقتراض هذا المبلغ.

ولنفترض ان ايران تستطيع اقتراض ١٣ مليار دولار بفائدة توازي ٨ في المئة سنويا، وانها تستهلك التوظيف المالي في الخط على مدى ٢٠ سنة وبواقع ٥ في المئة سنويا وان اكلاف محطات ضخ المياه وصيانة الانابيب توازي ٤ في المئة من كامل قيمة الخط سنويا، تكون الاكلاف الواقعية والتي لا يدخل فيها اي حساب لثمن المياه ١٧ في المئة سنويا، اي ما يساوي ٢١٦٧ مليون دولار سنويا، وحينما نضيف الى هذه الكلفة نسبة تحمل قطر من كامل اكلاف المشروع، تصبح الكلفة السنوية لتشغيل الخط واستلام المياه بدون ثمن ٢٥٤٨ مليون دولار.

المليارات والنصف مليار دولار لا بد من تحميلها ككلفة سنوية لقطر، وهذا المبلغ يفوق بقليل كامل عائدات قطر من تصدير ٤٠٠ الف برميل من النفط يوميا، وهذا كان معدل انتاج وتصدير قطر من الخام عام ١٩٩١.

على صعيد آخر، هذا المبلغ الضخم يفوق اضعافا مضاعفة اكلاف استيراد الغذاء لجميع المواطنين القطريين والمقيمين في قطر، فحسب التقديرات القطرية الرسمية، لا يتجاوز مجمل عدد السكان في قطر- مواطنين ووافدين- ٣٠٠،٠٠٠ نسمة، فان استهلك كل فرد مأكولات بقيمة ١٥٠٠ دولار سنويا، وهذا رقم ضخم للاستهلاك الغذائي ويزيد عن معدل دخل الفرد في مجمل بلدان العالم الثالث وبعض البلدان النامية، تكون قيمة الغذاء المطلوبة في حال استيرادها كليا ٤٥٠ مليون دولار سنويا. بكلام آخر، تزيد اكلاف تشغيل الخط سنويا خمسة اضعاف على اكلاف مستوردات الغذاء للجميع، وبالتالي لا يبدو ان هنالك تبرير اقتصادي للمشروع ما لم يكن هدف قطر التخصص في الانتاج الزراعي بغرض التصدير . واذا كان هذا هو الهدف، يبدو انه غير عملي لان مجمل اليد العاملة في قطر لا يزيد على٥٠ الفا، فان عمل جميع القطريين و الوافدين في الزراعة يجب ان ينتج كل منهم ما يوازي ٥٠،٠٠٠ الف دولار من المنتجات الغذائية للتصدير، وذلك بعد احتساب اكلاف الانتاج، ومن الواضح ان هذا الهدف خيالي وغير واقعي وغير متحقق في اي بلد في العالم.

ان حساب اقتصاديات خط المياه واضح . ليس هناك من تبرير اقتصادي لانشاء الخط وليس بامكان قطر تغطية اكلاف فوائد تمويل الخط واهتلاكه وتشغيله وصيانته كما بالتأكيد ليس من مصلحة ايران تنفيذ المشروع دون مردود اقتصادي وسياسي، وبالتالي يبدو ان الجواب يكمن في العلاقات ما بين البلدين في ما يخص استغلال وتطوير مكامن الغاز في مياههما الاقليمية المتاخمة لبعضها البعض، وهنا تبرز صورة اخرى ربما تظهر منها اسباب التفكير بتنفيذ الخط ووضع الاتفاق موضع التنفيذ خلال فترة زمنية معقولة.

التعاون في مجال تصدير الغاز

ذكرنا سابقا ان الطلب على الغاز يتزايد بسرعة تفوق زيادة الطلب على النفط، لكن العائق الاساسي في وجه توسيع اسواق الغاز يتمثل في الكلفة المرتفعة لنقله بحرا ما بين مناطق الانتاج والاستهلاك . ومعلوم ان مناطق الاستهلاك الكبرى تقع في اوروبا الغربية واليابان، والاوروبيون ينتجون الغاز من بحر الشمال لكنهم يستهلكونه ببطء للمحافظة على اكبر مقدار منه في المستقبل حينما ترتفع اسعار الطاقة، وبالتالي يستورد الاوروبيون الغاز برا عبر انابيب ممتدة من روسيا، كما تستورد ايطاليا الغاز الجزائري عبر انبوب ممتد الى شمالي تونس ومن ثم تحت البحر الى صقلية فالاراضي الايطالية، وبعض الغاز يستورد مسيلا من الجزائر وليبيا لكن هذه الكميات ضئيلة.

لا تستطيع اليابان استيراد الغاز الا مسيلا لان البحار تحوط الجزر اليابانية ومصادر الغاز السائل لليابان هي استراليا واندونيسيا وابو ظبي، وبدءا من عام ١٩٩٨، قطر. وناقلات الغاز باهظة الكلفة والتسييل واعادة الغاز في مناطق الاستيراد لشكله الاصلي عملية تهدر ١٥ في المئة من الغاز المنتج اصلا.

تريد الدول الاوروبية استيراد كميات اضافية من الغاز لاحلالها محل النفط

ومشتقاته في استعمالات متعددة ولاستعمال الغاز في توليد الطاقة الكهربائية بدلا عن مفاعلات نووية تقادم عهدها واخرى كانت قيد التخطيط وتم التخلي عنها بسبب المعارضة الشعبية لتوسع الاعتماد على الطاقة النووية.

دول الاتحاد السوفياتي السابق تستطيع زيادة صادراتها من الغاز الى دول اوروبا الغربية، فاحتياطيها من الغاز لا زال الاكبر في العالم، لكن اكلاف التنقيب والتطوير باهظة، والاوروبيون مولوا خطوط الغاز السوفياتي في السابق، ويستطيعون ان يفعلوا ذلك مستقبلا . لكن الروس يريدون تأمين منفعة مباشرة من الصادرات دون انتظار تسديد اقساط اكلاف الاعمال المرافقة وفوائد القروض . هذا عدا المشاكل السياسية الداخلية التي قد تعوق تنفيذ مشاريع ما بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا.

السبيل الانسب للروس هو زيادة مستوردات الغاز من ايران و اعادة تصديرها لاوروبا مع احتساب عوائد مرور تشكل نسبة ٢٠ في المئة من قيمة الغاز، وايران كانت تصدر من الغاز للسوفيات ما يعادل ١٣ مليون طن من النفط سنويا وتتقاضى بالمقابل ثمن ١١ مليون طن، والبقية عوائد للسوفيات، وهذه الكمية يمكن زيادتها الى ما يعادل ٥٠ مليون طن سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة، لكن هذه النتيجة تحتاج اولا الى توافر الغاز ومن بعد الى انجاز الانابيب في ايران وحتى حدود الجمهوريات الروسية ومن ثم زيادة طاقة الخطوط القائمة التي توصل الغاز الروسي الى اوروبا الغربية.

هذا الترتيب يقع ضمن تصورات النظام الدولي الجديد والتعاون المطلوب مع الروس . كما ان الغاز القطري المتوفر يمكن ايصاله بسهولة الى الاراضي الايرانية واستعمال بعضه في العملية المشار اليها، وحينئذ قد تشكل عائدات ضخ الغاز القطري عبر ايران الى روسيا الدافع المناسب لكي تقوم ايران بانشاء خط المياه على اسس لا علاقة لها بمقاييس الجدوى الاقتصادية.

ان الحقل الايراني المكتشف منذ سنوات و المتاخم و المتداخل مع حقل الشمال للغاز

القطري هو الذي انجز اتفاق بصدده مع شركة النفط الفرنسية بنهاية شهر سبتمبر ١٩٩٧ والاتفاق يشمل، اضافة لشركة النفط الفرنسية، شركة الغاز الروسية وشركة النفط الماليزية .

لقد سارعت الولايات المتحدة الى معارضة الخطوة الفرنسية التي استوجبت سنوات من المفاوضات قبل انجازها بعد ترؤس خاتمي الجمهورية الايرانية و تبنيه لسياسة منفتحة على الغرب خاصة اوروبا. و يدعي الاميركيون ان الاتفاق الذي وقع يناهض القوانين المقررة من الكونغرس الاميركي لمناهضة انجاح الدول التي تناصر الارهاب ، و كانت هذه القوانين قد طبقت بنجاح جزئي لحجب استثمارات مكسيكية في كوبا.

عبر رئيس الوزراء الفرنسي عن موقف فرنسا حينما قال ان القوانين الاميركية لا يمكن سريانها على الدول الاخرى ، و بالفعل هناك توجه اميركي لتعميم تشريعات تطال العمل الاقتصادي العالمي و قد تكون مخالفة لتوجهات و تشريعات دول اخرى ، و هذا التوجه له مخاطره على انظمة منظمة التجارة العالمية و قد يطال اي دولة تستهدفها السياسات الاميركية.

الاتفاق الفرنسي – الروسي – الماليزي – الايراني ينص على توظيف ملياري دولار من قبل شركة النفط الفرنسية (توتال) وشركائها في تطوير مكامن الغاز في الحقل الايراني البحري المتاخم و ربما المتداخل مع حقل الشمال القطري . و من الاهمية بمكان ان شركة النفط الفرنسية شريك مهم في المشروع القطري اضافة الى انها الشريك الاساسي في الحقل الايراني و تستطيع ، بالتالي ، العمل على تكامل تطوير الحقلين و ربما ربط بعض طاقة حقل الشمال القطري بشبكة الغاز الايرانية التي تمتد الى روسيا و من ثم بلدان اوروبا الغربية.

لهذه الاسباب يبدو المشروع استراتيجي الاهمية و فرنسا مصرة على تنفيذه

و مستعدة لطلب معونة بلدان السوق المشتركة ، و معلوم ان المانيا تؤيد موقفها ، اما الاميركيون فيجدون في الاتفاق ما يبعث على الخوف من منافسة اوروبية اكيدة و ما ينقص من دورهم في الخليج . لكن انتقادات الاميركيين لم تكن تصعيدية و هم على الارجح لن يفتحوا ازمة مع فرنسا و اوروبا حول هذا العقد.

يبقى من الاسهل انجاز اتفاق واضح ما بين قطر وايران على انتاج وتصدير الغاز بالمشاركة حسب اسس ترضي الفريقين ودون حاجة لانجاز مشروع لمد خط مياه بطول ١٨٠٠ كيلومتر يبدو بوضوح ان اقتصادياته سلبية وان مجمل الدخل القطري سنويا لا يكفي لتغطية اكلاف الفوائد والاهتلاك والصيانة والتشغيل المتعلقة بالخط . و الاتفاق بين ايران وفرنسا يعزز هذا التوجه.

طموحات الشيخ حمد ومخاطره
١٩٧٨-١٩٨٣

خلال شهر مارس ١٩٧٠ تولج الحكم في قطر الحاكم السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني اثر حركة انقلاب على الحاكم الاسبق الذي كان في حينه خارج البلاد في رحلة صيد في ايران. وكان الانقلاب ابيضا لم يسقط فيه ضحايا، وكل ما حصل بنتيجته أن الحكم تحول الى ابن الحاكم الاسبق الذي يتمتع بمقدار من المعرفة والروية يفوق ما كان متوافرا للشيخ احمد الذي نحي.

ورغم أن خليفة بن حمد آل ثاني لم يكن قد حصل على التعليم العالي الا أنه كان وما زال من طينة الرجال الطامحين للمعرفة والمتابعين لشؤون العالم وتطوراته وللتحولات الجارية في المنطقة. والامير الجديد كان يدرك ان السلطات البريطانية التي حكمت بلاده سياسيا في السابق واحكمت قبضتها على اقتصاده، عبر الشركة الحاصلة على امتياز النفط، بوسعها خلق المتاعب في وجهه . لهذا السبب بالذات لم يقبل على اجراء اي تعديلات جذرية على العقد المتعلق بانتاج النفط، بل على العكس اكد نيته استمرار التعاون مع الشركة صاحبة الامتياز، وبادر الى ارسال كبير ابنائه الشيخ حمد بن خليفة للدراسة في انجلترا في كلية ساندهرست العسكرية، وأرسل ابنه الثاني عبد العزيز، الذي كان يصغر أخيه بستة أشهر فقط، لدراسة الاقتصاد في الولايات المتحدة . وفي حين أخفق الابن الاكبر حمد في انهاء دراسته، نجح عبد العزيز في الحصول على بكالوريس في علم الاقتصاد.

اراد الحاكم الجديد لقطر عبر ارسال الشابين الى انجلترا والولايات المتحدة التأكيد على توجهاته الغربية، وفي الوقت ذاته طلب الامير من ولديه اغتراف المعارف وتطوير العلاقات مع كل من انجلترا والولايات المتحدة، لانه كان على اقتناع تام بأن مستقبل دول الخليج مرتبط بالغرب في المكان الاول وبعلاقات حسن الجوار ما بين البلدان الخليجية.

البداية كانت مريحة، لان قطر بلد صغير، ويتمتع بثروة نفطية معقولة والهم الاكبر للامير كان معايشة التطورات بتؤدة، فهو بطبيعته متحفظ، ورغم شبابه - لم يكن بلغ الاربعين من العمر -كان يتصرف تصرف الشيوخ المتعقلين.

و كان الشيخ خليفة، بذكائه الفطري ونباهته الصحراوية، يعتقد ضمنا بأن ثروة بلاده النفطية اكبر مما يقدر خبراء الشركة صاحبة الامتياز، ولهذا السبب بالذات اراد احاطة نفسه بخبراء في مجال النفط والقانون، كما اراد ايجاد قاعدة لعلاقاته في اوروبا الغربية، ووجه انظاره الى مصر للتعاقد مع خبير جيولوجي وآخر قانوني، فأستقطب لقطر الدكتور طاهر الحديدي، وهو صاحب خبرة في علم الجيولوجيا، والدكتور حسن كامل، صاحب خبرة طويلة في القانون . اما بالنسبة لموضوع العلاقات الاوروبية وحساسية هذا الموضوع، فقد شاء الامير تكليف احد اصدقائه المقربين بهذا الدور، فاختار رجلا لبنانيا كان قد اختبر صداقته على مدى سنوات، هو السيد ويليام قازان، الذي تولج دور سفير فوق العادة وممثل شخصي للامير في فرنسا وبلدان اوروبا الغربية.

نهاية العام ١٩٧٣، بل بداية ١٩٧٤، كانت بمثابة مفترق حيوي لقطر، كما لغالبية البلدان النفطية، ذلك ان اسعار النفط ارتفعت من ٢،٢ دولار للبرميل بنهاية سبتمبر ١٩٧٣ الى ١١،٢ دولار للبرميل بنهاية ١٩٧٣، ونتج هذا الارتفاع في حينه عن قرار الدول العربية النفطية، بعد حرب ٥ اكتوبر، حجب الصادرات النفطية عن الولايات

المتحدة وهولندا لتأييدهما لاسرائيل.

قرار حظر التصدير لم يولد في حينه نقصا في الامدادات، لكن تأثيره على مستويات الاسعار نتج عن سببين رئيسيين . السبب الاول ان شركات توزيع النفط رفعت اسعار مشتقاتها ووجدت ان الاسواق تتحمل ذلك، الامر الذي دفعها الى الاستفادة من هذه الفرصة قدر الامكان، وقد اسهم في دفع الشركات في هذا الاتجاه كونها كانت قد اقرت مبدأ المشاركة مع البلدان المنتجة منذ عام ١٩٧٠، حيث اقرت نسبة متصاعدة للمشاركة حتى منتصف عام ١٩٧٥. و في أواسط السبعينات رأت الشركات ان مصلحتها الحقيقية تتمثل في تحقيق اعلى نسبة من الارباح في مجالات التوزيع في اسواق الدول الصناعية، وكانت الشركات تدرك ان اسعار المشتقات اقل من المستويات التي يتقبلها المستهلكون، الامر الذي يسمح برفع هذه الاسعار و تحقيق عوائد ضريبية مجزية لحكومات البلدان المستهلكة و ارباح اوفر للشركات النفطية.

السبب الثاني لارتفاع الاسعار على الشكل المشار اليه من ٢،٢ دولار للبرميل الى ١١،٢ دولار للبرميل تمثل في دور المملكة العربية السعودية في قرارات حجب الصادرات عن الولايات المتحدة وهولندا وتخفيضها بالنسبة لبقية البلدان المستهلكة حتى التوصل الى تسوية لاثار حرب ١٩٧٣. فالملك فيصل كان يعتبر الصديق الاكبر للولايات المتحدة في المنطقة، وصاحب نظرية الاعتدال في مجال السياسة النفطية وصاحب التوجه الغربي في السياسة الخارجية، وكان الملك فيصل معروفا بصلابة مواقفه، وهو الذي اجبر عبد الناصر على الانسحاب من اليمن و وقف في وجه انتشار الشيوعية في المنطقة.

اظهر قبول الملك فيصل قرار حجب الصادرات عن الولايات المتحدة وهولندا، بل حتى مبادرة السعودية في دعم هذه القرارات، للعالم الغربي ان المواقف جدية وان تعديلها لن يتم بسهولة، فتحسست السوق النفطية العالمية تغيرا جذريا وتقبلت اسعارا

للنفط لم يكن يحلم بها اي مراقب قبل بضعة اشهر . وقد عزز القناعات الغربية اقبال بعض الشركات على شراء النفط الخام في مزادات مارستها ايران الشاه وبلغت فيها اسعار البرميل اكثر من ١٧ دولارا.

قطر الصغيرة، المصدرة لـ ٣٠٠ الف برميل يوميا في حينه والقادرة على تصدير ٥٠٠ الف برميل في حال توفر الفرص المؤاتية، شهدت ارتفاعا في مداخيلها من حوالي ٢٤٠ مليون دولار سنويا الى ١،٢ مليار دولار في حال استقرار حجم الصادرات، والى ملياري دولار او اكثر في حال ارتفاع الصادرات الى ٥٠٠ الف برميل في اليوم، وكان هذا الرقم يبدو معقولا في حينه.

تزامنت هذه التطورات مع عودة الابناء الى قطر، دون ان يتمكن كبيرهما ان يتخرج من كلية ساندهرست وحتى لغته الانجليزية بقيت ركيكة، وتخرج ثانيهما من الولايات المتحدة ولو بمعارف محدودة في الاقتصاد والمال، لكن العرف كان يقضي بتوليجهما وزارات هامة. فالعائلة قاعدة الحكم، والامير ينزع نحو قدر من المشاركة في الشورى والممارسة. وكان يدرك ان عليه تحديث اجهزة الدولة، فقد تولج هو منصب الوزير الاول في عهد عمه وبدأ يعمل على تحديث الادارة العامة منذ أواخر الستينات.

قبل نهاية ١٩٧٣ ظهرت فرص تطوير البلد على انها كبيرة، فالاموال التي كانت شحيحة تدفقت بمبالغ كبيرة على قطر عندما كان سكانها الاصليون لا يزيدون على ٦٠ الفا، ومجتمعها لا تشوبه خلافات حادة باستثناء عشرات من المواطنين كانوا يدينون بولائهم الاول للحاكم السابق وانسحبوا ليقيموا في بلدة قريبة من الدوحة، العاصمة.

كان جميع اركان الوزارة التي عينها الامير لتولي ادارة شؤون البلاد، بعد ارتفاع اسعار النفط بسرعة، من أفراد العائلة :الشقيق الاكبر للامير، الشيخ سحيم، تولج وزارة الخارجية، وشقيق آخر تولج وزارة الداخلية، والابنان، حمد وعبد العزيز،

اولجهما الامير مسؤولية وزارات تتناسب مع منهج دراسة كل منهما فتولج حمد وزارة الدفاع، في حين تولج عبد العزيز وزارة المالية والنفط حيث ان دراسته انصبت على هذه المواضيع.

رغم ارتفاع المداخيل بصورة مفاجئة وكبيرة، شاء الامير تسيير شؤون البلاد بهدوء، فلم يقبل على زيادة النفقات بسرعة كما لم يباشر التوظيفات الاستثمارية في الخارج. وموقفه هذا تعارض مع نزعة بعض الوزراء وتضارب بالتأكيد مع منهجية بلدان قريبة مثل امارة ابو ظبي، حيث تعاظمت النفقات بسرعة مذهلة . وكذلك كان الامر في ايران، التي بدأ الشاه يعتبر انها يجب ان تمثل نقطة الثقل الاساسية في المنطقة وان تتولى الاشراف على امن الخليج، ولم يتمنع عن القول والتأكيد بأن ايران ستكون خامس الدول الكبرى الصناعية قبل انقضاء عقد التسعينات.

هذه التوجهات، التي تعززت مع مرور الوقت واستمرار ارتفاع المداخيل النفطية، دفعت بعض الوزراء لمطالبة الامير بزيادة النفقات بسرعة، لكنه ابقى الزيادات السنوية في حدود الـ ٢٠ في المئة، رغم أن نسب الزيادة بلغت احيانا وفي بلدان عديدة ٥٠ او حتى ١٠٠ في المئة. ونتج عن سياسة الامير فائض اخذ يتعاظم، واوجب ان تتخذ قرارات حول اوجه استعماله.

بالطبع، واجهت قطر عروضا كثيرة لتوظيف فوائضها في مشاريع ضخمة، فرفض الامير اغلبها، خاصة منها ما يتعلق بتوسيع المطارات والمرافىء ومصانع الاسمنت، لانه كان يرى ان جميع دول الخليج تفعل ذلك وان المطارات والمرافىء ستصبح اوسع بكثير من حاجة المنطقة . و اكتفى الامير بالتركيز على بضعة صناعات، منها صناعة الاسمدة بالمشاركة مع شركات دانمركية وصناعة الحديد التي شاركت فيها اليابان بنسبة ضئيلة . وكان هدف الامير اكساب القطريين خبرات صناعية واخرى زراعية، رغم المناخ الصحراوي الصعب بالنسبة للزراعة. ولم يتجه الامير نحو تزويد القوات

الحربية بمعدات ثقيلة، فهو كان ولا زال على قناعة بأن قطر، بسبب قلة عدد سكانها، لا يمكنها تجييش قوى ملحوظة، وان وضعها الامني يجب ان يتعزز في المكان الاول بعلاقات حسن الجوار . ولهذا السبب بالذات كان الامير من كبار دعاة التعاون بين دول الخليج، واحتفظ لنفسه بموقع متواضع بين امراء الخليج، مع تطوير علاقة مميزة بالمملكة العربية السعودية التي كان يحترم تفكير ملكها، المرحوم فيصل بن عبد العزيز، ويدرك ان مواردها النفطية الضخمة تعطيها مكانة خاصة، اقليميا ودوليا.

نظرة الامير المؤكدة على ضرورة التطوير بهدوء وروية وعلى الابتعاد عن المغامرات السياسية استمرت مقبولة عند الابناء، في حين تذمر شقيقا الامير من اوجه مختلفة في سياسة الامير . فالشيخ سحيم كان يريد دورا اكبرا لقطر، وكان يسعى لجعل قطر تأخذ بامثولة الكويت في التعاطي مع العالم العربي، اي من خلال استقطاب العرب الى قطر وزيادة المساعدات من قطر للخارج، كما كان الشيخ سحيم يطمح لان يصبح وليا للعهد بعد الشيخ خليفة وقبل اي من اولاده. اما الاخ الثاني المتولج لوزارة الداخلية فقد كان يبدي مقدارا اكبرا من التزمت الديني ويطالب بتشديد العقوبات على المخالفين لاحكام الشريعة، بمن فيهم المتخلفين عن الصلاة ومن يتعاطون الخمرة.

بالمقابل كانت مهمات حمد وعبد العزيز، ولدي الامير المتولجين لوزارتي الدفاع والمالية والنفط، مختلفة الى حد كبير . فحمد الذي تولى وزارة الدفاع وجد بالفعل ان دوره محدود ، فالقوى المسلحة انحصر عددها بالفي جندي، و لا تملك الا بعض المقاتلات النفاثة والقطع البحرية، و دورها العسكري يقتصر على حماية قصر الامير والمطار ومباني الاذاعة والتلفزيون . وبسبب القيود البشرية والسياسية على تطوير الجيش، وجد حمد (الابن الاكبر) ان لديه الكثير من الوقت ليقضيه خارج نطاق عمل الوزارة، فانكب على الرياضة وعرف عنه حبه لممارسة كرة القدم مساء كل يوم . فأصبح، بالاضافة لدوره في وزارة الدفاع، راعي الرياضة والشباب، ووجد لدى القطريين تجاوبا مشجعا لاهتماماته هذه، فأخذ يحس بجذور السلطة المرتبطة

برضاء الشعب وحماسه.

كان حمد بن خليفة يحب الحياة البدوية ويكره الاسفار ولا يريدها فخصص اوقاته للشأن الداخلي، وقلما توجه لخارج قطر ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨، وقد انتقى اعوانه من القطريين في المكان الاول حيث انه اعتبر دوره حساسا بالنسبة للامن القومي، ولم يكن ليطمئن، بصورة خاصة، للبنانيين والفلسطينيين، الذين كانوا يتوافدون للعمل في قطر كفنيين.

عبد العزيز بن خليفة، وزير النفط والمال، وجد نفسه في موقع مخالف تماما لموقع اخيه. فهو من جهة تولى الوزارة التي تستلم جميع الاموال من انتاج وتصدير النفط ومن ثم توزع هذه الاموال على الوزارات المختلفة والديوان الاميري والاحتياطي . و كان الدور المطلوب من عبد العزيز، منذ البداية، يستوجب الانخراط كليا في العمل والتعاطي بصورة مستمرة مع الخارج . وأسباب هذا الاتجاه واضحة، فتسويق النفط هو في اسواق اوروبا واليابان والى حد ما الولايات المتحدة، وتوظيفات الاموال لا بد من ان تشمل عددا من اكبر البنوك العالمية . الى كل ذلك، وجب على الوزير المشاركة في اجتماعات الاوبك (منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط) التي كانت تعقد، في بداية عهده بالوزارة، مرتين في السنة على الاقل في جنيف ومن بعد في فيينا.

وزارة المالية والنفط اوجبت على عبد العزيز السفر باستمرار، كما فرضت عليه الاستعانة بعدد من الخبراء، وكان اتجاهه الاول نحو الخبراء العرب، فأحاط نفسه بخبراء مصريين وفلسطينيين ولبنانيين، كما مهد للتعاون مع مستشارين ماليين غربيين، بريطانيين واميركيين وفرنسيين و غيرهم.

عجلت التطورات النفطية بقيام الشركات النفطية الوطنية التي كان عليها ان تعمل الى حد ما في مجال تقييم الثروات النفطية المتوافرة لكل من بلدان الاوبك . و نشطت قطر في هذا الاتجاه بتشجيع من الامير وقناعة من وزير المال والنفط عبد العزيز،

فأظهرت المسوحات الجيولوجية والآبار الاختبارية ان هنالك احتياطيا نفطيا كبيرا تحت الارض واحتياطيا ضخما من الغاز الطبيعي شمالي شرقي قطر في البحر.

عام ١٩٧٨ كانت الاحصاءات الجيولوجية المتوفرة لقطر عن احتياطي الغاز تؤكد بأن حقل الشمال يعتبر من اكبر حقول الغاز في العالم، لذلك استحوذت قطر على اهتمام دولي يتجاوز بكثير الدور الذي كانت تلعبه في السابق، وقد أسهم في ذلك ارتفاع اسعار النفط ثانية اواخر صيف ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حين تضاعف سعر البرميل ليبلغ ٣٥ دولارا واصبحت صادرات الغاز ، على افتراض استمرار اسعار النفط او ارتفاعها، تعتبر اقتصادية ومجدية.

هكذا دخلت قطر في حلقة الاهتمام والتجاذب الدولي، كما اصبح من الواضح ان لها دورا دوليا في المستقبل يتجاوز المنطلقات التي كان يصر عليها امير البلاد. فالشيخ خليفة، الذي كان يدرك عبء الاهتمام الدولي، ادرك مع توسع المعلومات عن ثروة الغاز ان بلاده لا يمكن ان تبقى خارج نطاق تجاذب المصالح . ففي ذلك الوقت كانت ايران تعمل على انشاء خط ثان لنقل الغاز الطبيعي الى جمهوريات الاتحاد السوفياتي الجنوبية، في حين كان الاتحاد السوفياتي يباحث دول اوروبا الغربية في مد خط غاز ثان من غربي سيبيريا الى المانيا لتسليم كميات اضافية من الغاز الروسي لاهم دول السوق المشتركة، واخصها المانيا وفرنسا وايطاليا، كما ان تطوير غاز غروننجن الهولندي وبرامج تسويقه اصبحت امرا بالغ الاهمية في صناعة النفط العالمية . واقر الهولنديون سياسة محافظة تهدف الى تطوير وتسويق غاز حقلهم الضخم على مدى عشرات السنين والابقاء من بعد على احتياطي يستعمل لدعم حاجات الصناعة في البلد. وسياساتهم هذه انطلقت من مناسبة الغاز للحاجات الصناعية وشروط المحافظة على البيئة في آن.

في هذه الاجواء ووسط توقعات كانت تقول بأن سعر برميل النفط لن يقل

عن ٥٠ دولارا في عقد التسعينات، اصبحت ثروة قطر الهيدروكاربونية غير المستغلة تزيد اضعافا مضاعفة عن جميع التقديرات السابقة لثروة النفط وحدها، وبالتالي وجب على قطر أن تعيد النظر بدورها كدولة منتجة للنفط وقادرة على تصدير الغاز. وبعد ان كانت قطر صغرى الدول المنتجة، ظهر وكأنها يمكن ان تصبح، خلال ٢٠-٢٥ سنة، البلد الرابع في الاهمية في المنطقة، بعد السعودية والعراق وايران، وقبل الكويت وابو ظبي ودبي وسلطنة عمان، علما بأن سكان قطر ومواطنيها لا يتجاوز عددهم، حتى هذا التاريخ، مائة الف مواطن، في حين عدد سكان دبي والكويت وسلطنة عمان اكبر بكثير.

المنافسة الاخوية وابعادها

ارتفاع مداخيل النفط من ٢٤٠ مليون دولار سنويا عام ١٩٧٣ الى مليار ومائتي مليون دولار عام ١٩٧٤ ومن ثم الى ٢،٧ مليار دولار عام ١٩٧٨، اضافة لتوضح الصورة حول الثروة المرتقبة من الغاز، امور اسهمت في تأجيج المنافسة ما بين حمد بن خليفة، وزير الدفاع، واخيه عبد العزيز وزير المالية والنفط.

وكان حمد سمي من قبل والده وليا للعهد، الامر الذي لم يناقشه عبد العزيز، مع توقعه ان يكون هو المختار، لدقة منصبه . و جاء الاعتراض على هذا التعيين من شقيق الامير، الشيخ سحيم، حيث ترك منصبه كوزير للخارجية دون ان يستقيل وبقي ينفق من حساب وزارته دون اية قيود، وكانت مصاريفه تبلغ الـ ١٠٠ مليون ريال (٣٠ مليون دولار) سنويا.

استمر الامير متعايشا مع هذه الظروف وبذل جهودا كبيرة لابقاء الروابط بين ابنيه قائمة، وكان حمد وعبد العزيز قد شيدا قصورا خاصة بهما، وبالتالي اصبحا يعيشان خارج القصر الاميري. لكن حمد، بحكم منصبه، خص بمكاتب في الديوان الاميري واصبح مطلعا على مجريات الامور في القصر وبدأ يأخذ لنفسه دور المشاركة

في القرارات الرئيسية، كل ذلك والامير لا يحتج على هذه المظاهر الواضحة لمحاولة مشاركته السلطة. وسعى ولي العهد لاقامة تحالف مع عمه المتولج شؤون وزارة الداخلية، وبالتالي القضايا الامنية، والتزم واياه بسياسة اسلامية متزمتة تهدف الى تعميم الثقافة الدينية في المدارس والى فصل النساء عن الرجال في حرم الجامعة وتكثيف القيود على استهلاك الخمرة من قبل الاجانب وتصعيب منح اجازات العمل في قطر.

آواخر ١٩٧٨ كانت الموجة الاسلامية في المنطقة تتعزز باضرابات عمال النفط في ايران والمظاهرات ضد الشاه المؤيدة للامام الخميني، فصعد ولي العهد مطالبه واخذ يناقش الامير في القرارات الحيوية، خاصة منها المتعلقة بالنفط والغاز. ووجه الاتهامات لاخيه بالتبذير من جهة وبالتعاون مع خبراء يسعون للاضرار بالمصالح القطرية.

ركزت اتهامات ولي العهد لشقيقه وزير المال والنفط على تملك عبد العزيز لشقق ومنازل في باريس ولندن، وبمخالفات مصرف قطر الوطني في باريس، حيث كان يتولى الادارة رجل بلجيكي يعمل في المكان الاول للشيخ عبد العزيز.

بعد استلام الامام الخميني سدة القيادة في ايران وقرار وزارته الجديدة تخفيض انتاج ايران الى مليوني برميل في اليوم من مستوى بلغ ٦ ملايين برميل صيف ١٩٧٨، اي قبل ستة اشهر، ارتفعت اسعار النفط بقوة، واخذ ولي العهد يطالب باقرار سياسات مؤيدة للمنهج الايراني.

حينئذ انتفض الامير، وابلغ ولي العهد أن موقف قطر مناوىء للسياسة الايرانية، وبأن قطر عليها ان تسعى للتنسيق مع سائر بلدان الخليج العربية النفطية لدرء اخطار الثورة الاسلامية . وطلب الامير من كبير ابنائه الالتزام بخط العائلة والامتناع عن التنديد بشقيقه وزير المال والنفط والابتعاد عن قرارات السياسة النفطية، لكن ولي

العهد قبل فقط بتخفيف اتهاماته لاخيه والعمل من ضمن نطاق العائلة، دون ان يقبل بالابتعاد عن شؤون النفط والغاز مصدر الدخل والنفوذ والقدرة لقطر.

كان على وزير النفط والمال، الشيخ عبد العزيز، ان يعمل على اسس مشابهة لزملائه وزراء نفط دول الاوبك، وقد تأثر الى حد بعيد بالوزير السعودي احمد زكي اليماني ووزير النفط في الكويت الذي كان ينتسب للعائلة الحاكمة عن بعد، وكل من الوزيرين المشار اليهما كان لهما مساعدون اجانب وعرب واملاك في الخارج يقيمون فيها خلال العطلات او يقصدونها لوقت قصير بعد كل اجتماع لمنظمة الاوبك.

فرض ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٩ واتضاح مدى ثروة قطر من الغاز على الشيخ عبد العزيز تعزيز الجهاز الاستشاري والدراسات. بالنسبة لتعزيز كفاءة الجهاز الاستشاري ، وجد الشيخ عبد العزيز نفسه مقيدا بجدول رواتب ومعاشات تقادم عليه العهد ولا يسمح باستقطاب كفاءات عالية المستوى . ولكي يتخطى هذا العائق، عمد الشيخ عبد العزيز الى توفير منح مالية ومكافآت كبيرة لاصحاب الاختصاص كي يستطيع التعاقد معهم واستمالتهم للبقاء في قطر، واصبح الراتب بمثابة الجزء الابسط من التعويضات، في حين ارتفعت تعويضات السفر وقيم المكافآت، و ذهب الشيخ عبد العزيز الى ابعد من ذلك فاسند الى بعض معاونيه مسؤوليات في شركات ساهمت قطر في انشائها في الخارج.

الى كل ذلك، عمد الشيخ عبد العزيز الى اتمام عقود مع شركات استشارية خارجية لانجاز دراسات حول صناعة الغاز واسعار النفط وتطورات الاسواق ومواصفات توسيع المصفاة الصغيرة، التي كانت قائمة وغير كافية حتى لتغطية الحاجات الداخلية، وفي هذا النطاق كان عليه ان يتعاقد حسب الاكلاف العالمية المتعارف عليها. وبما أن الشيخ حمد، ولي العهد، كان منكفئا على نفسه، لا يتعاطى مع الخارج باستثناء مشتريات السلاح، ورغم فداحة اكلاف السلاح واكلاف خبراء

التدريب، فانه كان يعتبر ان المدفوعات لمعاوني الشيخ عبد العزيز، خاصة منها المكافآت وتعويضات التمثيل، تتجاوز بكثير الحدود المقبولة . بل انه ذهب الى ابعد من ذلك وعبر عن رأيه القائل بأن لا حاجة للخبراء الاجانب، فحجم الاحتياطي من الغاز اصبح معروفا، والمطلوب بعد قرار تطويره التعاقد مع الشركات العالمية المختصة لانجاز الاعمال.

و رغم ان الشيخ حمد كان يطالب بتقديم القطريين على غيرهم في مختلف دوائر الحكومة ، فقد وجد ان كبير موظفي قطاع النفط، السيد علي جيده (خريج جامعات انجلترا وصاحب خبرة لا بأس بها) يجب ان يسرح ليحل محله احد المقربين له شخصيا، رغم ان هذا الشخص، الشيخ راشد، لم يكن يتمتع بالخبرة والمعرفة المطلوبة. وقد استمر الشيخ حمد في اصراره حتى تمكن من تسريح علي الجيدة الذي ينتمي لعائلة تجارية قوية انما غير مؤيدة لمطامح الشيخ. وبعد ان حل الشيخ راشد محل علي الجيدة، ارتكب الشيخ راشد اخطاءا ومخالفات فادحة ولم يبق في منصبه لاكثر من سنتين، ومع كل ذلك استمر الشيخ حمد في انتقاداته لاخيه وفي محاولته السيطرة على قطاع النفط والغاز.

النجاح الاولي للعراق في دخول ايران واحتلال مواقع هامة فيها اواخر صيف ١٩٨٠وحتى ربيع ١٩٨١، اوجب على ولي العهد الاحتراز و التحفظ في تصاريحه ومواقفه، فتوقف في تلك الفترة عن الاستمرار في المطالبة بدعم الاصوليين والثورة الاسلامية في ايران.

كانت دعوات ولي العهد تلك للالتصاق بالاصوليين وباهداف الثورة الاسلامية المعلنة في ايران قد اصبحت معروفة في قطر وشكلت الى حد ما قاعدة لنظرة سياسية جديدة في البلد، ومما ساعد على هذا الامر اغتيال الملك فيصل، وقد كان للعاهل السعودي تأثير كبير على تفكير امير البلاد، وكان الامير قد شارك الملك

فيصل تخوفه من جميع الحركات والاحزاب القائمة على التعصب و التي تفسر الدين على هواها.

ادى غياب الملك فيصل الى فراغ على صعيد القيادة الفكرية السياسية في الخليج. وحث وصول الاصوليون الى السلطة في ايران قادة الخليج الى التفكير في مجالات التعاون في ما بينهم. وقد قام امير قطر بدور مميز في هذا الاطار وانشأ مجلس التعاون الخليجي ليكون، بحد ذاته، اطارا للتعاون بين دول الخليج المنتجة للنفط وغير القادرة على تطوير جيوش جرارة، كجيش العراق مثلا، و قد فرض قيام مجلس التعاون الخليجي مقدارا اكبر من التشاور بين اعضائه (البحرين، الكويت، السعودية، قطر، اتحاد الامارات، وسلطنة عمان). وبالنسبة لقطر خصوصا، اوجب على قيادتها الانفتاح الى حد اكبر على البحرين في ما يخص المفاوضات حول خلافات تتعلق بالسلطة على جزر صغيرة واقعة بين البلدين.

خلال الفترة الاولى لقيام مجلس التعاون الخليجي، كان الاتجاه السائد لدى جميع الاعضاء يتمثل بضرورة اعتماد سياسات هادئة والابتعاد عن الانحياز الى اي من طرفي الحرب في الخليج ومطالبتهما بانهاء النزاع في اقرب وقت كي لا تصبح المنطقة بكاملها معرضة للتجاذب الدولي . وقد تخوف القادة الخليجيون، خلال الفترة المشار اليها، من حرب العراق وايران ومن الدخول السوفياتي الى افغانستان والتورط في شؤون حرب افغانستان من قبل الباكستان وايران.

و كانت الفترة حتى نهاية ١٩٨٢ تقريبا بمثابة فترة البحث عن موقع، ان في منطقة الخليج او في العالم . وكانت ايضا، بالنسبة للشيخ حمد، فترة البحث عن موقعه في الحكم، فأخذ يعمل على صعيدين لتقوية موقعه الشخصي. فبدأ يعزز جهاز مكتبه بالشباب القطري من جهة ، و يثابر على حضور جميع مؤتمرات قمة دول مجلس التعاون من جهة اخرى طمعا في توطيد علاقاته مع القادة والتعرف الى مفاتيح

السلطة في بلدان الخليج.

و على الصعيد العربي ، خارج منطقة الخليج، وجه الشيخ حمد انتباهه الى المملكة المغربية وملكها المنتسب الى سلالة النبي (صلعم) والمتولج لدور قيادي في المؤتمر الاسلامي الدولي، فزار المغرب اكثر من مرة واصبح من اصحاب الاملاك في ذلك البلد. كما انه كان يدعو دوما، في قطر و على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، الى تخصيص المغرب بمساعدات كبيرة.

فترة الترقب والتقرب من حكام المنطقة شارفت على النهاية مع بداية عام ١٩٨٣، ففي ذلك التاريخ كانت مسيرة الحرب العراقية الايرانية قد تحولت لصالح ايران على ما كان يبدو . واخذت اسعار النفط بالهبوط وكذلك معدلات الفوائد على الاحتياطي، كما ظهرت بوادر عجز في ميزانية قطر بعد عشر ميزانيات مكنت قطر من تحقيق فائضا بلغ في حينه ٦ مليارات دولار ، او ما يعادل احتياطيا متوسطه ١٠٠ الف دولار لكل قطري يمكن القطريين نظريا ان يعيشوا على فوائد احتياطهم المتراكم حتى دون ان يعملوا.

هذه التطورات مهدت لتحفيز الشيخ حمد نحو بدء تنفيذ مخططه الهادف الى تعزيز موقعه والابتعاد عن الصف المعتدل ومقاربة مبادىء الثورة الاسلامية وتبني سياسة التقشف الداخلي من اجل تخفيف الاعتماد على الاجانب، وخاصة منهم اللبنانيين والفلسطينيين. ورغم ان الفلسطينيين كانوا يحتلون مواقع حساسة في الادارة الحكومية، استفاد ولي العهد من تشتت وضعهم في لبنان واخراجهم من بيروت في ايلول ١٩٨٢، بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان، لينقض عليهم واحدا بعد الآخر، باستثناء احد كبار الموظفين، سعيد المسحال، الذي كان مسؤولا عن مركز الانماء الصناعي والذي حرص على تنمية علاقة وطيدة مع ولي العهد.

اضافة للهجوم على الفلسطينيين، الذين فقدوا موقعهم الاعلامي في بيروت

وظهروا ضعفاء وغير قادرين على الاستمرار، خاصة بعد ظهور خلافات قوية مع سوريا، هاجم الشيخ حمد كل لبناني يعمل في قطر على مستوى مسؤول واخذ يهاجم اللبنانيين من منطق يصعب فهمه، فهو من جهة كان يقول : «ان اللبنانيين تسببوا في هزيمة الفلسطينيين، » ومن جهة اخرى كان يقول، لقد اصبح لبنان محتلا من اسرائيل، وخارج حلقة العالم العربي، والمسيحيون فيه ساندوا اسرائيل . فلنتخلص من جميع هؤلاء في بلدنا.»

هكذا اراد الشيخ حمد ، بشحطة قلم في نهاية ١٩٨٢ ، الغاء الدور الفلسطيني والدور اللبناني في قطر. وفي دهاليز الحكم والحكومة، هدد الشيخ حمد بأن يلجأ للشعب مباشرة في حال التصدي لمطالبه من قبل اخوته او اعمامه، او حتى والده الامير، وطالب باصرار بتبني وجهة نظر ايران حول اصولية الحكم، واشار لزملائه الوزراء ان هكذا موقف يبعد اي خطر ايراني من جهة. ويرد ، من جهة اخرى، مطالبة العراق بالمساعدة المادية التي كانت بدأت تظهر بقوة بعد ان استنفذت الحرب (من سبتمبر ١٩٨٠ وحتى نهاية ١٩٨٢) غالبية الاحتياطي المالي للعراق.

الى كل ذلك، وتعزيزا لموقفه ومطالبه، تذرع الشيخ حمد بالتقشف للتخلص من اللبنانيين والفلسطينيين، وفي الوقت ذاته حاول القاء اللوم بصدد هبوط اسعار النفط والواردات المالية من التصدير على شقيقه الشيخ عبد العزيز وعلى مدير شؤون النفط في قطر حينذاك السيد علي الجيده.

و قد كانت الاصولية الاسلامية وتعميم مبادىء الدين في مجالات الدولة ، واخراج وابعاد المؤثرين في الحكم وشؤون تسييره من الفلسطينيين واللبنانيين، وحجب المساعدات عن العراق، و التقشف، وتقزيم صلاحيات وزير النفط والمال، اساس منطلقات و تصرفات الشيخ حمد بن خليفة في آوائل عام ١٩٨٣.

في ذلك الوقت ، اعتبر الشيخ حمد ان لبنان قد انتهى، واعتبر ان منظمة التحرير

الفلسطينية خسرت زخمها بعد انتقالها الى تونس وبعد خصام معظم فصائلها مع سوريا. واعتبر ايضا ان العراق سيخسر الحرب مع ايران ولا يجوز الاستمرار في دعمه ماديا لا من قبل قطر ولا من قبل بلدان مجلس التعاون الخليجي (وكان يجد صدى لتفكيره هذا في امارة دبي وسلطنة عمان) ، كما اعتبر التقشف امرا بديهيا بعد تحول حساب الميزانية من الفائض الى العجز نتيجة استمرار تدني اسعار النفط . و رأى الشيخ حمد ان منهاج التقشف يبرر بحد ذاته الاستغناء عن جميع الغرباء غير المرغوب فيهم من قبله.

بكلام آخر، ادى التردي في وضع العراق عسكريا عام ١٩٨٣ والانسحاب الفلسطيني من لبنان والاحتلال الاسرائيلي لاغلبية الاراضي اللبنانية الى اطلاق النوايا المبيتة في نفس الشيخ حمد .

كان اتخاذ الشيخ حمد مواقف مخالفة لسياسات قطر الخارجية و الانمائية مؤشرا على ان الشيخ حمد بدأ حملته لاحتلال موقع قيادي في صياغة وتنفيذ السياسات العليا في بلده. ومع أن هذا الميل تجلى في السابق وردعه عنه امير البلاد الذي ابقى له دور المشاركة في صياغة السياسات دون ان يعطيه دورا اساسيا في التنفيذ الذي بقي من صلاحيات الامير الاساسية، فان الموقف المستجد لولي العهد يمثل تحديا لسلطة والده، فقد اراد ان يستغل التوقيت لصالحه وشعر بأنه على قاب قوسين من النجاح او ادنى، لكن آمال ولي العهد تبخرت مرة ثانية، كما تسببت في زيادة حقده على والده واخيه وتمسكه بشراسة بالاصولية ، و كان قد تلقن درسا دفعه نحو تكديس الاموال لاغراضه الخاصة، الامر الذي كان يأخذه على الشيخ عبد العزيز.

الانكفاء داخليا والتوسع خارجيا

حين شن ولي العهد ، في مطلع ١٩٨٣ ، حملته للمشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات العليا وتقريب قطر من خط الاصوليين في ايران، كان يظن ان تحول الحرب لصالح ايران سيمهد للقبول بالسياسات التي ينادي بها، و لكن الشيخ حمد اخطأ التقدير فبلدان الخليج الاعضاء في مجلس التعاون تولدت لديهم قناعة بان الحرب العراقية-الايرانية مستمرة وان التراجع العراقي لا يعني الانكسار في الحرب وان الدول الغربية لم تعد خائفة من انتشار الحرب وتوسع آثارها وتهديدها المباشر لامدادات النفط الى الدول المستوردة.

على العكس تماما، اصبح واضحا ان الدمار الكبير الذي حل بالبلدين المتحاربين يوجب عليهما السعي لزيادة صادراتهما من اجل تمويل حاجات الحرب و حاجات السلام . وكانت احتياطيات كل من البلدين من المال قد نفذت واصبحت حاجة كل منهما للاقتراض شديدة، وقد اتخذ العالم الغربي موقف المتفرج من الحرب مع الالتزام بمنع اي من الفريقين عن اجتياح الآخر، وكان باديا ان ايران قد تكون قادرة على ذلك ، لكن الدول الغربية الكبرى لم تكن على استعداد للسماح للثورة الايرانية بالامتداد.

و عليه ، استمر القصف والغارات ما بين البلدين مما اضطر كلا من العراق وايران الى تقديم حسومات على مبيعات النفط في وقت بدأت تظهر فيه بوضوح نتائج

الاحتراز في استهلاك النفط في العالم الغربي، فلم يعد هنالك من خوف من نقص الامدادات وتأزم اوضاع الاقتصاد الغربي، واسهمت الامدادات الوفيرة والاسعار المنخفضة في كبح التضخم في الغرب، وبدأ الاقتصاد الاميركي ينمو بسرعة وتبعته اقتصاديات دول اوروبية، كالمانيا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا، فأصبحت حرب الخليج هامشية التأثير على السياسات العالمية وبعيدة عن فرض تغيرات جذرية في هذا النطاق.

ادى احتلال المسجد الحرام في مكة المكرمة الى زيادة التخوف من الاصوليين وممارساتهم، مما اضطر المملكة العربية السعودية الى الاستعانة بقوى غير عادية لانهاء هذه العملية . وتبين من بعد ان المنفذين كانوا متأثرين بالمد الاصولي في ايران، ورافق ذلك قيام مظاهرات للشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة عالجتها السلطات السعودية بحزم، و ثم تبعتها مظاهرات و اعمال شغب قام بها الحجاج الايرانيون فأحس السعوديون، وهم اصحاب التأثير الاكبر في قطر، ان مخاطر الاصوليين تفرض عليهم مناصرة العراق وكبح المحاولات الاصولية في كافة بلدان الخليج النفطية.

كان من الطبيعي في هذا الجو المشحون ان تقرر دول الخليج العربية الغنية مساندة العراق ماديا، وهذا ما حدث بالفعل وتحددت حصة قطر في صندوق الدعم المطلوب دون اية مشاورات فعلية . شارك في تمويل الصندوق المملكة العربية السعودية و الكويت، ومن ثم اتحاد الامارات وقطر . واستثنيت البحرين وسلطنة عمان من هذه المبادرة لان مواردهما لا تسمح لهما بذلك . وقد وجد الشيخ حمد نفسه مستفردا في مطالباته واضطر للانكفاء، لكنه استمر يطالب باقرار سياسات مالية تقشفية وتسريح كبار المسؤولين والنافذين من الفلسطينيين واللبنانيين.

واجه ولي العهد انتكاسة في مجال الصناعة التي كان يرغب في تطويرها وزيادة

عدد العاملين فيها، وتجلى ذلك بصورة خاصة في مصنع الحديد والصلب الذي انشيء بمشاركة يابانية بسيطة تبلغ نسبتها ١٥ في المئة . كان هنالك حوالي ٥٠ قطريا تدربوا في اليابان وعادوا للمشاركة في انجاح هذه الصناعة، ولكن سرعان ما بدأوا يتركون وظائفهم للعمل في القطاع الخاص، و لم يبق منهم سوى ثمانية . ومع ان المصنع استطاع، بالكفاءة اليابانية، انتاج الطاقة المرجوة (٤٠٠ الف طن في السنة) لكن الاكلاف بقيت اعلى من المردود خاصة عند احتساب قيمة الغاز المستعمل في الانتاج والذي لم يدخل في الحساب.

ازاء الاحداث والتطورات في المنطقة والانتكاسة الصناعية، وجه ولي العهد جهوده نحو اكتساب قاعدة مالية له و امتلاك عقارات في الخارج، رغم انه كان شديد الانتقاد للعمليات التي قام بها شقيقه وزير المال ان في لندن او في باريس . وكي لا تظهر هذه التوجهات بوضوح حصر الشيخ حمد استثماراته الخارجية في يد اجنبي بلجيكي وفتح له حسابا كبيرا لدى بنك سوسيته جنرال في اللوكسمبورج.

و كانت بداية مشترياته قصرا في روما دفع ثمنه ما لا يقل عن ٥ ملايين دولار، وثم اشترى قصرا كبيرا في الريف البلجيكي مع آلاف الدونمات المخصصة للصيد، ووفر لقصريه عددا كبيرا من الموظفين والخدم، واقتنى اسطولا من السيارات في ايطاليا وبلجيكا . و كان ابسط طراز من سياراته، البالغ عددها العشرات، المرسيدس من طراز ٥٠٠ .

عام ١٩٨٥ قرر الامير بناء قصر على هضبة مشرفة على مدينة كان الفرنسية في المنطقة التي تسمى سوبر كان، فما كان من ولي العهد الا ان ابدى رغبته في قصر متاخم لا يقل فخامة عن قصر والده، فكان له ما اراد ولم يكتف بذلك بل ابتاع لنفسه ايضا قصرا في قرية غراس الجميلة المختصة بانتاج العطور وتبلغ مساحة حديقة القصر ٢٥ الف متر مربع.

كل هذا جرى وولي العهد يطالب بالتقشف بينما بلغت توظيفاته العقارية في الخارج في ذلك الحين اكثر من ٥٠ مليون دولار مع انه يكاد لا يقضي اكثر من شهر في السنة خارج قطر . ومن اجل ادارة قصوره وصيانة سياراته وحراسة ممتلكاته، اصبح لولي العهد جيش صغير من الموظفين لا يقل عددهم عن الـ ٦٠ كان ينفق عليهم سنويا حوالي ٥ ملايين دولار . ومن اجل الاطمئنان الى قدرته على المحافظة على املاكه الشاسعة، رفع حساباته لدى سوسيته جنرال في اللوكسمبورج، حيث تسري السرية المصرفية، الى اكثر من ١٠٠ مليون دولار.

اما داخل قطر فلم يبخل ولي العهد على تلبية حاجاته المترفة رغم سياسات التقشف، لم يعد قصره يتسع له فبنت الدوائر الفنية في الديوان الاميري قصرا شاسعا له، يفوق عدد حرسه والعاملين فيه الـ ١٠٠ عاملا . وحينما اشترى يختا اكبر من يخته الاول الذي كان من نوع «ريفا» بطول ١٥ مترا، وجد ان الميناء السياحي الصغير المتاخم لفندق الخليج، حيث تعود ربط يخته، لا يستوعب اليخت الجديد فوسع الميناء وخصص منطقة كاملة منه لمراكبه ويخوته . وبعد اليخت الجديد كان لا بد من يختين اضافيين اكبر واغلى من اليخوت السابقة . واستطرادا في التعبير عن حبه للبحر، اوصى ولي العهد على يخت كبير في ايطاليا، ووضع هذا اليخت بتصرفه في جنوبي فرنسا، وهو بطول ٥٤ مترا من صنع CRN ايطاليا، و اصبح طاقم اليخوت وحده يضم حوالي ٤٠ موظفا . هكذا اصبح لدى ولي العهد، عدا عن الحرس ، ما يقارب الـ ١٧٠موظفا في منازله في قطر والخارج وعلى يخوته . كل ذلك وسياسته هي التقشف.

حامل لواء الاصولية والتقشف، السامح لنفسه بانفاق عشرات ملايين الدولارات والمختزن لاكثر من مائة مليون دولار في حساب شخصي، حمد بن خليفة ولي عهد قطر، انتعشت آماله من جديد حينما توصل الايرانيون اواخر ١٩٨٥ الى تشديد

الحصار على مدينة البصرة ومن بعد الى السيطرة عليها عام ١٩٨٦، فوجد الفرصة مناسبة من جديد للمطالبة بتوجيه الحكم نحو مساندة المنهجية الاصولية في قطر، وسعى لذلك بتوثيق العلاقات مع عمه احمد المسؤول عن شؤون الامن، وحاول التباحث مع عمه الآخر المعتكف عن الحكم الشيخ سحيم بهدف استيضاح موقفه من خطوة يصبح بعدها الشيخ حمد اميرا لقطر، والشيخ سحيم وليا للعهد، فلقي لدى عمه هذا ردة فعل قوية على هذا التصور اوجبت عليه التروي.

بالمقابل، حققت الضغوط التقشفية الموجهة ضد الفلسطينيين واللبنانيين قسطا ملحوظا من النجاح، حيث تسببت في استقالة سعيد المسحال، الفلسطيني، من منصبه كرئيس لمركز الاتحاد الصناعي، واستقالة هشام القدومي، المستشار الفني للامير، من منصبه الحساس، وكذلك استقالة عبد القادر القاضي من منصبه الاساسي في وزارة المال، و مدحت عبد اللطيف من منصبه كمدير لمكتب وزير المال والنفط، الشيخ عبد العزيز بن خليفة .كما منعت ممارسات ولي العهد وزير النفط من التعاقد مع الدكتور محسن الخليل، اللبناني، الذي اصبح من بعد مستشارا في وكالة التمويل الدولية ، واخيرا استقال الدكتور اكرم حمادة اللبناني من منصبه كمدير لحافظة اموال البنك المركزي القطري، وذلك بعد خدمة ٨ سنوات وتدريب لطاقم من القطريين على تولج مهمات ادارة هذه الاموال.

ولم يكتف الشيخ حمد بابتعاد الاشخاص المعنيين عن قطر بل واصل حملاته على البعض منهم، لكنه واجه معارضة شديدة داخلية وخارجية لدى محاولة التعرض للفلسطينيين او التعريض بهم . فهشام القدومي هو ابن عم فاروق القدومي، صاحب الموقع والسلطة في منظمة التحرير، لذلك لم يبق لدى ولي العهد من يصب عليه غضبه سوى اللبنانيين، فأخذ يندد بالدور الذي قاموا به وطالب والده الامير بعدم التعاون مع اي لبناني او فلسطيني في المستقبل.

الضغط على القطريين

بعد ان فشل حمد بن خليفة في تحويل سياسة البلد نحو الاصولية الدينية لان مواقف الكويت والسعودية ضمن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي حالت دون ذلك، و بعد ان اتضحت مواقف الدول الكبرى الرافضة لتوسيع نطاق الثورة الاسلامية، ركز ولي العهد جهوده، كما ذكرنا، على احراج الفلسطينيين واللبنانيين في المواقع الحساسة بهدف اخراجهم، فكان له ما اراد ما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٨. والسبب الرئيسي لنجاحه هو احساس غير القطريين بأنهم لا يستطيعون حماية حقوقهم في قطر، كما ان المعيشة في البلد غير براقة، والذين لديهم اولاد تجاوزوا سن المدارس الابتدائية كانوا يفضلون ادخال اولادهم الى ثانويات خارج قطر.

النجاح الجزئي في احراج و اخراج غير القطريين من اصحاب المواقع المؤثرة لم يثن ولي العهد عن جهود احراج القطريين الذين لا يلتزمون بخطه السياسي . وحيث ان طموح ولي العهد كان، ولا يزال، السيطرة على زمام امور الحكم، فقد ركز هجومه على القطريين الذين يشكلون دعائم نظام والده الامير وشقيقه وزير المال .لقد اراد الشيخ حمد من مهاجمة القطريين المشار اليهم اضعاف دور والده من جهة، ودور شقيقه وزير المال من جهة اخرى . بكلام آخر اراد الشيخ حمد ازالة دور مدير مكتب الامير ووزير الاعلام في الوقت ذاته، عيسى غانم الكواري، وابعاد المدير العام لشؤون النفط والمسؤول عن شركة قطر الوطنية للبترول السيد علي الجيدة، وكان يدرك ان غياب عيسى الكواري عن مكتب الامير يؤدي الى بلبلة شؤون الحكم، وان ابعاد علي الجيدة يلغي خبرة مستفيضة في شؤون النفط . ومع ان الكواري والجيدة من القطريين البارزين ، و رغم ان ولي العهد يدعي الحرص على حصر الوظائف الهامة بالقطريين، فقد اخذ عليهما استقلالهما في الرأي وابتعادهما عن سياساته واهدافه.

عيسى غانم الكواري شاب قطري من عامة الشعب يتمتع بذكاء خارق وشخصية

محببة، استطاع الحصول على منحة جامعية فدرس العلوم السياسية في الجامعة الاميركية في بيروت، وتخرج آواخر الستينات، وحظي بتقدير زملائه واساتذته. وحين عودته الى قطر تعاقد مع شركة شل حيث عمل لمدة سنتين في الشركة. وحين تولج الامير السلطة، اراد ان يكون له معاون تنفيذي يشرف على سير الاعمال في الديوان الاميري، فطلب من عيسى الكواري تولج هذا الدور، وسرعان ما ادرك الامير ان هذا الشاب مقتدر ونبيه ومخلص، فاختاره ليكون وزيرا للاعلام اضافة لدوره كمدير لمكتب الامير، واصبح عيسى الكواري هو المشرف على تهيئة جداول اعمال مجلس الوزراء، والمستشار الاول للامير، والمنفذ الرئيسي لرغباته.

التزام عيسى الكواري بخدمة الامير وقربه من الحاكم ابعداه عن ولي العهد . ثم ان الكواري بعيد عن الاصولية وان لم يكن بعيدا عن التدين، وحينما تيقن ولي العهد ان عيسى الكواري لن يأخذ بالنهج الاصولي ، اخذ يهاجمه دون هوادة، واتهمه بالثراء واستغلال السلطة، وسرعان ما ظهر ان هذه الاتهامات باطلة . و شن ولي العهد هجوما على الكواري من خلال برامج التلفزيون معتبرا انها لا تولي الشروط الدينية ما تستحقه من اهتمام.

رغم كل ذلك استمر امير البلاد في تمسكه بعيسى الكواري وعبر عن ارتياحه لتصرفاته واخلاقه و اسند اليه مهمات اضافية ان في مجال انشاء الجامعة القطرية، او في عضوية مجلس ادارة شركة النفط الوطنية.

تجاه تجاهل الامير لرغبات ولي العهد بالنسبة لعيسى الكواري، اخذ ولي العهد على نفسه مهمة مضايقة الكواري بهدف احراجه واخراجه، لكن وزير الاعلام ومدير مكتب الامير تسلح بالصبر وبثقة الامير وبقي مواجها لجميع التهجمات دون استكانة، و اذ فشلت محاولات ولي العهد في انتزاع ثقة الامير بعيسى الكواري بلغ حنق ولي العهد حده الاقصى، وظهر هذا الامر بعد حادث تحرش بعض افراد العائلة الحاكمة

بوزير الاعلام و قيام ولي العهد بفسح المجال امام المعتدين بالسفر الى الخارج تحت رعايته وحمايته.

لقد اراد المتحرشون التعرض لوزير الاعلام وحتى تعريض حياته للخطر، فقد حاولوا دخول باب مرآب منزله بالقوة، وحينما بقي الباب مقفلا في وجههم اطلقوا النيران من رشاشات على باب المرآب وهددوا الوزير وعائلته باعلى صوتهم. ورغم ذلك سمح ولي العهد للمتحرشين بالوزير بالسفر وحال دون دخولهم السجن، واستمر هؤلاء في تهديدهم للوزير وهم في الخارج.

كان علي الجيدة طريدة اسهل لولي العهد، فهو قطري درس في انجلترا وتمتع بخبرة طويلة في شؤون النفط واصبح من بين ٥ او ٦ مشاركين دائمين في مؤتمرات الاوبك ممن يفهمون عناصر صناعة النفط الدولية . لكن «مشكلة» علي الجيدة انه ينتسب الى عائلة لا تلتقي اهدافها مع اهداف ولي العهد، وهي في الوقت ذاته عائلة تعمل في الحقل التجاري منذ عشرات السنين، لذلك كان من السهل على ولي العهد ان يدعي بأن علي الجيدة يحابي مصالح عائلته في مجال عقود الانشاءات النفطية والدراسات والابحاث المتعلقة بالغاز.

ورغم ان تشابك المصالح التجارية و السياسية امر شبه عادي في دول الخليج، لان الثروة هي للدولة، فهي تنال ريع ثمن البترول ومن ثم تخصص الانفاق لمختلف المشاريع، اخذ ولي العهد على علي الجيدة ان عائلته، بل شركة اخيه، قد حظيت بتمثيل متعاقدين لانجاز مشاريع انشائية نفطية، كتوسيع المصفاة، او دراسات حول غاز حقل الشمال كما كان الوضع بالنسبة لشركة فلور.

لم يتمتع علي الجيدة بحماية قوية لشخصه كما تمتع عيسى الكواري، كما أن طبيعة تكوينه لم تكن تسمح له بتقبل الضغوط بصبر طويل، فعيل صبره واستقال، وحل محله الشيخ راشد ، احد الشبان القطريين المقربين من ولي العهد و الذي تولى رئاسة

مجلس الغاز المكلف بدراسة تطوير انتاج غاز حقل الشمال . لكن الشيخ راشد اظهر رغبة سريعة وواضحة في الحصول على منافع من عمله، فلم يستمر في منصبه طويلا بل اقيل قبل انقضاء سنتين على تكليفه مهماته.

النتيجة كانت ان شركة قطر الوطنية للنفط اصبحت شبه مشلولة فتأخرت القرارات بصدد مشروع الغاز حتى ان مشروعا لنقل الغاز بالانابيب من قطر للكويت كان بالامكان انجازه وتحقيق مردود مقبول لقطر لم يتم لقلة خبرة المشرفين الجدد على حقل الغاز مما افسح في المجال امام الاتفاق بين العراق والكويت على هذا المشروع، فأنجز العقد وانجز المشروع، واخذت الكويت تتمون بالغاز العراقي . كل ذلك وقرارات تطوير غاز حقل الشمال تنتقل من رف الى رف، ومن مسؤول الى آخر، وولي العهد يسعى للسيطرة على قطاع الغاز والنفط، ووزير المال والنفط منشغل بحماية نفسه من مهاجمات اخيه، والبلد يمر في مرحلة انتظار عقيم، ولا قناعة لدى اهله بقدرة الدولة على التنفيذ بعد تبديد الكثير من الفرص الكبرى.

العودة للهدف السياسي

حينما احتلت القوات الايرانية ميناء البصرة العراقي واصبحت جاهزة لتحقيق تقدم سريع في عمق البلاد، استعاد الشيخ حمد حماسه للاصولية التي كان طواها تحت وطأة الاعتراضات السعودية والكويتية وتجاه المواقف المعلنة للدول الغربية الكبرى من انتشار الثورة الاسلامية.

تجاوز ولي العهد جميع العوامل المهدئة لطموحاته بعد الانتصار الايراني وقرر من جديد الاندفاع نحو الامساك بزمام السلطة ، مما دفعه الى التفكير بالاقدام على عمل عسكري يظهر قوة تصميمه وقدراته كوزير للدفاع.

البحث عن انجاز عسكري لقطر لم يكن سهلا، فالجيش القطري لا يزيد عدده

على الالفين، وقدرة قطر على الاعمال العسكرية محدودة، وكذلك طموحاتها، والامير كان دوما يؤكد لابنائه ووزرائه ان قدرة قطر تتمثل بالروية وعلاقات حسن الجوار. ومع ان الامير يتخذ موقفا تفاوضيا صلبا من السيطرة على جزر تقع ما بين قطر والبحرين، الا انه كان دوما يبدى استعداده للحوار وحتى للتحكيم الاقليمي او الدولي حول حقوق كل من البلدين في هذه الجزر.

تصور ولي العهد، في غياب والده عن قطر، ان تثبيت مطالب قطر بالجزر عبر عمل عسكري امر يستقطب حماس المواطنين، وقدر ان نجاح عملية كهذه سيفرض على الامير ان يتقبل الواقع وان يوسع دور ولي العهد في الحكم.

وكانت مسرحية الهجوم بالمروحيات والزوارق المسلحة على جزيرة فشة الدبل التي ادت الى توقيف ٦ فنيين اجانب كانوا يعملون ضمن فريق هندسي يشرف على تنفيذ انشاء الجسر الذي يربط شرقي المملكة العربية السعودية بالبحرين، وتسبب عمل ولي العهد في غضب السعوديين الذين احتجوا على هذا التصرف لدى الامير الشيخ خليفة مما اثار غضب الامير على عمل ولي العهد، وقد انصب غضبه كحمم النار . و اوفدت السعودية مبعوثا رفيع المستوى الى قطر سلم الامير رسالة من الملك فهد تدعو الى اطلاق الموقفين فورا وتشير الى امكانية قطع العلاقات بين البلدين رغم انها علاقات وثيقة و قديمة .التقى المبعوث السعودي بولي العهد القطري وعنفه على عمله المتسرع واتهمه بالصبيانية وهدده بقطع العلاقات ومعارضة السعودية لتوليجه الحكم في المستقبل.

ردة الفعل هذه صعقت ولي العهد فقدم الاعتذارات الى المملكة وتوسل رضاء والده وسارع الى اطلاق الموقوفين مع الاعتذار، واتخذ لنفسه منهجا هادئا ومهادنا وابتعد عن ممارسة وسائل الضغط التي كان يستعملها وحاول الاطمئنان الى استمراره في ولايته.

خلال تلك الفترة وجهت الولايات المتحدة وبريطانيا سفنا عسكرية متطورة لحماية نقل النفط في الخليج، وكانت الهجمات على الناقلات وهي في عرض مياه الخليج تتم بواسطة زوارق صغيرة ايرانية مجهزة بأسلحة خفيفة انما كافية لايقاع الاضرار بالناقلات . ومن بعد ظهرت الالغام في الخليج وقد تم توقيف سفينة ايرانية تزرع الالغام واقتادها الاميركيون الى البحرين.

الحراسة لقوافل الناقلات من قبل الاسطول الاميركي والبريطاني عززت موقع المعتدلين في الخليج، فتقوى مركز كل من الكويت والسعودية، واصبح اي موقف مساند للثورة الاسلامية يبدو وكأنه موقف مساند لاعمال تخريب الملاحة في الخليج. و حافظ ولي عهد قطر على هدوئه وابتعاده عن المطالبة بالتقرب من الاصولية وبقي على هذا الموقف بضعة أشهر.

صيف ١٩٨٨ توقفت حرب الخليج، وكان العراق قد حقق انتصارا كبيرا في اخراج الايرانيين من البصرة خلال ساعات قليلة من القتال الشرس، واستطاعت القوات العراقية من جديد دخول الاراضي الايرانية، وأحكمت سيطرتها على الحدود العراقية وتمكنت من انتزاع زمام المبادرة من الايرانيين.

هذه التطورات كان لها انعكاس قوي على مطامح الاصوليين ومطالبهم وقد ظهرت هذه المطامح بأنها على انحسار، واخذت ايران تسعى للتقرب من بقية دول العالم ورأب الصدع الذي اصاب علاقاتها الدولية نتيجة اعمال التخريب في عواصم عالمية، وزرع الالغام في الخليج. وحتى فبراير ١٩٨٩ كانت ايران تبدو وكأنها تسعى لارضاء الرأي العام العالمي وتؤكد على ابتعادها عن الحرب وخوض اية مغامرة قتالية في الخليج او خارجه.

اصاب الشيخ حمد احباط من فشل ايران في المحافظة على زمام المبادرة في حرب الخليج، واصبح يحس بضعف في قاعدته السياسية . كل ما استطاع الاطمئنان

اليه تمثل بنجاحه في احراج واخراج عدد من الفلسطينيين واللبنانيين الذين احتلوا مواقع حساسة في قطر.

استمرت فترة الاحساس بالفشل والانتظار حتى تحين فرص مناسبة بالنسبة لولي العهد بعد توقف حرب الخليج، وحتى بعد سحب وحدات الاساطيل الاجنبية التي تولجت حماية الملاحة في الخليج في وجه الهجمات الايرانية . ولو استطاعت ايران بالفعل تحسين علاقاتها الخارجية وتحويل صورتها الى صورة مسالمة، لاستمر الشيخ حمد في الانتظار الهادىء.

انما في الواقع، حدث شيء ما بعد شهرين اذ استعادت ايران حماسها الثوري، واجبرت رموز الانفتاح على الاستقالة، و اخذ خط الثورة الاسلامية المتشدد يقوى من جديد، و احتفظت ايران لنفسها بدور المبادرة ضد كتاب سلمان رشدي (الآيات الشيطانية) فظهرت وكأنها الدولة الاولى المعنية بشؤون المسلمين . ولا شك ان الموقف الايراني كان، على الصعيد الاعلامي بالنسبة للعالم الاسلامي، بمثابة ضربة معلم.

التحرك الايراني الجديد والنفس الاسلامي المتقوي والغياب العسكري الغربي عن المنطقة، امور اسهمت في تحريك طموحات ولي العهد من جديد . وعلى ما يبدو، بدأ حمد بن خليفة تحركا يهدف لاضعاف سلطات والده، ولتسلم مقاليد وزارة المالية والنفط بصورة نهائية ، وان تمكن من فعل ذلك يطبق يده على الحكم ويخضع شؤون الدولة لنظرته الضيقة.

ان قطر صغيرة الحجم وضئيلة عدد السكان، لكنها بلد هام في حلقة مجلس التعاون الخليجي، واي تحول في سلطة الدولة يقرب الاصوليين من الحكم امر يزعزع قواعد متعددة في مجلس التعاون . وبالتالي فان تحرك ولي العهد القطري يجب ان يجابه بموقف متشدد في دول مجلس التعاون . و بات يتعين على امير قطر، الذي يتمتع بالشعبية الاساسية في بلده وببعد النظر، ان يتجاوز اعتبارات الابوة وان يقيد

صلاحيات ولي العهد حفاظا على قطر اولا، و على التناسق في حلقة دول مجلس التعاون الخليجي . واذا لم يحدث ذلك، فهنالك خطر حقيقي على قطر وعلى دول مجلس التعاون من طموح حمد بن خليفة، ولي العهد الاصولي والمتعنت و الرابض بانتظار فرصة للانقضاض على الحكم.

شد الحبال واتفاق ١٩٩٤

بدءا من ١٩٩٢، قرر الاميركيون الضغط على قطر للحصول على قاعدة جوية والتواجد في البلد وتولج دور اوسع وأكثر تأثيرا بالنسبة لمستقبل تطوير وتصدير الغاز القطري.

وجب على الاميركيين التعويض عن الزمن الفائت فهم رفضوا في السبعينات المشاركة في مشاريع الغاز علما بأن الشيخ خليفة بن حمد، امير البلاد حينذاك، رغب في ايجاد توازن ما بين الشركات العالمية، فعمدت قطر الى الاتصال بشركة «أسو» التي رفضت حتى التباحث حول المشاركة في تطوير غاز الشمال . و مع بداية عقد التسعينات، كانت شركة موبيل قد حصلت على حصة صغيرة انما قابلة للتوسيع في مشروع تطوير الغاز في حقل الشمال.

قبل نهاية الثمانينات كان ولي العهد قد احكم قبضته على شؤون النفط والغاز، كما ذكرنا سابقا، وتولى شؤون الوزارة شقيقه محمد الذي كان مساعدا له في وزارة الدفاع بعد «تطفيش» الشيخ عبد العزيز وزير النفط والمال عند أوائل السبعينات، وعملية ايلاج الشيخ محمد شؤون الوزارة تسهلت بتواجد عبد الله العطيه الذي عمل كسكرتير للوزارة على مدى سنوات، وكان يبلغ الشيخ حمد بكل شاردة وواردة رغم أن ولائه يفترض ان يكون لوزيره الشيخ عبد العزيز، وحيث أن عبد الله العطيه، وهو من عائلة

والدة الشيخ حمد، قدم خدمات عديدة لولي العهد، أولجه ولي العهد وزارة النفط بعد تنحية والده صيف ١٩٩٥ وتأليف وزارة جديدة.

انتهج الشيخ حمد سياسة اقصاء معاوني الشيخ عبد العزيز ثم اعاد تقريبهم بعد اقصاء الشيخ عبد العزيز شرط الافضاء اليه بكل ما يعلمون عن اعمال وهفوات شقيقه الذي كان منافسا له.

لم يكن عبد الله العطيه المثل الوحيد على نهج ولي العهد، فقد كان هناك لبناني مقرب من الشيخ عبد العزيز اسمه ريشار هرموش استقدم الى قطر لتعليم الشيخ عبد العزيز اللغة الفرنسية، وبما انه كان شابا قريبا من عمر الشيخ عبد العزيز وصاحب. اختصاص بعلم النفس استطاع التقرب من الوزير وتمكن من توسيع دوره بحيث اصبح أواخر السبعينات بمثابة امين سر الوزير والمدقق في حساباته، وحينما شاء ولي العهد تشديد الخناق على شقيقه في الثمانينات، اتهم ريشار هرموش بالتصرف بأكثر من ٢٠ مليون دولار وطالب بملاحقته . فعمد هرموش الى السفر الى الولايات المتحدة حيث اقام في ولاية اريزونا وعمل على تحقيق مشروع سياحي، وبعد ان ابعد ولي العهد شقيقه عبد العزيز عن وزارة النفط والمال اتصل بهرموش ووعده باسقاط اية ملاحقات ضده ان هو قبل العمل معه ويسر له معرفة استثمارات شقيقه المبعد.

تحققت هذه النتيجة وعاد ريشار هرموش أوائل التسعينات ليعمل لولي العهد، وبعد قيام ولي العهد باستلام الحكم، كلف ريشار هرموش شراء اراض له في منطقة عاليه في لبنان، حيث كان يصطاف والده، بمساحة ٩٠ الف متر مربع .واليوم ريشار هرموش لا يتردد في القول بأنه يعمل لحساب الشيخ حمد في لبنان وهو يسافر الى قطر برعاية وضيافة الديوان الاميري.

خلال حرب الخليج ، وحتى قبلها ، توثقت علاقة ولي العهد بالشيخ حمد بن جاسم، شقيق والدة الشيخ عبد الله شقيق ولي العهد الذي تولى شؤون وزارة النفط

بدلا من الشيخ عبد العزيز، والشيخ حمد بن جاسم تاجر ومقاول وقد برهن عن قدرته على تحقيق الارباح السريعة في عدة صفقات منها صفقة انجزها لحسابه وحساب ولي العهد خلال حرب الخليج.

ابان حرب الخليج وتعاظم الخوف من استعمال العراق لاسلحة كيماوية، اقترح الشيخ حمد بن جاسم شراء كمامات واقية من الغاز، فوافق ولي العهد على ذلك وتمت عملية شراء كمية ٢٠ الف قناع واق من فرنسا بالتعاون مع جان بول سوليه الفرنسي وبلغ سعر كل كمامة او قناع ١٢٥ دولارا، وقد باع الشيخ حمد بن جاسم هذه الكمامات لوزارة الدفاع التي كان يرأسها الشيخ حمد بن خليفة – ولي العهد حينذاك – بسعر ١٢٥٠ دولارا لكل قناع، وبالتالي تحقق ربح عن العملية بلغ مقداره ٢٢،٥ مليون دولار.

شطارة الشيخ حمد بن جاسم تجلت ايضا في تضخيم اكلاف عقد انشاء قصر جديد لولي العهد، وكانت هذه القضية من الامور التي تسببت في خلاف مع الامير الشيخ خليفة، فالقصر كما اشرنا رصد له ٧٠٠ مليون ريال (٢٠٠ مليون دولار تقريبا)، وكان المبلغ من ضمن مخصصات الموازنة، لكن تكاليفه تجاوزت الـ ١٧٠٠ مليون ريال (٥٠٠ مليون دولار تقريبا).

توثيق علاقة الشيخ حمد بن جاسم بولي العهد تزامن مع ازدياد اهتمام الولايات المتحدة بموضوع الغاز القطري ونهج ولي العهد في التعامل مع ايران والانفتاح عليها . ومع تزايد الضغط الاميركي على قطر للابتعاد عن ايران والانفتاح على التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، اقنع حمد بن جاسم ولي العهد بتكليفه مهمة التقارب مع الاميركيين . وقد بدأ حمد بن جاسم مساعي التقارب في قطر فزار الولايات المتحدة اكثر من مرة حيث حصل على تمثيل شركة انرون الاميركية المختصة بالغاز في ما يخص محاولة دخول هذه الشركة مجال تطوير حقل الشمال.

الشيخ حمد بن جاسم اعتمد كثيرا في محاولاته التقرب من الاميركيين على

استاذ لمادة شؤون الشرق الاوسط في جامعة جورج تاون هو فؤاد عجمي، والدكتور عجمي معروف بمواقفه المعادية لايران والمطالبة بتوثيق التعاون مع اسرائيل، وقد عمل ولا يزال مستشارا سياسيا لشركة انرون.

ابلغ الاميركيون حمد بن جاسم انهم معارضون لنهج الشيخ حمد (ولي العهد) المتمثل بالتقارب من ايران، وانهم يريدون من الشيخ حمد، اذا هو شاء التعاون معهم، القيام باربع خطوات بصورة متتابعة وهي:

- الابتعاد عن مغازلة ايران والتخلي عن اتفاق المياه والغاز الموقع بالاحرف الاولى في اكتوبر من عام ١٩٩١ والابتعاد عن العراق والتوقف عن المطالبة باسقاط العقوبات المقررة من منظمة الامم المتحدة ومجلس الامن.

- موافقة قطر على انشاء قاعدة جوية عسكرية اميركية وتأمين مساكن لـ ٧٠٠٠ اميركي من رجال ونساء سلاح الطيران الاميركي. وعلى سبيل المقارنة، تتراوح اكلاف المنشآت السكنية للاميركيين بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون دولار، اي اقل من كلفة انهاء قصر الشيخ حمد.

- اعطاء شركة انرون دورا اساسيا في تطوير موارد غاز الشمال.

- موافقة قطر على توجه شركة انرون نحو عقد اتفاق تزويد اسرائيل بالغاز القطري.

وحيث أن حمد بن جاسم تعهد للاميركيين بانهاء جميع التعهدات المشار اليها شرط موافقتهم على تولج ولي العهد السلطة، طالب الاميركيون بتسليم حمد بن جاسم مسؤولية وزارة الخارجية للتأكد من ان رجلهم سيكون في موقع المسؤولية حين توقيع الاتفاقات.

تمكن ولي العهد، الذي وافق على التزامات قطر تجاه الاميركيين، من اقناع والده باسناد وزارة الخارجية الى حمدبن جاسم عام ١٩٩٤. ولم يكن الامير ملما بالالتزامات التي قبلها ولي العهد وبالاتصالات التي بدأها مع الاسرائيليين عبر شركة انرون بتشجيع ومؤازرة الدكتور فؤاد عجمي.

بدأت خطوات ارضاء الاميركيين بابتعاد تدريجي عن ايران وتخل عن المطالبة بالغاء الحظر على العراق وكان ولي العهد قد طالب بالغاء الحظر كموقف اعتراضي على التواجد الاميركي خلال حرب الخليج ومباشرة بعدها.

من ثم اجتمع حمد بن جاسم، بتكليف من ولي العهد ومعرفته ، بوزير خارجية اسرائيل للمرة الاولى في الولايات المتحدة ومن بعد في انجلترا، وخلال الاجتماعين وضعت مواصفات الاتفاق بين قطر وشركة انرون من جهة وشركة انرون واسرائيل من جهة اخرى من اجل تصدير ما يعادل مليوني طن في السنة من الغاز القطري الى اسرائيل . وهذه كمية ملحوظة وتساوي نسبة ٣٣ في المئة من عقد التصدير الموقع مع اليابانيين والذي بدأ تنفيذه عام ١٩٩٧.

افترض المخطط للتصدير عند البداية ضخ الغاز عبر خط انابيب يمر في السعودية بموازاة خط التابلاين ثم يتشعب نحو العقبة ويصبح بالامكان تموين اسرائيل والاردن وربما الكيان الفلسطيني عبره ، وقد تعهدت الولايات المتحدة باقناع السعودية بالسماح بانشاء هذا الخط . ازاء الرفض السعودي - ما لم يكن هناك اتفاق سلام نهائي ما بين سوريا ولبنان واسرائيل - وضعت مخططات لتصدير الغاز بعد تسييله، لكن هذا المشروع الذي لخصناه سابقا يبقى البديل المكلف للمشروع الاسهل عبر السعودية.

طالب القطريون عند انفتاحهم على اسرائيل الاميركيين بتأمين حماية فعالة لهم اذا ظهر رد فعل عسكري من ايران سواء بالنسبة لهذا التقرب او بالنسبة لنقض الاتفاق

الموقع بالاحرف الاولى بين قطر وايران خريف ١٩٩١.

التزم الاميركيون الدفاع عن قطر في حال تأمين قاعدة جوية لهم في الدوحة او قربها ومنشآت السكن والصيانة المطلوبة للقوى المفترض تواجدها في قاعدة تحتوي على الاقل خمسين قاذفة ومقاتلة نفاثة، وهذا ما التزم به ولي العهد ونفذه. الاميركيون تواجدوا في قطر عسكريا منذ يناير ١٩٩٥، وبالتالي اصبح التواجد الاميركي متكاملا من الكويت وحدود العراق شمالا الى البحرين فقطر المتاخمة للامارات، ومن ثم في سلطنة عمان خاصة في جزيرة مصيرة الواقعة على مدخل الخليج العربي والتي تحتوي قواعد جوية وبحرية اميركية.

التواجد الاميركي في قطر، الذي احكم السيطرة العسكرية الاميركية على طول امتداد بلدان الخليج من العراق وحتى سلطنة عمان، واجه ايران بحاجز عسكري يمنعها من التحرك خليجيا كما واجه الحركات المعارضة في البلدان الخليجية بقبضة حديدية يمكن وضعها بتصرف اي من الحكام تجاه المعارضين شرط التزام الحاكم بالاهداف الاستراتيجية الاميركية، والموقف القطري اعطى اكثر من ذلك بكثير للاسباب التالية.

وفرت السيطرة على الغاز القطري ، بعد التمنع عن المشاركة في تطويره في السبعينات للاميركيين ، منفعة اقتصادية واستراتيجية هامة لان قدرتهم على التحكم بأسعار وكميات النفط، نتيجة تواجدهم في أهم بلدان الخليج وقدرتهم على عزل العراق، تعززت في المدى الطويل بالسيطرة على اغنى حقول الغاز في المنطقة . والغاز كما اشرنا يتجاوز في اهميته المستقبلية، ولاسباب بيئية وتسعيرية، اهمية النفط. وقطر تحتوي ٣٥ في المئة من غاز الخليج وتستطيع تصدير ١٢ مليون طن من الغاز سنويا اضافة لـ ٢٠٠ الف برميل يوميا من مكثفات الغاز (اي المشتقات النفطية الانقى والاعلى ثمنا) لمدة مائة سنة، والدخل المقدر من هذه العمليات بأسعار اليوم يساوي

٣،٥ مليار دولار في السنة ولن يقل عن ٥ مليارات دولار سنويا مع حلول العام ٢٠٠٢ عام تصدير الغاز السائل الى اسرائيل ان اقتضى الامر انتظار ذلك التاريخ.

قطر التي يسكنها ١٠٠ الف قطري و ٢٠٠ الف اجنبي وافد للعمل والتي تستضيف ٧٠٠٠ جندي اميركي هي تحت السيطرة الاميركية كليا، ان تجاه التحركات الايرانية او في وجه اية حركات وطنية، وقد أصبحت قطر بمثابة المحمية الاميركية الصغيرة بمساحتها وعدد سكانها والغنية بمواردها من الغاز المتركزة في البحر قبالة ايران.

السيطرة على احتياطي الغاز في قطر من قبل الاميركيين وعلى منافذ تصديره تعني القدرة على التحكم بنسبة ملحوظة بكميات الغاز القابلة لدخول الاسواق العالمية. ان منع ربط صادرات الغاز من قطر بشبكات التصدير الايرانية الى روسيا واوروبا امر يضعف القدرة الاوروبية على التصدي للولايات المتحدة وتحويل صادرات الغاز ، وخاصة بواسطة الانابيب بسبب الضغط الاميركي المتزايد على السعودية ، الى اسرائيل والاردن والكيان الفلسطيني يزيد من اعتماد جميع هذه الكيانات على المشيئة الاميركية ويمكن ان يمهد، في حال اعطاء اسرائيل كميات اكبر من الغاز القطري بأسعار متدنية، الى تخفيض المعونة الاميركية لاسرائيل . ويرجح ان تصبح قطر المصدر الجزئي للمعونة التي تعطى لاسرائيل من الولايات المتحدة، ومعلوم ان صادرات اسرائيل من الكيماويات والبتروكيماويات تزيد على ١،٥ مليار دولار سنويا. كما وان توفر كميات كبيرة من الغاز من قطر امر يمكن اسرائيل من مضاعفة انتاجها وصادراتها دون تعريض البيئة للمخاطر لان لقيم الغاز انظف بكثير من مشتقات النفط التي كانت تستوردها اسرائيل اصلا من ايران.

الحماية الاميركية ارتهنت ولي العهد للمشيئة الاميركية وقد اعطي كل تأكيد على أن حريته بالتصرف بالاموال ستكون مطلقة . اما حمد بن جاسم، وزير خارجية ولي العهد– الامير الجديد – فقد اقنعه بأن كل ما هو ممكن الحصول عليه من الاميركيين

هو الحماية شرط المشاركة في منافع الغاز الاقتصادية والاستراتيجية.

وقد اوضحنا الزوايا الاقتصادية والاستراتيجية للهيمنة الاميركية على قطر واحتياطيها من الغاز وبقي ان نعرض بايجاز لاهمية اقامة علاقات بين قطر واسرائيل حتى قبل توقيع اتفاقات سلام مع سوريا ولبنان واقرار دول الخليج اسقاط احكام المقاطعة العربية.

ساهمت دول الخليج بأجمعها في دعم حركة التحرر الفلسطينية وأفسحت مجالات العمل واسعة للفلسطينيين الذين كانوا في غالبيتهم المطلقة من العناصر البناءة، واستمرت هذه الوضعية قائمة حتى انتصار الثورة الايرانية ومحاولة تقرب ياسر عرفات منها وتعاظم مخاوف اهل الخليج من ايران، ومن ثم انخفضت نسبة الحماس للقضية الفلسطينية بعد احتلال العراق للكويت وموقف القيادة الفلسطينية المؤيد ضمنا للاحتلال . ومع كل ذلك، ولان اهل الخليج اكتسبوا استقلالهم واختمارهم السياسي والقضية الفلسطينية شاغلهم الشاغل، لا زال هنالك تردد لدى بعض دول الخليج ازاء الانفتاح على اسرائيل . والمثل الواضح يتجلى في السعودية التي، رغم علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة والتقارب الذي حصل خلال حرب الخليج الثانية درءا لمخاطر صدام حسين، استمرت في التمنع عن الانفتاح على اسرائيل والتعامل معها حتى انهاء اتفاقات سلام عادلة مع سوريا ولبنان.

الاميركيون يعتبرون هذا الموقف السعودي مبالغا في التحفظ وهم يشيرون الى ان الفلسطينيين والاردنيين، المعنيين بالخلاف مع اسرائيل اكثر من غيرهم، عقدوا اتفاقات سلام . وبالتالي يطالب الاميركيون العرب جميعا باسقاط احكام المقاطعة العربية وتطبيع العلاقات مع اسرائيل دون تأخير.

الموقف السعودي المستمر في رفض التطبيع، قبل السلام العادل، والرافض لتأسيس بنك للانماء في الشرق الاوسط تشارك اسرائيل في هيئته التأسيسية، ومن

ثم في مجلس ادارته، يغيظ الاميركيين ويمنع العديد من دول الخليج العربي عن المباشرة بالتطبيع حتى لو كانت راغبة فيه فعلا كما يتبين مثلا من موقف سلطنة عمان التي باشرت تعاونا تقنيا مع اسرائيل في شؤون تحلية المياه والزراعة.

أفضل سبيل لكسر جمود دول الخليج العربي تجاه اسرائيل هو ادخال قطر الى مجال التعاون مع اسرائيل من الباب الواسع . فقطر كانت الدولة الراعية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي تأمينا لتعاون دول الخليج العربية ازاء مخاطر الثورة الاسلامية، وقطر كانت دوما من الدول الاقرب الى السعودية، الدولة العربية الاهم في الخليج، وقطر كانت الدولة الابعد عن التأثر بالسياسات الاميركية في السابق، فكيف اذا انقلب الوضع كليا واصبحت قطر مرتبطة بعقد كبير الاهمية لمدة ٢٥-٣٠ سنة مع اسرائيل وبواسطة شركة اميركية؟

هذا السناريو الذي كان يبدو قبل ٥ سنوات من سناريوهات الافلام الخيالية اصبح حقيقة واقعة على الارض، ومهد لاطلاق هذا السناريو نجاح الاميركيين في السيطرة على موارد وخيارات دول الخليج بعد التحالف لاخراج العراق من الكويت، وقد تم وضع السيناريو بتعاون وثيق ما بين وزارة الخارجية الاميركية وحمد بن جاسم، مبعوث ولي العهد القطري، وشيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل.

وقد رفع الستار عن المسرحية القاسية في ٢٨ يونيو ١٩٩٥ حينما استلب الشيخ حمد بن خليفة الحكم من والده وحصل على الاعتراف الاميركي بحكمه قبل انقضاء ذلك اليوم كما حصل بعد ذلك ، وبضغط اميركي كبير، على اعتراف من ملك السعودية. وفي غمرة الانتماء الجديد للحماية الاميركية، فات الشيخ حمد ان يخبر شركاءه في اتفاق دمشق - مصر وسوريا - المتعهدتان حماية دول الخليج عما حدث ولماذا حدث.

تأثيرات سياسات قطر الجديدة

ان نهج الحكم الجديد في قطر المتمثل في المكان الاول بتوجهات وارتباطات الشيخ حمد بن خليفة ووزير خارجيته والتي يمكن تلخيصها بالانفتاح على اسرائيل والانضواء الى الحماية الاميركية والابتعاد عن دول اتفاق دمشق، نتجت عنه مفاعيل وتأثيرات ظهرت معالمها قبل انقضاء سنة على تولي الامير الجديد قيادة البلاد.

ان قراءة هذه التأثيرات في المدى القصير تعطي صورة عما هو متوقع في المدى الطويل ، وفي كلا الحالين ، الامر الواضح أن المصلحة العربية أصيبت بأضرار غير بسيطة من التحولات الجارية في قطر، وللتوضيح لا بد من استعراض بعض جوانب التأثيرات.

العلاقة مع اسرائيل

اراد الاسرائيليون منذ سنوات اختراق حصار المقاطعة العربية وركزوا جهودهم بصورة خاصة على منطقة الخليج ، حيث أن بلدان المنطقة لم تكن في حالة حرب واقعية مع اسرائيل وهي بلدان غنية بموارد النفط والغاز و لديها موارد مالية ملحوظة.

و قد وفرت دول الخليج، وخاصة السعودية والكويت والامارات، الدعم المادي لدول

المجابهة على سنوات . و كان الاسرائيليون يعلمون أن استعدادات حرب ١٩٧٣ جرى التحضير لها بدعم مالي من الدول المشار اليها اعلاه . وخلال حرب تحرير الكويت ، حينما أعلن اتفاق دمشق ، تخوف الاسرائيليون من توثيق علاقات دول الخليج مع سوريا في المكان الاول لان مصر، الطرف غير الخليجي الآخر ما بين دول اعلان دمشق ، كانت قد عقدت اتفاقية سلام مع اسرائيل دون أن ينتج عن الاتفاق تفاعل تعاوني واسع ما بين البلدين.

تركزت الجهود الاسرائيلية على الاعضاء الاقل ثروة وحماسة للتضامن العربي اي على البحرين وقطر وسلطنة عمان ، وحيث أن كلا من سلطنة عمان والبحرين تحتويان قواعد اميركية (بحرية في الاولى وجوية في الثانية)، وكي لا تتعارض الجهود الاسرائيلية مع المصالح الاميركية ، ركز الاسرائيليون على اختراق صف دول الخليج عن طريق قطر . ومن أسباب انتقاء قطر لعملية الاختراق كونها بلد صغير انما بلد متمتع بثروة ضخمة من الغاز يمكن تطويرها وتوفير قسط منها لمنطقة شرقي المتوسط عبر اسرائيل.

و قد تكثفت زيارات وفود رجال الاعمال والمسؤولين الاسرائيليين منذ ثلاث سنوات وكانت قطر تستقبل الوافدين بغطاء من ولي العهد حينذاك الشيخ حمد وبتشجيع من قريبه جاسم بن جبر الذي أصبح وزيرا للخارجية قبل بداية ١٩٩٥، وشارك في تشجيع زيارات الاسرائيليين وتقصياتهم الاخوان فؤاد واحمد عجمي وهما لبنانيان أصبحا اميركيين منذ سنوات.

و اسفرت الزيارات عن انفتاح على التعاون الفني والامني والتجاري وتركزت الابحاث على موضوع الغاز وامكانات تصديره الى اسرائيل، ومن ثم تتوجت المساعي بعقد اتفاق ما بين حكومة قطر وشركة أنرون الاميركية لتصدير ٢-٣ مليون طن سنويا من الغاز الى منطقة شرقي المتوسط بما فيها اسرائيل . وكان من المعلوم أن الهدف

الرئيسي من الاتفاق تصدير الغاز لاسرائيل، ولهذا السبب بالذات وقع الاتفاق القطري مع الشركة الاميركية عند نهاية مؤتمر عمان في اواخر تشرين الاول ١٩٩٥ وكان الهدف من المؤتمر تعزيز التعاون الاقتصادي ما بين دول المنطقة واسرائيل.

بعد استقرار الحكم في ايدي الشيخ حمد في قطر وتعزيز القدرات الاميركية عبر تواجد ٧٠٠٠ جندي وجندية من سلاح الجو الاميركي في الدوحة وتوقيع العقد المبدئي ما بين قطر واسرائيل ، بدأ الاسرائيليون يصعدون حملتهم لتطبيع العلاقات في أسرع وقت . وعلى الرغم من انفتاح الشيخ حمد على قضية التطبيع وحماسة وزير خارجيته وجد حمد الجو غير مؤات وبدأ يؤخر توقيع اتفاقية النقل الجوي التي تؤدي في حال اقرارها الى تطبيع العلاقات بين البلدين لان حقوق النقل الجوي محصورة بالحكومات واعطاؤها يعني الاعتراف المتبادل.

مقابل التأخير ومن اجل حث قطر على توسيع التعاون ، لجأ الاسرائيليون الى التشكيك بامكانية نجاح مشروع تصدير الغاز القطري الى اسرائيل بعد تسييله في قطر وشحنه بالناقلات الخاصة الى العقبة ومن ثم اعادة الغاز السائل الى طبيعته وضخه للاستعمال المنزلي في اسرائيل.

برز الموقف الاسرائيلي المتردد في عدد من المظاهر لاسباب تكتيكية واخرى استراتيجية . اول مظهر للتردد برز من اقوال بل تصريحات وزير الطاقة الاسرائيلي، فقد قال أن حاجات اسرائيل من الغاز يمكن تغطيتها بشكل أفضل وبكلفة أقل من مستوردات الغاز عبر خط للانابيب يجري انجازه بين مصر واسرائيل من قبل شركة ايني الايطالية، ومن ثم اكد الوزير الاسرائيلي أن مشروع امداد اسرائيل بالغاز القطري بعد تسييله وشحنه ومن ثم خزنه واعادة الغاز السائل الى طبيعته عملية تستوجب ٧ سنوات على الاقل وبكلفة تفوق الملياري دولار، وقد شكك الوزير الاسرائيلي بقدرة قطر او الشركة الاميركية المعنية على توفير الاموال المطلوبة لتنفيذ

المشروع.

الكلام حول تفضيل الامدادات من مصر لاسرائيل بواسطة خط انابيب اكثر من امدادات الغاز السائل صحيح، فخط الانابيب ينتهي انجازه خلال سنتين والخسارة من تصدير الغاز على هذا الشكل محدودة ، في حين انها تبلغ نسبة ١٥ في المئة في حال اعتماد عملية التسييل، كما أن التمويل للخط من مصر متوفر من قبل الشركة الايطالية . اضافة الى جميع هذه الاعتبارات ، هناك نوع من المنافسة بين الاردن واسرائيل على اقامة منشآت استقبال الغاز القطري في ميناء العقبة - هل تكون المنشآت على الجانب الاردني ام الاسرائيلي؟

مقابل هذه الاعتبارات التكتيكية والاقتصادية من الواضح أن افضل وسيلة لتصدير الغاز القطري الى شرقي المتوسط تتمثل في انشاء خط غاز ضخم يمر عبر السعودية ومن ثم يتفرع نحو الاردن واسرائيل ولبنان ويمتد عبر سوريا نحو تركيا، وثروة قطر من الغاز وافرة الى حد يسمح بانشاء هكذا خط تكون وفوراته ملحوظة وينقل كميات قد توازي ١٥ مليون طن من الغاز سنويا فيكون هذا الخط في الشرق الاوسط مماثلا في نتائجه لخط الغاز الممتد من روسيا الى دول اوروبا الغربية والذي يغذي المانيا وايطاليا وفرنسا وبلجيكا بنسبة ملحوظة من حاجاتها.

عملية انشاء خط لنقل الغاز القطري حتى تركيا طرحت منذ فترة طويلة والاعتبارات التي أخرت العملية كانت سياسية في المكان الاول . فالسعودية لديها من الامس تجارب غير مشجعة ، فبعد سماحها للعراق بانشاء خط لتصدير النفط متصل بالخطوط السعودية، بحيث أصبح من الممكن تحميل النفط العراقي على الشاطيء الغربي للمملكة ، عانت من تصرفات القيادة العراقية واحتلال العراق للكويت ومن ثم تهديده للمملكة الامر الذي حث على قيام جبهة التحالف لاخراج القوات العراقية من الكويت.

بالطبع ، قطر لا تمثل خطرا على السعودية لكن الموافقة السعودية على انشاء خط للغاز القطري يسمح بتسليمه لدول شرقي المتوسط هي رهن بتطور العلاقات القطرية-السعودية وتقدم مسيرة السلام في المنطقة، وليس هناك من شك بأن خطا لتصدير الغاز يعبر السعودية وسوريا ويمون اسرائيل والاردن ولبنان والكيان الفلسطيني وتركيا يمكن أن يفيد جميع بلدان المنطقة، لكن عملية انجاز هذا الخط ترتهن بأمور متعددة من أهمها انجاز اتفاقية السلام ما بين سوريا واسرائيل ولبنان واسرائيل، والاتفاق على الخطوط العريضة لتخصيص كل من هذه البلدان بصناعات بتروكيماوية تعتمد الغاز الطبيعي كلقيم أساسي في عملية التصنيع.

تريد اسرائيل تحقيق انشاء الخط المشار اليه أعلاه وهي تتملص من ارتباط استيراد الغاز القطري السائل لانها تدرك أن اكلاف عملية التسييل وانجاز الناقلات باهظة وربما أهم من ذلك ، تستوجب انقضاء ٧-٩ سنوات، واسرائيل مستعجلة على التطبيع والبديل المتمثل في خط ضخم يمون بضعة بلدان في آن واحد يؤدي الى اشتباك المصالح وتكاملها ، واسرائيل تعتبر انها تتمتع بالسبق التكنولوجي الذي يؤهلها لاستقطاب الاستثمارات الصناعية الرئيسية للمصانع التحويلية التي تنشأ لتحويل الغاز الى الاسمدة والبتروكيماويات . وجدير بالذكر، كما اشرنا سابقا ، أن اسرائيل تصدر منتجات بتروكيماوية بمئات ملايين الدولارات سنويا.

هذا الهدف الاستراتيجي سيبقى الشغل الشاغل في العلاقة القطرية-الاسرائيلية، والخط العتيد لا تغني عنه امدادات الغاز المصري ، فموارد الغاز المصرية غير وافرة لتأمين امدادات ضخمة على مدى عقود، على العكس من وضع الغاز في قطر الذي تكفي كمياته لامدادات وافرة على مدى ٥٠ سنة على الاقل.

العائق الاول في وجه اسرائيل هو الموقف السعودي والموقف السوري، فالسعوديون يرفضون التطبيع قبل انجاز اتفاقات سلام مع سوريا، والمفاوض السوري لن يقبل

البحث في مشاريع تعاونية اقتصادية قبل الاتفاق على مبدأ الانسحاب الكامل من الجولان والترتيبات الامنية . وفي انتظار تحقق هذه النتائج لن تنجز اسرائيل اتفاقا لاستيراد الغاز القطري السائل، وهي مطمئنة الى استمرار العلاقة مع قطر لان امير قطر الجديد ملتزم بالانفتاح المتوسع على التعاون مع اسرائيل مهما حاول تأخير عقود التعاون في مجالات مختلفة، كما انه اصبح مرتهن كليا للادارة الاميركية والنفوذ الاميركي المدعوم بالوجود العسكري في قطر.

شركة انرون الاميركية التي شكلت صلة الوصل بين انتاج قطر من الغاز وامكانات السوق الاسرائيلي استشعرت التوجهات الاسرائيلية . وحيث ان الشركة تجارية وتسعى الى الربح ، توجهت نحو ايجاد حل في حال تأخر عملية السلام وامكانات اقامة خط عبر السعودية يتشعب جنوبا الى العقبة سواء على الجانب الاسرائيلي او الاردني او هو يتصل بشبكات لتوزيع الغاز على المنازل والمصانع يمكن اقامتها في البلدين.

الخيار الوقائي الذي لجأت اليه الشركة كان اقامة شركة لخزن وتوزيع الغاز في الاردن مع مجموعة من المستثمرين الاردنيين والفلسطينيين وقد كلفت شركة أنرون شركة اردنية استثمارية وضع دراسة انشاء هكذا شركة برأسمال ثلاثماية مليون دولار والعمل جار على انجاز الدراسة وقد برزت نوايا الاستثمار في الشركة لدى عدد من كبار رجال الاعمال الاردنيين والفلسطينيين.

في الوقت ذاته، وحسب معلومات حصلنا عليها في مدينة هيوستن الاميركية التي هي مقر عدد كبير من شركات النفط والغاز الاميركية ومنها شركة انرون ، يعكف الفنيون في الشركة على دراسة أكلاف انشاء خط لنقل الغاز برا عبر السعودية وسوريا وتركيا الى الشواطىء الشرقية للبحر المتوسط بحيث تكون الدراسة جاهزة وقابلة للتنفيذ في حال التوصل الى اتفاقات سلام ما بين سوريا واسرائيل ولبنان واسرائيل في وقت قريب.

العلاقات مع ايران

تتوخى قطر منذ زمن بعيد الحذر في علاقاتها مع ايران، فالامير السابق الشيخ خليفة بن حمد كان يدرك مدى الطموحات الايرانية وقد تعززت قناعاته عند احتلال ايران الشاه لجزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى وتمنع الحكم الايراني ، بعد نجاح الثورة الاسلامية ، عن البحث في انسحاب من هذه الجزر الواقعة في المياه الاقليمية لدولة الامارات العربية المتحدة.

كان الشيخ خليفة يوصي باتباع الحكمة في العلاقة مع ايران والابتعاد عن استثارة الايرانيين ويعمل في الوقت ذاته على تعزيز التعاون الامني بين دول مجلس التعاون الخليجي املا في تحقيق موقف مشترك يعزز اوضاع جميع البلدان الاعضاء.

والواقعة التالية تبين سياسة قطر تجاه ايران قبل اندلاع الحرب العراقية–الايرانية. بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران ، تعرض فرع بنك ملي ايران العامل في قطر الى ازمة سيولة، وكانت المبالغ الاجمالية المودعة في البنك من حوالي ٦٥٠٠ ايراني مقيمين وعاملين في قطر حوالي ١٥ مليون دولار، و في صيف ١٩٧٩طلب البنك دعم الحكومة القطرية.

وزير المال في قطر في ذلك التاريخ الشيخ عبد العزيز بن خليفة شقيق ولي العهد – الامير الحالي – اعتبر أن الدولة غير مسؤولة عن ازمة السيولة لدى المصرف وأن على ادارة المصرف طلب المساعدة من ا لادارة العامة للمصرف في طهران، لكن الشيخ خليفة بن حمد تخوف من تظاهر المودعين و احتجاجهم ، وبناء على نصيحة خبيرين كانا يعملان في مكتبه، أوصى ابنه وزير المال باصدار بيان يؤكد استعداد حكومة قطر لدفع جميع ودائع المصرف المتعثر، وكان هذا الاعلان كافيا بحد ذاته لايقاف الهجوم على المصرف الذي استطاع في ما بعد تقويم أوضاعه.

خلال الحرب العراقية-الايرانية ، خاصة عند بدايتها ، حاولت قطر البقاء خارج الصراع ومستوجباته، و في عام ١٩٨٢ حينما حقق الايرانيون اختراقات في جنوبي العراق، أحس ولي العهد بأن ايران لا بد وأن تربح الحرب وكان يميل الى الاصولية فأرسل مبعوثين عنه الى ايران للتأكيد بأن قطر تتفهم أهداف الثورة ومعاناتها وبأنها مستعدة لتسهيل مرور المستوردات التي تحتاجها ايران عبر المرافيء القطرية.

انحسر هذا التوجه لدى ولي العهد بعد تطور اوضاع القتال لصالح العراق وبعد اشتراك القوات الغربية في حماية ناقلات النفط في الخليج من الهجمات الايرانية وتولجها عمليات تنظيف الخليج العربي من الالغام، ومن بعد انتهاء هذه الحرب ، في اغسطس ١٩٨٨ ، استعاد ولي العهد توجهه نحو ايران وتجاوب هو والشيخ خليفة والده مع مطلب ايران الحصول على نسبة ١٠ في المئة من منافع صادرات الغاز القطري لان حقل الشمال يمتد ضمن المياه الاقليمية الايرانية.

حينما تولى الشيخ حمد بن خليفة قيادة قطر آواخر شهر يونيو ١٩٩٥ وبادر الاميركيون الى مباركة هذه الخطوة قبل أي بلد آخر ان في الخليج ام خارجه ، ادرك الايرانيون أن الشيخ حمد – الامير الجديد – اصبح حليفا للولايات المتحدة، وكان الايرانيون ، اصلا ، قد انزعجوا كثيرا من تواجد قوات اميركية باعداد وفيرة في قطر بدءا من عام ١٩٩٥ اضافة الى اسراب طائرات حديثة.

خلال عام ١٩٩٥، سعى الايرانيون كثيرا الى توضيح العلاقات مع قطر، وكان هناك اتفاق على زيارة لوزير خارجية ايران لقطر بعد تولي الشيخ حمد شؤون الامارة، لكن الزيارة الغيت قبل يوم من موعدها . وبعد الاعلان عن نية قطر تصدير الغاز لاسرائيل، نتيجة العقد مع شركة أنرون، أحس الايرانيون بأنهم قد خسروا حتى التزام قطر تخصيص ايران بنسبة ١٠ في المئة من عائدات تصدير الغاز القطري . وبعد استمرار تلبد الرؤيا ما بين البلدين ، اختار الايرانيون الاعلان عن استيائهم من

مجريات الامور في قطر باعلانهم عن احباط محاولة تجسس قطرية على الحكم الايراني.

هذا الاعلان ورد في العاشر من فبراير ١٩٩٦ حينما قبض على قطري اتهم بالتعاون مع ايرانيين بالتجسس على الدولة الايرانية، والاعلان عن الجاسوس القطري من قبل ايران اشتمل ايضا على اتهامه بالاساءة الى الاخلاق العامة والتعرض للنساء في ايران.

ان هذا الاتهام ما هو الا اعلان عن غيظ ايران من تصرفات الشيخ حمد، فقطر في الواقع غير مؤهلة لا في طاقاتها الادارية او شجاعة حكامها لممارسة التجسس على أحد ، خاصة على ايران، وبالتالي يبدو بوضوح أن هذا الاتهام عائد الى اسقاط يد ايران في التفاهم مع الشيخ حمد لا اكثر ولا اقل.

ويبقى السؤال :هل ستخصص قطر نسبة ١٠ في المئة من دخل صادرات الغاز من حقل الشمال لايران أم أنها ستمتنع عن ذلك، واذا تمنعت قطر عن دفع هذه الاموال لايران، حسب الرسالة الرسمية الموجهة من قطر لايران ربيع ١٩٨٩، فماذا سيكون رد الفعل الايراني، وهل يتدخل الاميركيون وكيف يفعلون ذلك؟

جميع هذه الاسئلة تفيد عن حراجة الموقف وتدل بوضوح على أن التأثير الاميركي مرشح للتصاعد، فالولايات المتحدة لا تحمي دول الخليج من نزعات صدام حسين بل ايضا توفر للدول المعنية الدرع الواقية تجاه ايران، ولا شك بأن هذه الوضعية ومدلولاتها تقوي الاصولية في الخليج.

العلاقات مع الولايات المتحدة

عرضنا في المقدمة الاسباب التي حولت العلاقة ما بين الشيخ حمد والاميركيين من علاقة عدائية الى علاقة واضح أنها علاقة ما بين قوة مسيطرة وحاكم ملتجيء

للحماية والرعاية، وبالتالي لن نعرض هنا لاسباب تحول طبيعة العلاقة بل نكتفي بتبيان مدى الرعاية الاميركية لامير قطر حمد بن خليفة آل ثاني.

عند نهاية شهر رمضان المبارك في ٢٠ فبراير ١٩٩٦ ، ظهر في قطر أن هنالك حركة تذمر واسعة من القطريين تجاه الحكم، وسارع رجال الامن الى القبض على ٥٠ متهما منهم ١٦ ضابطا قطريا، وكل من يعرف حجم قطر وطاقات سكانها يدرك أن القبض على هذا العدد من المتهمين يعني أن الحكم قد شعر بهزة حقيقية وقوية.

الامر الاكيد أن الاشخاص المتهمين متعاطفون مع الشيخ خليفة بن حمد ، الامير السابق الذي كان قد زار خلال شهري ديسمبر ١٩٩٥ ويناير ١٩٩٦ دول مجلس التعاون جميعا ومصر وسوريا، ولقي لدى جميع الدول التي زارها، باستثناء سلطنة عمان، معاملة رئيس بلاد . وتجلى هذا الامر بصورة خاصة في سوريا حيث استقبل الرئيس السوري الشيخ خليفة بن حمد على المطار، وبعد انتهاء زيارته أصدرت السلطات السورية بيانا يتهم الشيخ حمد بن خليفة بالعمل على شق الصف العربي وانتهاك المبادىء الاساسية للتعامل الاخوي الصادق ما بين الدول العربية.

سارع الاميركيون الى اعلان تأييدهم للشيخ حمد مؤكدين أن التعاون بين قطر والولايات المتحدة يتطور على افضل شكل ممكن بالتعاون مع الشيخ حمد الذي يمثل الاستقرار.

لم يتوقف البيان الاميركي عند هذا الحد، بل اشار ايضا الى أن ظروف تولي الشيخ حمد زمام السلطة لا تعتبر بمثابة الانقلاب، و كأن الاميركيون يقولون بصورة غير مباشرة أن الثغرات في حكم الشيخ خليفة هي التي استوجبت الانقلاب.

وللتنديد بالشيخ خليفة والحيلولة دون تردي العلاقات بين قطر وجيرانها الى حد أبعد، اكد البيان الاميركي أن المعلومات المتوافرة لا تشير الى ضلوع أية دولة عربية أو

فرنسا في المحاولة الانقلابية.

ومن ثم تابع البيان القول أن الشيخ خليفة يعتمد على عدد من المرتزقة الفرنسيين. و كان الايحاء الاميركي هو أن الشيخ خليفة - الامير السابق - لجأ بمعاونة فريق من المرتزقة الى محاولة زعزعة الحكم القطري مثل سناريوهات جزر القمر وغيرها من البلدان الافريقية التي تعرضت لمحاولات يقودها مرتزقة فرنسيون.

والواقع هو أن الشيخ خليفة بن حمد يعتمد منذ فترة طويلة تعود الى ما قبل الحركة الانقلابية على فريق فرنسي لتأمين أمنه في فرنسا والدول الاوروبية، وهذا الفريق يعود لشركة أسسها فرنسي اسمه بول باريل كان في السابق من فرقة الحراسة الخاصة للرئيس الفرنسي، وهذا العسكري الفرنسي السابق صاحب شركة تؤمن الحماية لكل من يطلبها ويستطيع تحمل أكلافها، وهو يعمل لحساب عدد من رؤساء الدول ورؤساء الشركات الصناعية الكبرى ومؤسسته مسجلة كشركة تعمل في حقل الحماية والابحاث في باريس.

الايحاء في البيان الاميركي بأن العملية التي انتهت بالقاء القبض على ١٦ ضابط قطري وحوالي ٥٠ متهما كانت بتخطيط من قبل الشيخ خليفة مع عدد من المرتزقة ليس سوى محاولة التمويه على درجة التذمر من حكم الشيخ حمد الذي ، حتى تاريخه، لم يظهر منه ما يوحي ببعد النظر والرعاية الاجتماعية والتوجه نحو حماية حريات المواطنين وأرزاقهم وتأمين الخدمات الاساسية لهم التي اعتادوها زمن تولج والده شؤون الحكم.

ومن أجل شد أزر الشيخ حمد الذي يتخوف من التذمر الواضح في بلده، أعلن الاميركيون أنهم سيجرون مناورات عسكرية مشتركة مع القوات القطرية في وقت قريب، وكل من يعرف قطر يدرك أن جيشها محدود العدد والعدة، فعدد القطريين لا يفوق الـ ١٠٠ الف ونسبة ٣٠ في المئة من السكان دون سن الـ ١٨، وبالتالي مجمل عدد

القطريين ، ما بين سن الـ ١٨ والـ ٤٠ الذين يستطيعون ممارسة خدمة عسكرية ، لا يزيد على عشرة الاف، والعدد المنتسب من القطريين للقوات المسلحة لا يزيد على الالفين، في حين بقية المشاركين هم من الباكستان وبعض البلدان الاسلامية.

ان جيش قطر غير مهيأ لاجراء مناورات عسكرية خاصة بالمشاركة مع قوات متطورة كالقوات الاميركية، الامر الذي يعني أن الاعلان عن المناورات المشتركة ما هو الا نوع من «البهورة» تجاه الرأي العام ونوع من الفيتامين لاعصاب الشيخ حمد التي بدأت تتوتر تحت وطأة الرفض الشعبي للتوجهات الحالية للحكم في قطر.

الدوحة و ما بعده

ينعقد مؤتمر الدوحة و عدد من الدول العربية غائبة عنه مثل لبنان و سوريا والامارات العربية المتحدة ، او مغيبة عن المشاركة مثل العراق و ليبيا.

ان المؤتمر هو الرابع بعد انعقاده في الرباط و عمان و القاهرة ، و لا بد ان تجول في اذهان المؤتمرين اسئلة حول التقدم المتحقق حتى تاريخه في مجال العلاقات الاقتصادية و السياحية و الفنية والمالية ما بين اسرائيل و الدول العربية التي انجزت اتفاقات سلام معها، اي جمهورية مصر العربية والاردن و الكيان الفلسطيني.

يمكن الجزم بان التقدم المتحقق حتى تاريخه كان دون التوقعات المرتقبة و هذه غالبا ما تتجاوز النتائج الممكن تحقيقها و التي تتأثر بالمعطيات السياسية و النفسية ما بين الدول المتعاهدة و شعوبها.

تسلم الليكود منذ عام و نصف القيادة السياسية في اسرائيل عرقل تطور العلاقات الاقتصادية والسياحية و تسببت السياسات الاستيطانية المتبعة من قبل الحكومة الاسرائيلية في احراج الدول التي انجزت اتفاقات سلام مع اسرائيل ، و يتجلى الحد الادنى لاحتجاج هذه الدول في تأخير تطوير العلاقات.

الاسرائيليون يدركون ان سياساتهم تحول دون الانفتاح على العالم العربي و هم

يصورون التأخير الحاصل و كأنه برهان على رغبة عربية في انهاء حالة الحرب دون الانتقال الى علاقات طبيعية متنامية و متنوعة . و الواقع ان العلاقات الاقتصادية يفترض تطورها في المكان الاول بين مؤسسات القطاع الخاص التي تتأثر بالمناخ السياسي و الامني الى حد بعيد.

ان تأخر نمو العلاقات و المبادلات سيدفع بالاميركيين و الاسرائيليين الى مطالبة الدول العربية بتعزيز التعاون و مطالبة الدول الخليجية بالعودة عن القرار الذي اتخذ مؤخرا بتجميد التطبيع مع اسرائيل . و كي تكون هناك ارضية مستمرة للتعاون ، سيلجأ الاميركيون و الاسرائيليون الى المطالبة من جديد بانشاء بنك للانماء في الشرق الاوسط يخصص بموارد مالية ملحوظة . و معلوم ان هذا المطلب طرح بالحاح في المؤتمرات الثلاثة السابقة دون ان تتخذ قرارات تمهد لتنفيذه . و على الارجح ، سيبقى موضوع انشاء البنك على رأس قائمة المشاريع التعاونية دونما التزام ببرنامج زمني لتنفيذه.

و ينتظر ان يشدد الاميركيون بصورة خاصة على ضرورة تطوير دور و نشاطات القطاع الخاص في البلدان العربية من اجل تحقيق مرونة اوفر في التجاوب مع اهداف تحرير التجارة و التنافس في تبادل البضائع و الخدمات . و ثمة قناعة لدى الولايات المتحدة بان شركات القطاع العام في العالم العربي جامدة و غير متطورة و خاضعة في المكان الاول للقرار السياسي و هي ترغب في اعطاء القرار الاقتصادي الدور الاول و لو على حساب القرار السياسي ، و بسبب هذا الموقف يطالب الاميركيون بالانفتاح على التعامل مع اسرائيل حتى قبل انهاء اتفاقات السلام . و لتعزيز الاندفاع نحو القطاع الخاص ، تقبل الاميركيون فكرة تحويل بنك الانماء المقترح عن تمويل المشاريع البنيوية الى تمويل مشاريع القطاع الخاص و تخفيض رأس مال البنك من ١٠ مليارات دولار الى ملياري دولار.

اضافة لمشروع انشاء البنك ستطالب اسرائيل بقيام تعاون مع العرب في المجالات التالية:

-**التقنيات الزراعية و وسائل الري الحديثة** . لا شك ان اسرائيل حققت تقدما ملحوظا في هذين المضمارين ، فهنالك مشاريع تعاون مشتركة في القطاع الزراعي مع سلطنة عمان و جمهورية مصر العربية ، و المعلومات المتوافرة تفيد عن احراز تقدم لا بأس به في مجال التعاون الزراعي.

-**النقل الجوي و البري و البحري** . تتمتع اسرائيل بطاقات ملحوظة في مجال النقل الجوي و البحري لكن نشاط مؤسساتها مع الدول العربية لا زال محدودا . اما عمليات النقل البري فقد تنمو بسرعة بعد تحويل مرفأ حيفا الى مركز اساسي لاستقبال المستوعبات ، و العمل جار على انجاز التجهيزات في وقت قريب . و التعاون المطلوب هو في المكان الاول مع الكيان الفلسطيني و الاردن ، و هنالك انفتاح من كلا الطرفين على تطوير التعاون في مجال النقل البري ، و قد تتضح ابعاد هذا التعاون خلال سنتين على الاكثر.

-**التعاون السياحي** . تسعى اسرائيل في هذا المجال الى تنفيذ مشاريع تتكامل مع المشاريع السياحية على الشاطئ المصري من جهة و مشاريع تتكامل مع الاردن في محيط خليج العقبة من جهة اخرى.

المصريون يقومون بمشاريعهم استنادا الى معطيات مصرية في المكان الاول . خلال السنوات الاربع المنصرمة و المستقبل القريب يبدو ان المنشآت السياحية في مصر ستزيد بنسبة اكبر بكثير من المشاريع المطروحة في اسرائيل . يضاف الى ذلك ان المظاهرات و الصدامات مع الفلسطينيين داخل اسرائيل تسببت في انحسار حركة السياحة الى اسرائيل في حين ان السياحة في مصر تتقدم بسرعة رغم بعض الحوادث الافرادية المعزولة التي تحدث من حين لآخر.

بالمقابل ، يشهد التعاون السياحي مع الاردن نموا في اعداد الزوار الاسرائيليين للاردن ، لكن هؤلاء يتفادون قدر الامكان الاقامة و الانفاق و يأتون لزيارات يومية يعودون بعدها الى اسرائيل ، كما و ان التعاون الاردني-الاسرائيلي في محيط خليج العقبة يحتاج الى وقت طويل للازدهار . و هنالك مشاريع مشتركة بين البلدين لتطوير السياحة الاستشفائية في محيط البحر الميت ، و هذا التوجه قد يحقق فوائد للبلدين في حال استقرار المناخ الامني.

-**التعاون في مجال المياه** . ان هذا التعاون ذو اهمية كبيرة لاسرائيل حيث انها تعاني من شح في المياه و قد عدلت انماط الاستهلاك لتحقيق الفعالية القصوى من الموارد المتاحة ، في حين ان مصادر المياه العذبة القريبة متوفرة في لبنان و تحت اراضي الجولان حيث يرجح وجود مخزون ضخم من المياه الجوفية.

وهناك تقارير متعددة للهيئات المختصة في منظمة الامم المتحدة تفيد بان إسرائيل تستعمل كميات ملحوظة من مياه نهر الليطاني و تضخ كميات اضافية من المياه الجوفية في مرتفعات الجولان ، و ربما بسبب هذا الواقع و ضغط حاجات المياه في اسرائيل ، أصر الإسرائيليون خلال المفاوضات التي انقطعت مع لبنان و سوريا على بحث قضية المياه بشكل مستفيض ، و يشيع الاسرائيليون ، منذ سنتين او ثلاث، نظرية تقول بان قيمة المياه تتحدد باوجه استعمالها و ان المياه اصبحت ملوثة في لبنان بسبب اهمال اللبنانيين مشاريع تطوير و تنقية المياه ، و وجهة النظر هذه ما هي الا مقدمة لتبرير استعمال نسبة كبيرة من موارد المياه اللبنانية من قبل اسرائيل.

في حال عدم توافر المياه من لبنان و الجولان بشكل مستقر و بموجب معاهدات بين البلدان المعنية ، يتجه الاسرائيليون نحو التفكير بانشاء مشاريع تحلية ضخمة شرط توافر موارد الطاقة لها باسعار معقولة. و يبدو ان الغاز القطري من ابرز موارد الطاقة المرشحة لهذا الدور ، و يرى الاسرائيليون ان مشاريع التحلية هذه تحقق

مكاسب تتمثل في توفير كميات ملحوظة للفلسطينيين و الاردنيين.

ان البديل الطبيعي لتحلية المياه في اسرائيل باستعمال كميات كبيرة من الغاز القطري هو انجاز خطة متكاملة لتنقية و تطوير و استعمال مصادر المياه في لبنان، وتقدر اكلاف تطوير الثروة المائية في لبنان بملياري دولار. وفي حال انجاز مشروع كهذا ، يمكن للبنان توفير كميات ملحوظة من المياه لسوريا و الاردن و كلا البلدين يعانيان من نقص في الموارد المائية. و في حال انجاز اتفاقات سلام على اسس عادلة ما بين لبنان و سوريا واسرائيل ، ربما يصبح بالامكان تخصيص اسرائيل بكميات من المياه اللبنانية و مياه الجولان السورية مقابل اسعار مقبولة.

-**التعاون في مجال الطاقة**. ان اسرائيل لا تحصر تطلعاتها بتوفر الغاز من قطر و مصر لسد حاجاتها ان في مجالات التدفئة او البتروكيماويات ، بل تطمح لان تصبح من جديد احد المراكز الرئيسية لعبور النفط العراقي و ربما السعودي الى شرقي البحر المتوسط، و من ثم توسيع قاعدة المصافي في اسرائيل بغرض التصدير ، و في حال تأمين موارد كافية من الغاز و النفط من الدول العربية ، تستطيع اسرائيل زيادة صادراتها السنوية بـ ١،٥ مليار دولار او ما يعادل ٨ - ٩ في المئة من صادراتها الحالية.

-**التعاون في مجالات البحث العلمي و التكنولوجيا الحديثة**. في هذا المعرض، تعتبر اسرائيل انها تستطيع توفير قاعدة لتحقيق نقلة نوعية في العالم العربي. وقد حققت اسرائيل النقلة لنفسها عن طريق المعونة الفنية الاميركية المستمرة منذ ٢٥ سنة و المتمثلة بمشاريع تطوير مشتركة ان في مجالات المعدات الطبية او العسكرية ، و عن طريق الرأسمال البشري الذي توفر من تدفق اليهود السوفيات الذين بلغ عددهم خلال السنوات العشر المنصرمة حوالي ٩٠٠ الفا منهم ٦٠ الف يحملون شهادة الدكتوراه في العلوم النظرية و التطبيقية. وهؤلاء المهاجرون نهضوا بصناعة

الالكترونيات في اسرائيل بحيث اصبحت صادرات المعدات الالكترونية للاستعمالات المدنية والعسكرية كما برامج الادمغة الالكترونية تمثل نسبة ٥٠ في المئة من مجمل الصادرات الاسرائيلية.

دخلت اسرائيل مجال الاسواق المشتركة و مناطق التجارة الحرة عبر اتفاقات معقودة مع الولايات المتحدة و السوق الاوروبية المشتركة منذ سنوات ، و يعتبر قادة اسرائيل ان منطقة الشرق الاوسط متأخرة عن اللحاق بتطورات الاسواق العالمية ويطمحون ، عبر اتفاقات سلام تعقد مع مختلف الاطراف العرب ، الى القيام بدور العراب للدول العربية مع بلدان السوق المشتركة و النافتا (المنطقة التجارية الحرة لشمالي اميركا).

ان الطموح الاقتصادي الاسرائيلي في الانفتاح على الدول العربية لا ينصب على دخول المنتجات الاسرائيلية الى الاسواق العربية بمقدار ما ينصب على امور اخرى . ان اسرائيل لا تواجه مشكلة في الصادرات فهي تصدر الى اوروبا الغربية ما نسبته ٦٧ في المئة من مجموع صادراتها و الى الولايات المتحدة ٢٥ في المئة ، و الباقي يذهب الى شرقي آسيا و جنوبي اميركا وافريقيا . لذلك ، فان ما ترمي اليه اسرائيل ، بالدرجة الاولى، من خلال هذا الانفتاح هو الحصول على الموارد الطبيعية - النفط و الغاز و المياه - واليد العاملة الفلسطينية التي لا غنى عنها لاستمرار الخدمات في اسرائيل . واذا نجحت اسرائيل في الوصول الى اتفاقات تؤمن بموجبها موارد طبيعية اساسية لصناعتها ومستقبلها ، ستسعى الى استقطاب الاستثمارات العربية لتوظيفها بوجه خاص في مجالات الصناعات المتقدمة والسياحة، و من بعد يمكن لاسرائيل ان تصبح السوق المالي للمنطقة.

ان ما يحول دون تحقيق هذه التوقعات هو ذلك التاريخ المؤلم و الطويل من النزاع العربي-الاسرائيلي ، كما ان الدول العربية و رجال الاعمال العرب لهم طموحاتهم

وعلاقاتهم التي تفترق عن التوجه الاسرائيلي . واذا شارك المسؤولون و رجال الاعمال العرب في اعمال المؤتمر ام لا فان عليهم طرح تساؤلات حيوية حول مستقبل العالم العربي في عصر العولمة و معايير النمو الواعد في القرن المقبل.

تفترض الدراسات حول مفاعيل السلام في الشرق الاوسط ان الدور الرئيسي في اسواق المال سيكون من نصيب لبنان ، لكن اسرائيل ترغب في ان تلعب هذا الدور و لا تريده للبنانيين وقد سعت الى زعزعة الاستقرار في لبنان بشنها هجومين كبيرين على هذا البلد صيف ١٩٩٣ و ربيع ١٩٩٦ و لكن لبنان خرج بنتيجة المحاولتين الفاشلتين اكثر صمودا و حظي بدعم دولي لم يكن متوفرا له في السابق . وقد استطاع لبنان تنمية قطاعه المالي بسرعة فارتفعت موارده المالية منذ نهاية ١٩٩٢ و حتى تاريخه من ٧،٢ مليار دولار الى ٣٤ مليار دولار بنهاية شهر ايلول ١٩٩٧ ، كما تمكنت البنوك اللبنانية من تطوير خدماتها و استقطاب بعض اصحاب المهارات من اللبنانيين العاملين في المؤسسات والبنوك الدولية حيث يوجد مخزون بشري هائل من الطاقات اللبنانية يتمثل بنحو ٢٠٠٠ شاب و شابة يتحملون مسئوليات رئيسية في هذا المجال.

ان واقع الدول العربية على مشارف نهاية القرن العشرين و اكتمال خطوات تحرير التبادل التجاري و الخدماتي عالميا لا يبدو مشجعا . واذا شئنا استطلاع الخطوط العريضة المطلوب تحقيقها حفاظا على مقدار من المنفعة و المناعة ، نجد تباينا في اوضاع هذه الدول، و هذا امر طبيعي لان المساحات الجغرافية شاسعة المسافات و متباعدة كما ان التقاليد والعادات تتفاوت بين منطقة و اخرى. والتجارة البينية بين الدول العربية محدودة لا تزيد نسبتها عن ٧ في المئة من المستوردات و الصادرات ، و تدفق الاستثمارات ما بين الدول العربية لا يتجاوز ٣-٤ مليارات دولار سنويا بينما يتجاوز احتياطي الدول و الافراد ٥٠٠ مليار دولار.

وهناك بلدان عربية اساسية ، ان بطاقاتها الطبيعية او البشرية ، مهمشة لاسباب

سياسية داخلية او خارجية ، كالعراق و الجزائر ، كذلك لبنان و سوريا يعانيان من عزلة نسبية حيث ان التعامل الدولي مع البلدين مرتبط بمسار مفاوضات السلام، في حين تبقى ليبيا معزولة بقرارات دولية تحد من قدرتها على التفاعل في محيطها.

في زمن العولمة و الانفتاح على التبادل السلعي و الخدماتي و من ثم على انتقال رؤوس الاموال والتوظيفات ، يبدو ان النجاحات العربية الحالية متركزة في المغرب و مصر و تونس ، الدول الثلاث التي ارتبطت بالشراكة الاوروبية. ومع ان هذه الدول تحقق معدلات نمو جيدة و تنويعا في مجالات الانتاج والخدمات، الا ان نجاحاتها لا تزال محدودة ، و دور القطاع الخاص فيها لم يبلغ نسبة مرتفعة قياسا على الدخل القومي الا في حالة مصر حيث يساوي حاليا نسبة ٧٠ في المئة . اما البلدان العربية النفطية فلا تحقق فوائد من العولمة لان صادراتها من النفط و الغاز معفية ، كما كانت دوما ، من الرسوم . والإعفاءات الجديدة للسلع الاخرى لا تؤثر في اسواق النفط و الغاز. وهذه الدول قد تعاني من تأثيرات العولمة بمقدار تأخرها عن تنويع انتاجها الصناعي و الانخراط في مجالات التجارة و عن اللحاق بركب تطوير السياحة - القطاع المرشح لان يكون الاهم عالميا في المستقبل المنظور.

ان العولمة تعطي التجارة المثلثة اهمية متزايدة كما الاسواق المالية. وحيث ان عمليات التصنيع اصبحت متشابهة الى حد بعيد ، فهناك توجه عالمي نحو التصنيع في بلدان مكتظة بالسكان و محظية بموارد الطاقة كالمكسيك و اندونيسيا و مصر . ونتيجة للوفر في اكلاف المواد الاولية و شبه المصنعة الداخلة في انتاج السلع ، اصبحت نشاطات التمويل والنقل و التسويق و التأمين و الترويج والتصميم هي التي تستأثر بالقسم الاكبر من قيمة السلع التي تطرح في الاسواق.

والبرهان على تأخر الدول العربية عن مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية خلال العقد المنصرم - عقد تحرير التجارة و الخدمات و العولمة - واضح من عدم وجود

شركة عربية ، و لو واحدة ، تحتل موقعا متقدما في مجالات الانتاج و الخدمات الدولية باستثناء شركات النفط الوطنية و مصانع البتروكيماويات المستندة الى الثروة الطبيعية في المكان الاول.

ان اكبر بنك في العالم العربي لا يحتل مركزا دون الرقم ١٠٠ بين البنوك العالمية ، و اكبر شركة عربية للتأمين لا موقع لها بين الشركات العالمية الكبرى ، و ليس هنالك شركة نقل عربية واحدة ان في مجال النقل الارضي او الجوي او البحري تحتل موقعا عالميا يذكر، و كذلك الامر بالنسبة لشركات الاتصالات والالكترونيات و التجارة.

ان بلدا كهولندا يسكنه ١٥ مليون نسمة لديه من الموارد المصرفية ما يفوق جميع مدخرات العالم العربي ، كما ان حجم عمليات شركة طيرانها اكبر من عمليات خمس شركات طيران عربية ، ومرفأ روتردام يوفر للتجارة الدولية خدمات تفوق مجمل خدمات المرافئ العربية.

حيث ان نسق الخدمات في القيمة النهائية للسلع اصبح المرتكز الاساسي للقيمة ، هناك فرص حيوية امام جميع البلدان العربية للتركيز على مجالات الخدمات المتنوعة ، لكن العقلية العربية لم تتكيف بعد مع هذا التحول الجوهري في اسس التبادل و التخصص الاقتصادي الدولي كما تكيفت العقلية الهولندية مثلا.

ان الدول العربية مدعوة للانتباه الى مغزى التحولات الدولية ، و مجالات الخدمات مفتوحة امام شباب البلدان العربية ، خاصة الذين اكتسبوا معارف و خبرات دولية . واذا كان للعرب ان يواجهوا تحديات المستقبل ، عليهم ، اضافة الى توسيع و تعميق المعارف والعلوم ، اكتساب مواقع حيوية في مجالات الخدمات المالية و التأمينية و الاستشارية والسياحية و التعليمية و التجارية.

ربما توفر امارة دبي المثال المناسب لما هو مطلوب ، فقد شرعت ابوابها لتصبح

منطقة حرة للتصنيع الخفيف و التجارة الحرة ، وقد اصبحت تحقق من حركة التجارة والتواجد التمثيلي الاقليمي والتخزين و الشحن و النقل ما يفيض عن دخلها من النفط ، هذا عدا عن نجاحها في اجتذاب حركة سياحة نشطة سواء للتمتع بالطقس الدافئ شتاء ام بفرص التسوق في كل وقت.

على الدول العربية ، خلال السنوات العشر المقبلة ،تطوير مبادلاتها ، توسيع قواعد التعليم ، وتنمية مؤسساتها و اسواقها المالية ، وتثبيت نشاطاتها في حقول التأمين و الرعاية الصحية و تطوير قواعدها السياحية ، و هي اذا فعلت ذلك تستطيع مجابهة تحديات العولمة و استقطاب الكفاءات العربية المنتشرة في مختلف بقاع العالم بدلا من ان تعمل هذه الكفاءات في خدمة الشركات المتعددة الجنسية بعيدا عن اوطانها و دونما مكاسب مباشرة لبلدانها.

ملحق رقم ١

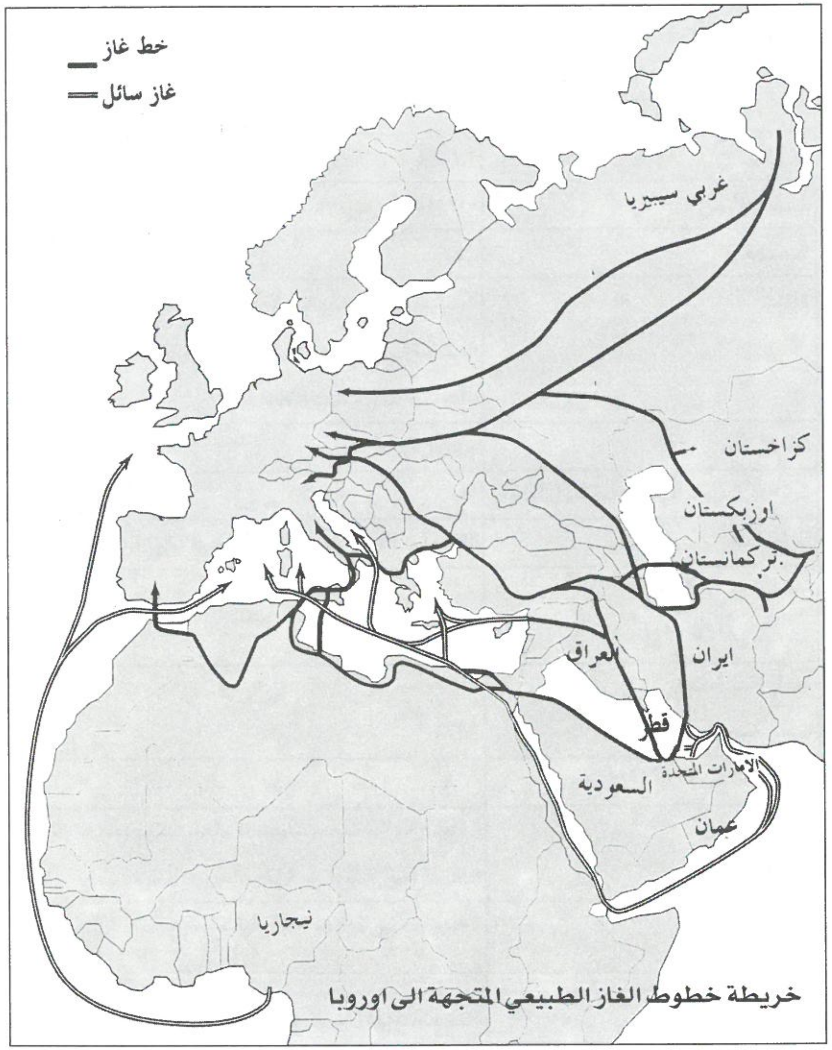

خريطة خطوط الغاز الطبيعي المتجهة الى اوروبا

ملحق رقم ٢

الصين	
عدد السكان	١,٢ مليار
مساحة الأرض	٣٦٩٦١٠٠ ميل مربع (أوسع بقليل من الولايات المتحدة)
العاصمة	بيكين
اللغات	الصينية/الصينية الشمالية، اللغة المستعملة في هونغ كونغ، اللغة المستعملة في شانغ هاي، الفوزو، اللغة التايوانية، الكسيانغ، الغان، لغات الهكا المحلية، لغات الاقلية
شكل الحكم	حكم من قبل حزب واحد
الرتبة في تصنيف الأمم المتحدة للدول النامية	١٠٨
المواصلات	تلفون واحد لكل ٧٧ شخص، تلفزيون واحد لكل ٣٢ شخص
حصة الفرد من الدخل القومي، ١٩٩١ - ١٩٩٥	٤٢٤,٢٠ دولار
معدل النمو السنوي للدخل القومي، ١٩٩١ ـ ١٩٩٥	٪١١,١
معزل البطالة، ١٩٩١ ـ ١٩٩٥	٪٢,٦
أهم المنتجات	الحديد والفولاذ، الفحم، الآليات، الأسلحة، النسيج ومعداته، الأرز، البطاطا، الفول السوداني، الشاي، الحرير، القطن، السمك
أهم الواردات	الحديد المصنع، المركبات الآلية، آليات النسيج، المواد الزيتية، الطائرات
أهم الصادرات	النسيج، الأثواب، الأحذية، الآليات والمعدات، أنظمة الأسلحة

واردات وصادرات الولايات المتحدة من والى الصين

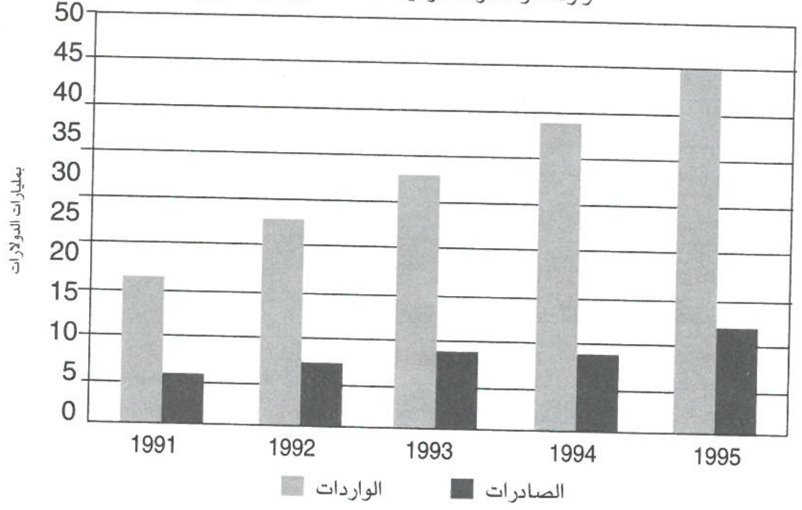

المرجع :كتاب "THE BIG TEN" لـ"Jeffrey Gart"

ملحق رقم ٣

منطقة الصين الاقتصادية

عدد السكان المجمع	١,٢٣ مليار
مساحة الارض المجمعة	٣٧٠٩٩٤٠ ميل مربع (أوسع بقليل من الولايات المتحدة)
العواصم	بيكين، فيكتوريا، تاي بيه
البلدان الأعضاء	الصين، هونغ كونغ، تايوان

واردات وصادرات الولايات المتحدة من والى منطقة الصين الاقتصادية

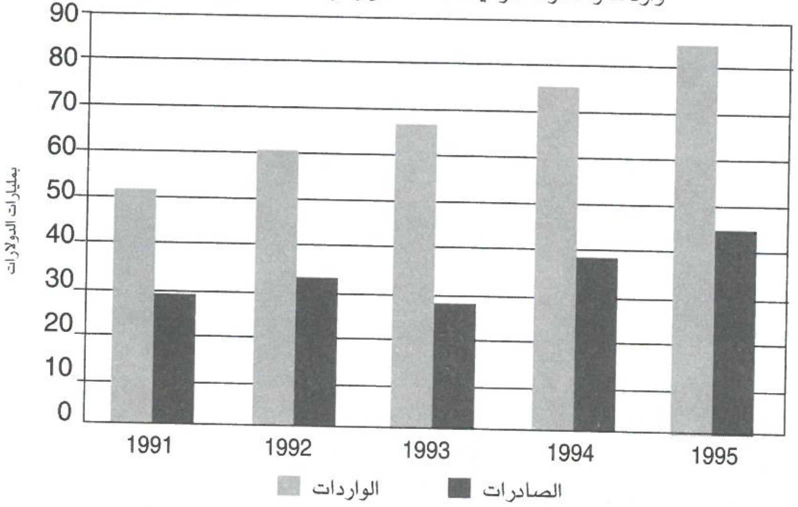

ملحق رقم ٤

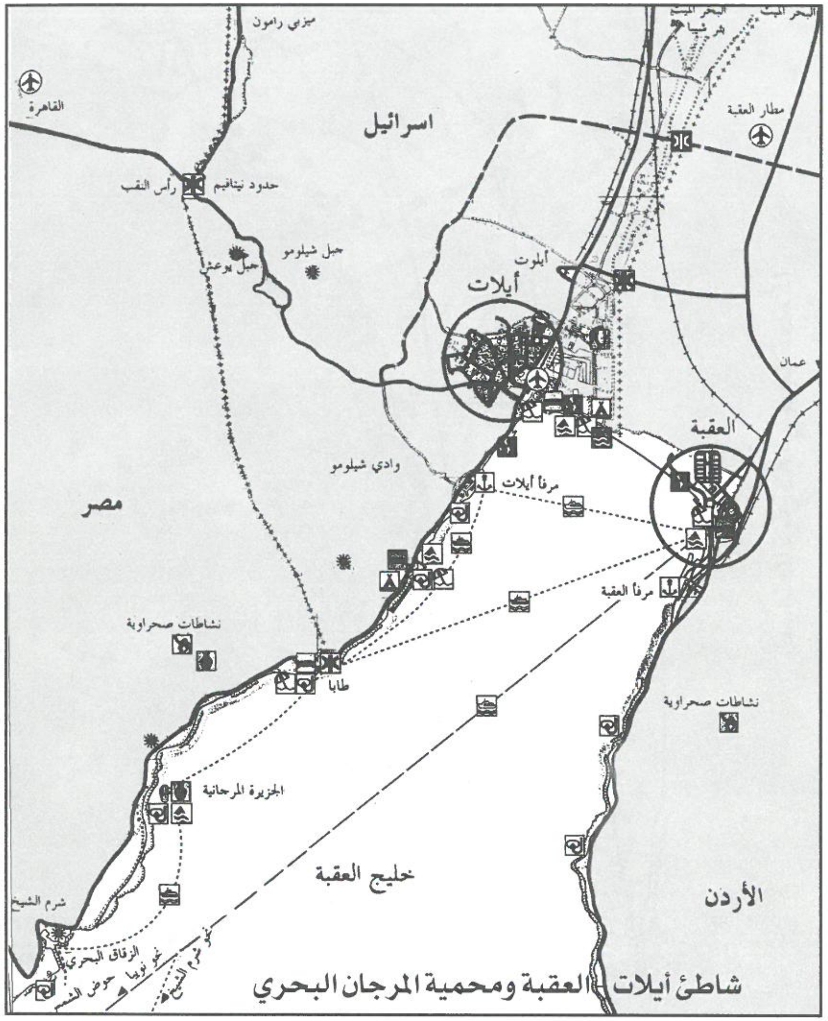
ميزبي رامون
البحر الميت
القاهرة
اسرائيل
مطار العقبة
حدود نيتافيم
رأس النقب
جبل شيلومو
جبل يوعش
أيلوت
أيلات
عمان
العقبة
وادي شيلومو
مرفأ أيلات
مصر
مرفأ العقبة
نشاطات صحراوية
طابا
نشاطات صحراوية
الجزيرة المرجانية
خليج العقبة
الأردن
شرم الشيخ
الزقاق البحري
شاطئ أيلات - العقبة ومحمية المرجان البحري

ملحق رقم ٥

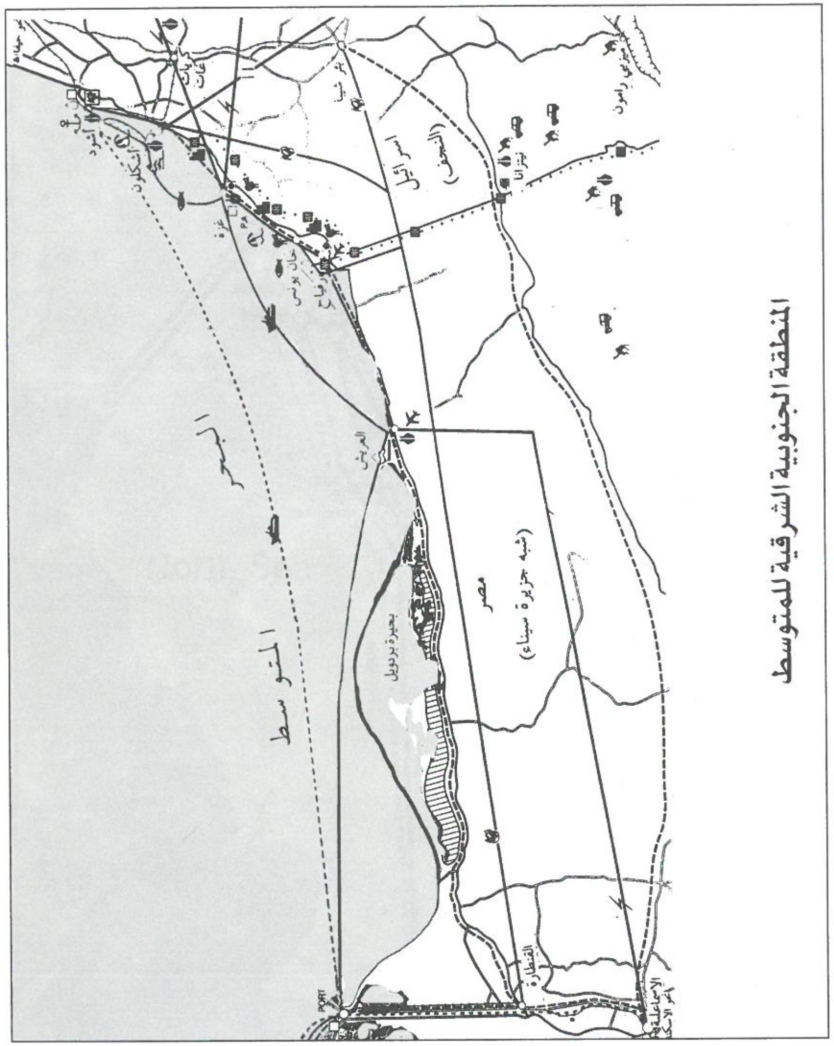

المنطقة الجنوبية الشرقية للمتوسط

ملحق رقم ٦

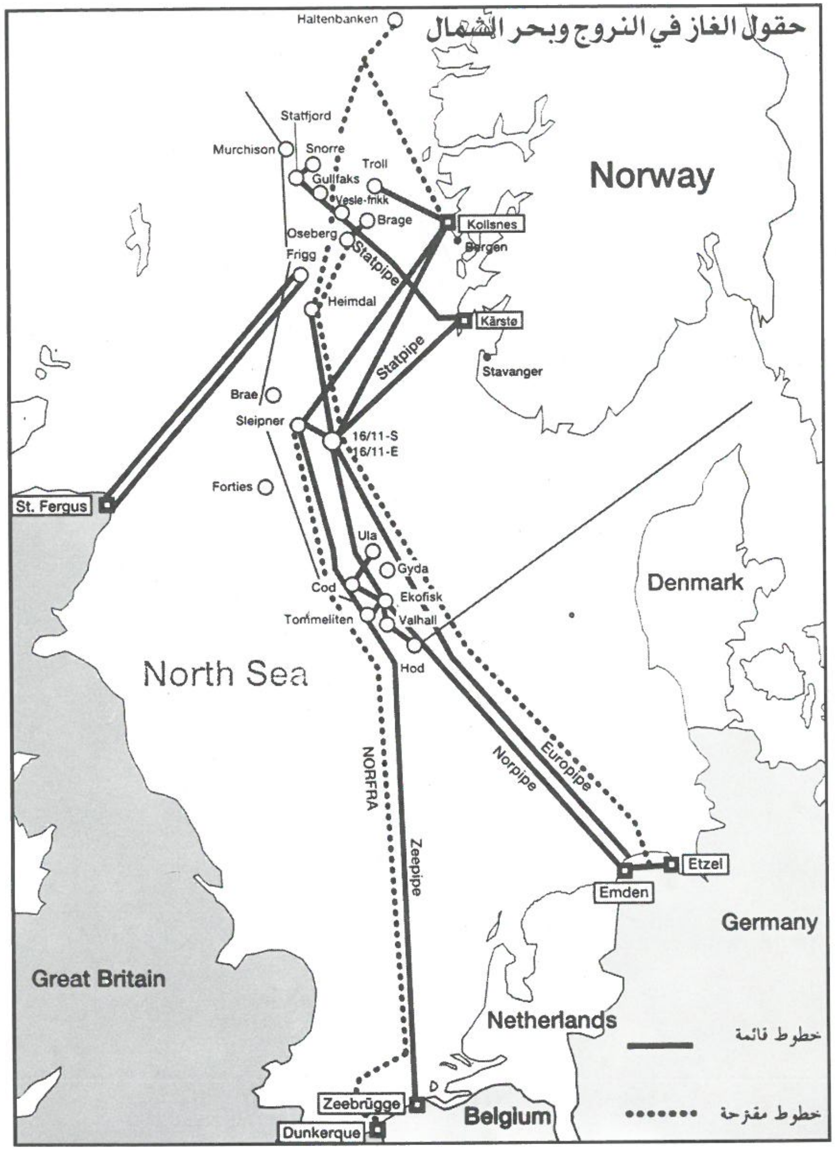
حقول الغاز في النروج وبحر الشمال
Haltenbanken
Statfjord
Murchison
Snorre
Troll
Gullfaks
Vesle-frikk
Brage
Kollsnes
Bergen
Oseberg
Frigg
Statpipe
Heimdal
Kårstø
Statpipe
Stavanger
Norway
Brae
Sleipner
16/11-S
16/11-E
Forties
St. Fergus
Ula
Gyda
Cod
Ekofisk
Tommeliten
Valhall
Hod
Denmark
North Sea
NORFRA
Norpipe
Europipe
Zeepipe
Etzel
Emden
Germany
Great Britain
Netherlands
Zeebrügge
Dunkerque
Belgium
خطوط قائمة
خطوط مقترحة

طبع من هذا الكتاب عشرة ألف نسخة
الطبعة الاولى
في مطابع «ألف» - بيروت
بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٣٠